كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

627

WWW.KASSIOUN.ORG

حزب الإرادة الشعبية

الاحد 10 تشرين الثاني 2013 ● 24 صفحة ● الثمن «25» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: «GENERAL@KASSIOUN.ORG»

«احتكار المعارضة»
خوفاً من الآخر!
06

شلل الأطفال
يصيب الملايين
08

من أتون المحرقة
إلى الجحيم!
11

تقلبات
أسعار الصرف
14

الافتتاحية

الانعطافات المفاجئة.. ومستقبل «القوى المتفاجئة»

يمكن تلخيص ما جري ويجري على الساحات الدولية والإقليمية والداخلية السورية خلال الأسابيع القليلة الماضية، بأنه بداية التبلور السياسي الملموس للتوازن الدولي الجديد الذي مضى على تكونه الواقعي بالمعاني الاقتصادية والعسكرية والمعرفية أكثر من سنة على أقل تقدير. رغم ذلك فإن هذا التوازن لم يبدأ بفرض نفسه واقعاً سياسياً إلا في الآونة الأخيرة فقط، الأمر الذي ينعكس، في ظاهره، كجملة من الانعطافات الفجائية، وهي ليست فجائيةً في جوهرها، لكنها تبدو كذلك بالنسبة لتلك القوى التي لم تستقرأ التوازن قبل حدوثه، ولم تستطع حتى فهم أبعاده ونتائجه الإقليمية والداخلية في المرحلة التي غدا فيها شديد الوضوح..

إنّ القصور المعرفي الذي أنتج تفاجؤ «القوى المتفاجئة»، ليس السبب الوحيد وراء سلسلة الصدمات التي تعيشها تلك القوى وتجبرها على تعديل مواقفها المسبقة ونسفها أحياناً، بل تلعب أيضاً بنيتها ومصالحها دوراً أساسياً في ممانعتها تصديق الواقع الجديد والتعامل الجدي معه.. فأحلام القوى المتفقة ضمناً على استمرار الصراع في سورية، تتوزع بين الدخول على دبابة الخارج، وعودة الوضع إلى ما كان عليه قبل ثلاث سنوات، وكلا الأمرين وهمٌ، لا مكان له تحت الشمس..

وبعيداً عن الغوص في الأسباب التفصيلية التي تدفع «القوى المتفاجئة» لممانعة الواقع الجديد، تلك الممانعة التي تمّ كسر أول درجاتها فعلياً بإقرار الجميع بالحل السياسي طريقاً وبجنيف–2 بدايةً لذلك الطريق، فإنّ السبب الجوهري لممانعة الواقع الجديد هو رعب هذه القوى من مستقبلها.. إنّ تلك القوى التي عبأت الناس طوال الأزمة لتحقيق ما لا يمكن تحقيقه، ستحاسب من جماهيرها أولاً لدى إقرارها باستحالة تحقيق الشعارات المرفوعة، ولدى انعطافها الإجباري المفاجئ باتجاه أهداف أخرى وشعارات أخرى. عند هذا الحد يمكن فهم التخبط الجاري في الأوساط المتشددة، وليس أدلّ على ذلك من كلمات سعود الفيصل في مؤتمره الصحفي المشترك مع جون كيري، حيث لم يغير شيئاً من الموقف السعودي في مجمل ما قاله ضمن المؤتمر، لكّنه وفي إجابته على سؤال صحيفة سعودية عن حضور ائتلاف الدوحة لمؤتمر جنيف قلب الموقف كلّه حين ردّ بالإيجاب!

إنّ نظرة أبعد، تكشف أنّ مؤتمر «جنيف–2» الذي أصبح بحكم الأمر الواقع، وعلى أهميته القصوى في نقل مركز ثقل الصراع الجاري من الخارج إلى الداخل السوري عبر وقف دولي للتدخلات الخارجية وتخفيض تدريجي لمستوى العنف وإطلاق للعملية السياسية، لن يكون أصعب المشكلات السورية، فممانعة قوى العالم القديم دوليةً وإقليمية وداخلية لن تنتهي بمجرد دخول المرحلة الانتقالية، فقوى الفساد الكبير ستبحث عن تحالفاتها الجديدة متجاوزةً الخطوط الحمراء الوطنية بشكل علني أو شبه علني لتلتقي موضوعياً مع الأعداء التاريخيين للشعب السوري، الأمر الذي يتطلب أوسع التحالفات الوطنية الحقيقية التي تتجاوز بعمقها الانقسامات التي يحاول فرضها الفضاء السياسي القديم، والتي تظهر بأشكال متعددة طائفية وقومية وعشائرية إضافةً إلى الانقسام الثانوي بين «معارضين» و«موالين»، تحالف يضغط لتذليل عقبات جنيف ويعد العدة للمعارك اللاحقة على شكل سورية الجديدة وتوجهاتها الوطنية والاقتصادية–الاجتماعية والديمقراطية.

في أحد مراكز توزيع مساعدات الأمم المتحدة في حلب — الصورة عن gettyimages

بوغدانوف يبحث مع د.جميل التحضير لـ«جنيف2»

التقى المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط، نائب وزير الخارجية ميخائيل بوغدانوف في جنيف بعضو رئاسة الجبهة الشعبية للتحرير والتغيير المعارضة قدري جميل.

وقالت وزارة الخارجية الروسية الخميس 7 تشرين الثاني إن الجانبين بحثا تطور الوضع في سورية وحولها، بما فيها المواضيع المتعلقة بالوضع الإنساني وسير التحضيرات لعقد مؤتمر جنيف2.

وسبق لبوغدانوف أن صرح لقناة «روسيا اليوم» يوم الثلاثاء أن موسكو تسعى لرصد مواقف جميع الفرقاء السوريين داخل الحكم وخارجه، مشيراً في هذا الصدد إلى أن الوفد الروسي سيلتقي بجنيف بقدري جميل وشخصيات سورية أخرى، كل على حده. كما أكد أن واشنطن لا تملك نفوذا كافيا لتوحيد المعارضة السورية، وهي لا تزال ترفض فكرة مشاركة إيران في مؤتمر «جنيف–2». وفي المستجدات قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف إن المشاورات الأخيرة التي جرت في جنيف لم تنجح في تحديد موعد للمؤتمر، وذلك بسبب عدم استعداد قوى في المعارضة السورية لحضوره دون شروط مسبقة، مشيراً في هذا الإطار إلى أنه لا يحق «للائتلاف الوطني» أن يمثل المعارضة بأكملها في المؤتمر، وتابع: «تأكدنا أكثر من مرة أن الائتلاف لا يمكن أن يصبح مظلة جامعة للمعارضين السوريين».

«وجع ورق»

«عينة من استفتاء شعبي افتراضي»..

س– شو بدكم من جنيف؟

ج1– لك أنا ما بدي جنيف أصلاً.. لحتى الكبار يكملوا ضحك علينا والصغار تبعنا يصدقوا اللعبة..! وشو بدك يعني جنيف يلحس دماء شهدائنا..!

ج2– أخي.. كبار ولّا صغار، المهم يتفقوا ويخلصونا بقا.. بدنا نعيش.. بس بكرامة.. والله يرحم كل الشهدا يللي شهدا عنجد..!

ج3– عمي.. بدي عيش بكرامة وبدي تصير البلد أحسن من أول.. ونخلص من كل الحرامية.. ويبطل حدا يتطاول ع حدا.. ومعلش تكون لقمتنا مغمسة بعرقنا.. طبيعي.. بس تكون بتكفينا وأزود شوي صغيرة.. ما حدا ضمنان مستقبل ولادو!

ج4– والله يا أستاذ.. يعني الوضع عموماً صعب ومو متل الأول.. بس أنا مو فارقة معي شي كتير.. الحمد الله أموري بخير وشغلي ماشي وأحياناً بيكون متحسن كمان.. فالنسبة إلي إن اتفقوا منيح وإذا ما اتفقوا كمان منيح..!

ج5– هلأ مو عم ينقال أنو جنيف شغلة دولية.. والسوريين بدهن يكملوا بعدين؟! أنا بدي يللي برا يحلوا عن سمانا والسوريين يكملوا بعدين عن جد.. وما يكونوا دايرين ع الحصص والمناصب وتضل رايحة علينا نحنا بين الرجلين..

ج6– يامو، أنا بدي بنتي الهربانة برا البلد ترجع.. وبدي ابني يرتاح بقبره.. وأنا حس أنو دمو ما راح هدر.. الله وكيلكم راح غدر، ماشي بأمان الله بالشارع.. انعفط وما عرفنا مين عفطو ع المظبوط.. وبعد يومين خبرونا أنو كمان لقيوه مرمي بالشارع..

ج7– خيو.. أنا بدي ترجع كل الطرقات تنفتح.. بتعرف إذا بيصير هيك بينحل تلترباع مشكلة الأسعار يللي ما بترحم.. لك ما حدا سائل..!

ج8– عمو.. عمو..! أنا ما بدي شي.. بس بدي أرجع ع بيتنا.. وأقدر روح ع مدرستي من دون ما كون خايف.. ولا أمي تقرالي كل المعوذات قبل ما أطلع برات ربع البيت يللي قاعدين فيه هلأ..! ممم... جاية ع بالي.. أكبر وآخذ البكالوريا وفوت ع الجامعة.. بس مالي متأكد..!

حملة احتجاج ضد قرار فصل معلمين من مدارس مدينة المالكية

■ المالكية – علي نمر

أصدرت رئاسة مجلس الوزراء خلال الأسبوع الماضي قرارات متتالية بصرف عمال من الخدمة تجاوز عددهم 600 عامل تحت «يافطة» مكافحة الفساد، لكن اللافت في القرارات الأخيرة أنها شملت مجموعة من المعلمين في مدارس مدن وقرى محافظة الحسكة التي تعتبر من المحافظات الرئيسة التي تجري فيها العملية التدريسية على قدم وساق رغم صعوبة الأوضاع المعيشية التي يعيشها أهالي المحافظة. وفور وصول قوائم باسم المصروفين نظّمت مجموعات شبابية وتجمعات سياسية ومهنية ومجموعة من طلاب مدارس وثانويات المالكية اعتصاماً تضامنياً أمام المجمع التربوي في المدينة مع المعلمين الذين تم فصلهم بالقرار المجحف من رئاسة مجلس الوزراء، وذلك بسبب نشاطاتهم الإنسانية والسياسية حسب أقوال المصروفين!!.

«قاسيون» وفي تغطيتها للحدث وجهت سؤالاً لمدير المجمع التربوي في المالكية إبراهيم الفلاج، والذي أكد أن وزارة التربية ليست لها علاقة بقرار فصل المعلمين، وأن الإدارة تفاجأت كما غيرها من الزملاء بهذا القرار.

ووعد الفلاج أثناء استلامه المذكرة التي حملها المعتصمون بتسليمها للجهات المعنية في أسرع وقت ممكن من أجل عودتهم إلى التدريس بأقصى سرعة.

هنا السؤال الذي يتبادر للذهن: إن لم تكن وزارة التربية لها علاقة بقرار الصرف التي من المفترض أن يكون قرار رئاسة مجلس الوزراء بناء على مذكرات منها، فعلى أية جهة إذاً اعتمد القرار وصدر؟!.

بدوره أوضح المعلم المصروف من الخدمة عدنان بشير: «أن الجماهير المحتشدة والمنتمية إلى مختلف الشرائح الاجتماعية والدينية والقومية والفكرية جاءت للمشاركة في هذه الوقفة الاحتجاجية ضد قرار رئاسة مجلس الوزراء السوري الصادر تحت يافطة «صرف من الخدمة» متخذة بحق كوكبة من خيرة المعلمين والمدرسين في المدينة ممن لا يشوب سلوكهم المهني أي شائبة».

كما صرح مصدر مطلع في مديرية التربية بمحافظة الحسكة لـ«قاسيون»: أن قوائم جديدة وبأسماء العشرات من المدرسين من المفترض أن تصلهم في الفترة القليلة القادمة تشمل المعلمين في مختلف المدن والبلدات وحتى بعض القرى، ومن الأسماء التي أعلنت عنها: «محمد علي سليمان، حسين علي رسول، عدنان بشير رسول، خليل محمد حاجي، إسماعيل محمد علي، عزيز بهنان بهنان، عبد الكريم عمر». وكان المحتجون قد طالبوا خلال المذكرة من رئاسة مجلس الوزراء العدول عن قرارها، وإعادتهم إلى الخدمة فوراً، وإلغاء هذا الإجراء الظالم بحقهم لما فيه خير للوطن والمواطن.

أخيراً فلتسمح لنا رئاسة مجلس الوزراء بهذا السؤال البريء: تم إصدار قرار الصرف ضمن حملة مكافحة الفساد المالي والإداري، فهل تتكرم علينا الرئاسة بالأدلة التي تؤكد فساد هؤلاء المعلمين مالياً، خاصة وأن بينهم مدرسين متقاعدين؟!.

وهل تعلم صاحبة قرار الفصل أن أهالي المالكية مستعدون للقيام بحملة لفضح المعلمين إن قدمت لهم تلك الثبوتيات، وقد تصل العقوبة للنفي؟!.

إذا فسد المعلم فسد المجتمع بأكمله.. فقم للمعلم وفه التبجيلا.. كاد المعلم أن يكون مفصولاً!!.

الإضراب لإعادة التوازن بين أرباب العمل والعمال!

■ ريم علي

تعتبر الأوساط العمالية والنقابية أن من أهم مطالبها تعديل قانون العمل الجديد الذي جاء محابياً لأصحاب العمل أكثر من العمال أنفسهم، لكن بعض الجهات المعنية بدأت تحاول «تقزيم» هذه المطالب بثلاث ملاحظات فقط، الأولى: ترتبط بالمحكمة العمالية، وأنه تم تعديل تشكيلها، ويسمي اتحاد العمال وغرف السياحة والصناعة والتجارة ممثليهم، وأن هذه المحاكم ستنطلق خلال فترة قريبة جداً، علما أن هناك محاكم تم تشكيلها وقامت بفصل الكثير من القضايا، وأن هذه القضايا العمالية بلغت ستة آلاف قضية «فقط» 70% منها هي قضايا تسريح نتيجة الظروف الراهنة.

وترتبط الملاحظة الثانية بالتسريح التعسفي، حيث تم إضافة حالة على المادة 64 حول تجاوزات العامل وأخطائه، وإصراره على المخالفة وتسوية الموضوع في القضاء في حال استحالة عودة العامل لعمله وتعويضه براتب شهرين لثلاثة أشهر، أما الملاحظة الثالثة فتتعلق بوقف العمل الكلي أو الجزئي بالمنشآت، فإذا كان الوقف غير مبرر فعلى صاحب العمل تعويض العمال براتب شهرين عن

كل سنة خدمة، أما إذا كان مبرراً فيحصل العمال على تعويضهم أو راتبهم التقاعدي من مؤسسة التأمينات الاجتماعية، وتؤكد الجهات المعنية أن هذه الملاحظات في مرحلة الصياغة القانونية، وسترفع قريباً للجهات المختصة!!.

بينما تعتبر نقابات العمال من خلال تصريحات مسؤوليها أن القانون الجديد خفض جزءاً من مكتسبات الطبقة العاملة المحققة سابقاً.

إن ما يجب تأكيده أن التوازن بين كفتي الميزان لم يعد محققاً في قانون العمل الجديد، وأن الاستثمارات تذهب حيث القوانين المتوازنة بين أرباب العمل وأصحاب قوة العمل، وحيث الأجور الجيدة التي تتناسب مع مستوى المعيشة.

كما تشكل حصة الأجور من الناتج المحلي الإجمالي نحو 25% بينما تشكل الأرباح نسبة 75% وتجد هذه المعادلة المشوهة دلالاتها في الواقع المعيشي، فالعمال لا يحصلون على مداخيل تتناسب مع تكاليف مستوى المعيشة المتجهة دائماً نحو الأعلى، فبات أكثر من نصف الأسر المقيمة يعاني فقر الدخل وهذه النسبة تتطابق مع نسبة الأسر غير المشمولة بأي تغطية صحية ونظامية مستقرة، كما تتطابق مع نسب أخرى أكثر حدة إذ أن أكثر من 40% من العمال يعملون في القطاعات الهامشية وأكثر من 75% لا يستفيدون من أي تعويض نهاية الخدمة أو معاش تقاعدي كما أن ثلث العمال يضطرون إلى الالتزام بعملين معاً وآخرون يضطرون إلى العمل أكثر من 10 ساعات يومياً وأيام العطل والإجازات. فهل وضعنا كل هذه الأمور بعين الاعتبار، أم أن شيئاً ما يطبخ في الغرف الخلفية؟!.

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

الجديد في خطاب بعض النقابيين

كثيراً ما يجري تداول مصطلح «الفضاء السياسي الجديد والفضاء السياسي القديم» في معرض النقاش الذي يدور بين الأفراد، والقوى، والجماعات السياسية، دلالةً على التحولات السياسية الجارية في البلاد التي يُعبر عنها بالحراك السياسي للقوى السياسية، والمجتمعية الناشئة والقديمة، إضافةً لذلك انتقال هذا النشاط إلى قطاعات واسعة من الشعب السوري، كانت مغيبةً عن العمل السياسي الحقيقي بفعل انخفاض مستوى الحريات العامة في التعبير والتنظيم، والتحولات هذه ستعكس نفسها بالضرورة على مجمل الشعب السوري برمته، كان معارضاً أم موالياً، أفراداً أم قوى سياسية، والحركة النقابية السورية أصابها نصيب مما يجري وهذا ما يتوضح من خلال الحوارات، والنقاشات، التي تتمحور حول موقع الحركة النقابية، ودورها القادم ومهماتها في الصراع السياسي، وحول مستقبل سورية، وكيف ستكون عليه، حيث سيكون له بالضرورة مضمونه الطبقي، وهنا بيت القصيد، أي إعادة ترتيب البيت النقابي والعمالي بما ينسجم مع ضراوة المعركة الطبقية السياسية التي ستفرض، خاصةً أن القوى الليبرالية، وقوى الفساد الكبير قد أسست لهذه المعركة منذ زمن، مما سبب اختلالاً في موازين القوى لمصلحة قوى رأس المال المتحالفة مع قوى الفساد الكبير داخل وخارج جهاز الدولة مكنها من فرض برنامجها السياسي الاقتصادي، وكان جزء مهم من برنامجها، منع الطبقات الشعبية، ومنها الطبقة العاملة السورية، من امتلاك أدواتها الضرورية في الدفاع عن مصلحتها وحقوقها، المصادرة بفعل القوانين والتشريعات المعبرة عن مصلحة الطبقة المهيمنة اقتصادياً، وسياسياً بمعزل عن الفئات الذي كان يقدم تحت مسميات، وعناوين مختلفة «زيادة الأجور = الدعم لمستحقيه»، حتى هذا الفتات كان يعاد تدويره مرةً آخرى من جيوب الفقراء ليعمق أكثر فأكثر الأزمات الاجتماعية من بطالة وفقر وحرمان عكستها الإحصائيات الحكومية، وأحزمة الفقر العشوائيات المحيطة بالمدن، ومراكزها.

إن التراكم الكمي في الأزمات الاجتماعية، والسياسية سيؤدي إلى تحول نوعي في النشاط والعمل السياسي عند أغلبية المتضررين من الأزمة إذا ما ترافق مع وجود قوى سياسية جذرية حاملة لبرنامج التغيير السلمي المعبر عن مصلحة الأغلبية التي دفعت فاتورة الأزمة الوطنية، ونعتقد جازمين أن الطبقة العاملة السورية أكثر المتضررين من الأزمة وما قبل الأزمة، وبالتالي لها مصلحة حقيقية في التغيير المطلوب إنجازه ودورها أساسي في الدفاع عن الوطن وإعادة إعماره، وتبني نهجاً سياسياً، واقتصادياً يعيد توزيع الثروة لمصلحة الأغلبية المنهوبة تاريخياً.

وزارة الكهرباء تتجاوز القوانين وتطلب تسريح مئات العمال

■ نزار عادلة

خلال السنوات الماضية كانت ترفع مئات المذكرات من اللجان النقابية ومن النقابات ومن الاتحاد العام لنقابات العمال إلى الجهات الوصائية تحتج جميعها حول صرف عمال من العمل لأسباب غير مقنعة، وآلاف العمال ظلموا بسبب المادة 85 من قانون العمل والمادة 138 تشردوا وجاع أطفالهم ونساؤهم دون وجه حق، وقلنا ونقول: نحن مع المادة 85 والمادة 138 عندما تكون هذه المواد سيفاً مسلطاً على من يمارس نهب المال العام.
نحن مع هذه المواد وغيرها عندما توجه ضد من امتهن الفساد وضد من وقف بوجه الإصلاح والتطوير...

على حساب الشعب

نحن مع هذه المواد عندما تطبق على الذين جنوا ويجنون الأرباح الطائلة على حساب الشعب وقوته اليومي، وقد هرب أكثر هؤلاء مع أموالهم إلى الخارج، ولكن أن تطبق على الفقراء من عباد الله ، على من كان نائماً في المحرس أو على من يشرب الشاي خلال الدوام أو بصورة كيدية ضد هذا وذاك نتيجة تقارير كاذبة، فهذه هي معضلة كبرى.
والأخطر هنا أن العقل الإداري اجتهد وتجاوز المواد التي ذكرت، فأعطى هذا العقل لنفسه حق وصلاحية رئيس مجلس الوزراء بإصدار قرارات التسريح بموجب المواد السابقة ليصدر قرارات بتسريح مئات العمال دون أي اعتراض أو دون رأي للنقابات، ومتى في هذه المرحلة الخطيرة وفي أخطر المهن!!

مذكرات بلا جدوى

مذكرات عديدة رفعت من النقابات واتحادات المحافظات كمثال منها تقول:
بتاريخ 2012/12/1 تم التعاقد مع عناصر للضابطة العدلية بعدد 85 عاملاً لمدة عام من حملة الشهادة م م كهرباء وثانوية صناعية.
وتم تدريبهم في الشركة وتم فرزهم إلى مكاتب قمع المخالفات في مقر الشركة وأقسام الريف وللظروف العصيبة التي يمر بها القطر والتعدي على الشبكة الكهربائية من العصابات الإرهابية وخلال فترات الأزمة تم الاعتماد عليهم في مساندة ورشات الطوارئ في أعمال الصيانة والطوارئ، إضافة إلى عملهم في الضابطة العدلية، وأثبتوا جدارتهم والتزامهم بالعمل، ومنهم استشهد أثناء العمل، علماً أن نسب التحصيل ارتفعت نتيجة الجهود التي بذلت في قمع المخالفات.
ونظراً لاستمرار الحاجة لخدماتهم وحرصاً على استقرار عوائل العاملين بعد أن تفرغوا للعمل الوظيفي، تم اقتراح تجديد استخدامهم ومراسلة المؤسسة العامة بهذا الخصوص، وتم إرفاق كل ما يتعلق بالموضوع منذ بداية عام 2013.
إلى أن ورد كتاب المؤسسة العامة للتوزيع رقم 33 تاريخ 2013/9/24 الذي يفيد التريث بتجديد استخدامهم.
وهذا يشكل ظلامة كبيرة بحق العمال وأسرهم والشركة التي قامت بتدريبهم وإعدادهم للعمل في جميع الظروف، علماً أن الشركة حالياً بصدد الإعلان عن مسابقة لـ 150 عامل بالوقت الذي يتم به فصل 85 عاملاً والشركة بأمس الحاجة لخدماتهم يرجى التوجيه لمن يلزم للموافقة على تجديد عقودهم.

نعم عمال الكهرباء

في الحسكة 100 عاملاً وفي حمص 90 عاملاً وفي طرطوس 28 عاملاً وفي حماة وفي بقية المحافظات عمال بعقود سنوية، وليسوا مثبتين، ولو كان هذا الوضع في القطاع الخاص لكان الأمر عادياً جداً أمام فلتان القطاع الخاص، أما أن يأتي من جهة حكومية لن نجد تفسيراً له إلا التخريب ومفاقمة مشاكل المواطن المعيشية .
والغرابة هنا أن المؤسسة العامة للتوزيع تطلب تسريح هؤلاء العمال، وتعلن في الوقت نفسه عن مسابقة لتعيين عمال، وبعض هؤلاء العمال الذين تطلب تسريحهم استشهد على الأعمدة، وهم يقومون بالصيانة، وبعضهم قتل وبعضهم مصاب، ومؤسسة التوزيع أعلنت عن مكافأتهم بتسريحهم وتشريدهم مع عائلاتهم ...
ماذا تعني هذه القرارات في هذه المرحلة؟؟؟
قال الشاعر : وسوى الروم خلف ظهرك روم!!!!

شكوى من عامل في مجلس مدينة القامشلي

وردت إلى قاسيون شكوى من عامل في مجلس مدينة القامشلي تعرض للصرف من الخدمة والتسريح التعسفي من العمل بموجب المادة 137.
إلى من يهمه الأمر:
مقدمه العامل محمد امين محمد علي شريف.
كنت موظفاً في مجلس مدينة القامشلي منذ تاريخ 1\2\1995 ولغاية صدور قرار صرفي من الخدمة بتاريخ 27\5\2013 وتم تبليغي بهذا القرار بتاريخ 24\7\2013.
بتاريخ 24\7\2013 تفاجأت بصدور قرار صرفي من الخدمة عن رئاسة مجلس الوزراء ذي الرقم 1376 بناء على أحكام القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم 50 لعام 2004 وتعديلاته وعلى اقتراح اللجنة المشكلة وفقاً لأحكام المادة 137 منه بمحضرها رقم 6734 تاريخ 8\5\2013.
بموجب هذا القرار تم صرفي من الخدمة وإيقاف صرف المستحقات التقاعدية في ضوء النتيجة القضائية علماً أنني لم أبلغ من أي جهة رسمية بالنتيجة القضائية وبماذا تتعلق هذه النتيجة.
لقد توجهت إلى مختلف الجهات الرسمية لإزالة هذا الظلم عني ولم أعرف سبب صرفي من الخدمة وكل جهة تحولني إلى جهة أخرى.
علماً أنني وخلال مدة وجودي في الخدمة لمدة 18 عاماً لم اقم بأي عمل يسيء إلى للوطن أو للدائرة التي أعمل فيها ولدي شهادة حسن سلوك من مجلس مدينة القامشلي موقعة من رئيس المجلس تثبت نزاهتي.
أنني معيل لاسرة فقيرة ولا دخل أو مورد لي سوى هذا الراتب ويتوقف مستقبلي ومستقبل أسرتي على عملي هذا لذلك أتوجه بطلبي هذا إلى الجهات المختصة والمضير الحي في الوطن ومن يهمه الأمر أن يتم إعادة النظر في قرار صرفي وإزالة هذا الظلم الواقع بحقي خاصة وقد صدر تعميم من رئاسة مجلس الوزراء ذي الرقم 111\15 تاريخ 19\6\2013 الخاص بإعادة العاملين المصروفين من الخدمة.

من الأرشيف العمالي

فك الاستعصاء

■ أبو فهد

أكدنا دائماً ونؤكد على أن قوى السوق المحلية المرتبطة بقوى العولمة المتوحشة وعلى رأسها الإمبريالية الأمريكية تضغط محققة تقدماً تلو الآخر، مستفيدة من تداعيات احتلال العراق وما خلقه من تغيرات في الوضع الإقليمي في ظل اختلال ميزان القوى العالمي:
ولكن في الوقت نفسه تعول هذه القوى على نقاط ضعف معينة في الوضع الداخلي كي تفعل ضغطها وصولاً لتحقيق برنامجها الاقتصادي الاجتماعي السياسي بكامله، وأهم نقاط الضعف هذه هي: وجود تفسيرات وتطبيقات مختلفة بل ومتناقضة في جهاز الدولة لمفهوم برنامج الإصلاح تنفيذه ويوقف تقدمه، ويخلق حالة من الاستعصاء والجمود في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويزاد خطر هذه الحالة على الوضع العام في ظل الاستحقاقات التي تفرضها طبيعة المرحلة الدقيقة في المنطقة.
وواضح أن التفسيرات والتطبيقات المختلفة لا تعكس ارتباكاً قي مفهوم وبنية الإصلاح الشامل بقدر ما تعكس مصالح اجتماعية مختلفة تعبر عن الطيف الاجتماعي الموجود في البلاد. والأرجح أن قوى السوق تلقى أذناً صاغية عند البعض في جهاز الدولة، وهؤلاء إن لم يستطيعوا التعبير عن موقفهم الحقيقي منها، فإنهم بأسوأ الأحوال، يعيقون تطبيق برنامج الإصلاح الحقيقي والمطلوب، انتظاراً لتوفير الأرضية الضرورية والظرف الكافي لتطبيق برنامج قوى السوق كاملاً بغير نقصان.
في ظل هذا الوضع يتضح أن إمكانية فك هذا الاستعصاء بالاعتماد على القوى السليمة في جهاز الدولة أصبح مهمة شبه مستحيلة، وفي ظل ركود وضعف فعالية قوى المجتمع السياسية «النظيفة» تصبح هذه المهمة مستحيلة وهذه هي نقطة الضعف الثانية التي تعول قوى السوق عليها كثيراً لحل هذا الموضوع لمصلحتها نهائياً في المستقبل.
والجدير بالذكر أن الدولة القوية ليست قوية بأجهزتها ومؤسساتها ومدى قدرتها على ضبطها، وإنما هي قوية بقدر استنادها إلى قوى المجتمع وتعبيرها الصحيح عن مصالح أكثريته الساحقة، لذلك يبقى الحل الوحيد والمستعجل في هذه الظروف هو الاعتماد على قوى المجتمع عبر تنشيطها وتحريكها مما يتطلب حركة سياسية جماهيرية نشيطة تستند إلى بنى حقيقية غير شكلية، وهذه العملية لا يمكن إطلاقها إلا عبر ديمقراطية واسعة للمجتمع كي يدافع عن مصالحه ومستقبله لسد الطريق أمام قوى السوق والسوء.

■ قاسيون العدد /203/ آب 2003

تصريح من رئاسة الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير

في تصرف لا يخطر ببال أي عاقل توصيفه المباشر، أصدر السيد حسن عبد العظيم، المنسق العام لهيئة التنسيق الوطنية، تصريحاً يوم الثلاثاء 2013/3/5 «تبرأ» خلاله من «وجود أي تنسيق بين السيد قدري جميل وبيني، أو بين هيئة التنسيق الوطنية وبين حزب الإرادة الشعبية أو بين جبهة التغيير»«!!!»، حسبما ورد في التصريح.

أما لماذا؟ فلأن الهيئة «الحريصة» على تجنيب «الوطن والشعب استمرار نزيف الدماء والدمار والنزوح والتهجير» والتي «تعمل بجدية واهتمام لتوحيد قوى المعارضة الوطنية التي ترفض العنف والتدخل العسكري الخارجي وتتبنى الحل السياسي» تميز «في ذات الوقت بين قوى المعارضة الفعلية وبين قوى مشاركة في الحكم ومن هذا المنطلق لا تحاور الهيئة أو تفاوض أي طرف مشارك في السلطة سابقا ًولاحقاً»«!!!»، كما وأن الهيئة الحريصة «على الوضوح والشفافية في رؤيتها ومواقفها وممارساتها تأكيداً لمصداقية دورها الوطني والقومي والدولي»، «تستقبل في مكتبها أو مكتب المنسق العام أو منزله أي وفد أو زائر»... «هكذا»..!!!

إن رئاسة الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير، إذ تستهجن هذا التصريح الذي لا ينم لا عن الحمية الوطنية ولا عن الوضوح والشفافية، وتحديداً في المنعطف الهام الذي تمر به الأزمة الوطنية الدامية في البلاد، ترغب ببيان وتوضيح مايلي:

● بالمعنى المباشر، عندما يتحدث د.قدري جميل إعلامياً عن الانضمام مع د.علي حيدر، بوصفهما عضوين في رئاسة الجبهة الشعبية إلى «وليمة غداء» مع السيد حسن عبد العظيم في منزله لمدة ساعتين، ليتفقوا على أشياء ويختلفوا على أخرى، فهذا ليس أقل ما يقال في هذا التلاعب من السيد حسن عبد العظيم بأنه معيب وغير لائق، ومثير للريبة.

● وبالمعنى المباشر أيضاً، فإن الجبهة الشعبية وقياداتها لديها أسلوبها الخاص في التعامل مع القضايا السياسية وعرضها للناس وعبر الإعلام، وذلك خلافاً للسيد عبد العظيم صاحب نظرية أن «ما يدور في اللقاءات يجب أن يبقى أسير الغرف ولا يصبح مادة للإعلام»..!

● خلافاً بالمطلق لكل قوى المعارضة والنظام في الجمهورية العربية السورية، فإن خط الجبهة الشعبية ومواقفها وشعاراتها هي من تمايزت بالوضوح والثبات وعدم التقلب منذ بداية الأزمة وحتى اليوم، وهي المواقف ذاتها التي باتت بالجوهر تستقطب محور الجهود الدولية لإنهاء الأزمة في الجمهورية، مثلما كانت تستقطب على الدوام تقاطع نيران المتشددين أينما كانت مواقعهم، وهي إذا كانت تتحدث عن تقاطعات وتباينات مع هذا الطرف أو ذاك فإنما لكي تحافظ على موضوعيتها وتعطي كل ذي حق حقه، مهما كان حجم هذا الحق ضئيلاً..

● من المعيب على السيد عبد العظيم ضمن الظروف السورية الاستثنائية التي تمر بها الجمهورية العربية السورية ومعاناة شعبها، الإصرار على توهم إمساك «ختم المخترة» لتوزيع صكوك الوطنية واللاوطنية، أو الجدية واللاجدية على هذه القوة أو تلك. وإن الظرف الوطني والمسؤولية الوطنية الجدية يستدعيان الترفع عن الصغائر ولملمة الجراح..

● بالمعنى الأوسع فإن موقف السيد حسن عبد العظيم المعادي للجبهة الشعبية بدأ منذ اليوم الأول لإنشائها نتيجة «هاجس» موجود لدى «صاحب ختم المخترة» بأن هذه الجبهة «ستقتطع من حصته في المعارضة الداخلية» في تجاهل للواقع الموضوعي القائل بتنوع الأطراف اجتماعياً وسياسياً، وبالتالي تعدد المعارضة في المجتمع.

● وبهذا المعنى فإن موقف السيد عبد العظيم من الجبهة كان سابقاً لقرارها المشاركة في الحكومة– الذي يحق له كقوة سياسية قبوله أو رفضه– ولكنه منذ ما قبل تلك المشاركة وخلالها وبعدها كان يتهرب– بما كان يثير حيرتنا ودهشتنا– من الإعلان الصريح عن أي لقاء أو اتصال أو تنسيق مع الجبهة، حتى وصل الأمر للتهرب من التوقيع على بيان مشترك هو من قام بصياغته..!

●ويبدو أن السيد حسن عبد العظيم يتهرب من مسؤولية الاعتراف بأن الجبهة والهيئة قريبتان إلى حد كبير من بعضهما في فهم وقائع وأسباب الأزمة وسبل الخروج منها، وهما تمتلكان بالتالي إمكانية عالية للتنسيق المشترك ودعم مواقفهما حتى ولو كان ذلك من موقعين مختلفين في «جنيف2». ونتساءل هنا: هل سبب هذا التصريح من السيد عبد العظيم اليوم هو تنسيقه مع جهات أخرى، وهو يخشى إعلان تنسيقه مع الجبهة؟؟! ولماذا؟؟!

●تؤكد الجبهة أن هذه اللحظات تقتضي اجتماع كل الوطنيين السوريين أينما كانوا للعمل من أجل سورية، وأن الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير تنجز كل خطواتها في ضوء الشمس وليس في الظلام، وهي تؤكد أيضاً أن ضمير الشعب السوري والتاريخ هما الفيصل في نهاية المطاف.

■ دمشق 2013/11/5
رئاسة الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير

أمانة الثوابت الوطنية في اللاذقية تـقيم الملتقى الرابع في طرطوس

أقامت أمانة الثوابت الوطنية في اللاذقية الملتقى الرابع لها في طرطوس ، بحضور طيف سياسي و اجتماعي متنوع. ومثّل حزب الإرادة الشعبية وفداً برئاسة الرفيق: رئيف بدور « أمين حزب الإرادة الشعبية في محافظة طرطوس» وافتتح الملتقى: الدكتور حسام الدين خلاصي» رئيس أمانة الثوابت. والدكتور: فيصل ديوب «نائب الرئيس». لينا مخلوف «مسؤولة العلاقات العامة». مروّد مخلوف «مسؤول الشباب». لميانكا ماضية «مسؤولة الثقافة» وأسامة البيرق «مسؤول اجتماع ».

■ مراسل طرطوس

تحدث الدكتور حسام رئيس الأمانة متحدّثاً عن 13 بند للثوابت الوطنية و قال: أنها تمثل مشاركة 13 حزباً سياسياً، و من أهم البنود الـ 13: وحدة التراب السوري، و تحرير الجولان و لواء الإسكندرون المغتصب، و الجيش العربي السوري هو الجهة الشرعية الوحيدة المخوّلة بحمل السلاح، و العلم السوري المنصوص عليه في الدستور: هو العلم الشرعي للبلاد، و الحوار: هو من أهم البنود الـ 13 للأمانة من أجل الخروج من الأزمة التي تهدد وجود الوطن السوري .

و افتتح النقاش في القاعة حيث تحدث الرفيق: رئيف بدوّر باسم حزب الإرادة الشعبية متسائلاً عن الضعف في لغة التخاطب بين السوريين، و من المسؤول عن دق إسفين في النسيج الاجتماعي السوري. و أن المهمة الأساسية اليوم: هي وقف العنف و إراقة الدماء و التوجه إلى عقد مؤتمر جنيف 2 ، و المباشرة في الحل السياسي لأن البلد تحول إلى إمارات متناحرة ، والوطن أصبح على حافة الهاوية..

و تحدث الرفيق صلاح معنّا باسم جريدة قاسيون متسائلاً و مستغرباً كيف نجتمع من أجل الحوار و احترام الرأي الآخر و عرّيفة الملتقى قالت بأنها لم تسمع بحزب الإرادة الشعبية، و هو الذي كان في ذلك اليوم بالذات حديث كل الفضائيات. فعلى ما يبدو ثقافة الإلغاء و الإقصاء و التهميش لا تزال في عقول البعض حتى الآن. رغم أنها من الأسباب الرئيسية لأزمتنا الشاملة، فبدلاً من الدعوة للحوار قامت عرّيفة الملتقى بالدعاية لحزب معين « ؟؟؟؟ » بعينه ..

الرفيق حليم سارا تحدث قائلًا: أننا نوافق على معظم بنود الثوابت الوطنية، خاصةً في مجال الحفاظ على القطاع العام، و طالب بإلغاء كل القوانين التي صدرت في عهد حكومة العطري و هي ليبرالية رأسمالية شجعت على الخصخصة تحت حجّة الاستثمار .الرفيق الدكتور حسان اسحق تحدث قائلاً: أننا نحدد موقفنا من أي شخص سوري بمقدار موقفه من الإمبريالية و الصهيونية بغض النظر عن أي انتماء سياسي. و تساءل ما الجديد في البنود الـ 13 المطروحة..؟ حيث لم نجد فيها أي جديد يختلف عن برنامج أي حزب سياسي وطني..

و تحدث الرفيق أحمد ديوب معترضاً على دعاية عريف الحفل لحزب بعينه قائلاً: نحن هنا للحوار و التفاهم لإنقاذ الوطن و لسنا في اجتماع شبيبي أو فرقة لحزب البعث، هذا وقد تحدث ممثلو الامانة وأشادوا بمساهمة حزب الارادة الشعبية.

ندوة في القامشلي.. مناقشة مشروع البرنامج

قامت منظمة حزب الإرادة الشعبية في مدينة القامشلي يوم الجمعة الماضي بتنظيم لقاء مع قوى سياسية وفعاليات ونخب متنوعة طرح فيه مشروع برنامجه السياسي المقترح للحوار.

■ مراسل قاسيون

يقول مشروع البرنامج تحت بند «المرحلة ومهامنا» إن «الترابط العميق إلى حد الاندماج بين القضايا الثلاث «الوطنية، الاقتصادية- الاجتماعية، الديمقراطية» هو المدخل العلمي الوحيد لتفسير الواقع السوري تفسيراً صحيحاً يسمح بتغييره. فلا يمكن بناء موقف وطني مقاوم في ظل اقتصاد ينحاز برؤوس الأموال على حساب الشعب».

ومن ابرز ما شهده اللقاء، مداخلة بشير السعدي المسؤول في المنظمة الآثورية الديمقراطية إنه «لأول مرة في القامشلي يتم عرض برنامج حزب للمناقشة العامة، وهذا يحسب لحزب الإرادة الشعبية».

وتناول «السعدي» موضوع «هوية الدولة السورية» مستفسراً «هل ستبقى الهوية العربية السورية أم الدولة السورية المدنية التي تعترف بجميع المكونات».

وقال "عند ورود مصطلح كافة المكونات داخل مشروع برنامج الحزب كنت أتمنى ذكر تلك المكونات بالتفصيل وليس نسيان أو تناسي أي مكون مهما كان صغيراً" في إشارة إلى فقرة "الجانب الديمقراطي" التي تقول "تطوير المادة التاسعة التي ترى في التنوع السوري غنى نحو تثبيت الحقوق الثقافية كاملة لجميع قوميات الشعب السوري بما فيها الكرد السوريون".

واستغرب من مصطلح "الشرق العظيم" الذي ورد في فقرة "الرؤية" التي تقول إنه "في منطقتنا، منطقة الشرق العظيم الممتدة من قزوين إلى المتوسط".

وقال "السعدي" إن البرنامج "لم يوضح أي نوع من الديمقراطيات يبحث حزب الإرادة الشعبية" مضيفا "من الضروري تحديد أي ديمقراطيات يريد الحزب".

وقال أيضاً "أعتقد أن هناك مبالغة كبيرة في قضية المقاومة والممانعة وهي أقرب إلى المسايرة منها إلى الحقيقة.. فالظروف التي تعيشها البلاد لا تسمح على سبيل المثال فتح جبهات جديدة".

وأشار إلى أن البرنامج "لم يجرِ أي تقييم للثورة السورية التي أصبحت تشغل كل العالم".

وختم بـ "إن حزب الإرادة الشعبية هو ملك الشعب السوري بكل مكوناته".

وفي مداخلة لـ "آلان حسن" الصحافي في جريدة "نو دم" الكردية الورقية، تساءل "هل توجه حزب الإرادة الشعبية أممي أم قومي عربي أم وطني"، وقال إن المشروع "تجاهل دور الديكتاتوريات السياسية في قمعها للحريات وخصوصاً تلك المدعومة من الاتحاد السوفيتي السابق".

وقال "إن القضية الكردية أقحمت إقحاماً في مشروع برنامج الحزب حيث تحتاج إلى مواقف واضحة لا لبس فيها".

وقال "من أفضل ما قيل في المشروع هو إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية وإلغاء المادة الثالثة في الدستور الحالي. وربط الأجور بالأسعار. والضمان الصحي المجاني".

وقال فريد كره بيت المسؤول في مركز "بارا مايا" للثقافة والفنون بالقامشلي "أشكر حزب الإرادة الشعبية الذي فتح المجال للحوار، وكنت أتمنى من مشروع برنامج الحزب أن يوضح ويشرح أكثر آليات محاربة الفساد والتركيز على العمل المؤسساتي والابتعاد عن سيطرة الفرد على المؤسسة التي هي في نهاية المطاف ملك للمجتمع".

وقال عبد المجيد رشكو من الحزب الشيوعي السوري إن "البرنامج يتحدث عن لغة الانتصار وأنا لا أجد سوى الملايين من المشردين والبلدان تتقسم فأين الانتصار".

ملاحظات حول مشروع البرنامج

قدم حزب الإرادة الشعبية مشروع برنامجه للنقاش العام و هذه بادرة إيجابية وفي الطريق الصحيح لأن وضع الملاحظات والانتقادات على المشروع تفيد في تصويب و تدقيق البرنامج من جهة، ومن جهة أخرى هي استفتاء للرأي العام حول المشروع .

■ أنور أبو حامضة

يرد في مقدمة المشروع ما يلي «يمثل حزب الإرادة الشعبية في رؤيته وبرنامجه مصلحة الطبقة العاملة وسائر الكادحين السوريين .....»

ويجعل الحزب هذا القول افتراضياً لأنه يشترط على نفسه كما يكمل النص «..... ويناضل من أجل اعترافهم به كممثل لمصالحهم .....»

بمعنى أنه عند اعتراف الطبقة العاملة وسائر الكادحين بالحزب كممثل لمصالحهم عند ذلك يكون الحزب في رؤيته وبرنامجه ممثلاً لمصالحهم .

ويتابع النص «..... ويرى في ذلك الاعتراف مدخله الأساسي لتحقيق دوره الوظيفي في بناء الاشتراكية في القرن الحادي والعشرين» وهنا يؤكد على الدور الوظيفي للحزب بمعنى أنه إذا لم تعترف به الجماهير الكادحة يفقد دوره الوظيفي وبالتالي لا قيمة لوجوده .

هذا المدخل الثوري الحقيقي يجب أن يكون فاتحة لأي حزب يدعي الثورية، فالربط الديالكتيكي بين الرؤية والممارسة ومن ثم الاعتراف من الجماهير الكادحة هو جوهر الجوهر في وجود الحزب الثوري أو عدم وجوده ، حيث لا يكفي هنا الإعلان بل الممارسة والفعل لاكتساب ثقة الجماهير الكادحة لحزبها الذي يمثل مصالحها الطبقية قولاً وفعلاً، وما عدا ذلك يصبح من الترهات، ولا معنى لوجود هذا الحزب أو ذاك إلا كيافطة لا أكثر ولا أقل .

وفي المقدمة أيضاً يؤكد الحزب على مرجعيته الفكرية حيث يقول «..... يعتمد حزب الإرادة الشعبية الماركسية – اللينينية مرجعيته الفكرية والتي يعمل على تطبيقها بشكل خلاق من خلال التجربة والعمل بين الجماهير ومن خلال مراجعته الدائمة لحدود الثابت والمتغير فيها بعيداً عن أمراض العدمية والنصوصية » هنا يؤكد الحزب على مسألة في غاية الأهمية، وهي أن الماركسية اللينينية علم مثله مثل العلوم الأخرى له قوانينه وافتراضاته، والتجربة الحية بين الجماهير صاحبة المصلحة هي التي تثبت صحة هذه الافتراضات أو عدم صحتها أو صحة هذه القوانين من عدمها، وبهذا الشكل يكون الحزب برؤيته هذه قد أبعد خطرين هددا الماركسية اللينينية خلال تاريخها:

- العدمية: التي اعتبرت الماركسية اللينينية مجموعة أفكار ونظريات مضى عليها الزمن وشرب وغير قابلة للتطبيق.
- النصوصية: التي اعتبرت الماركسية اللينينية ككتاب مقدس لا يمكن المساس بها ويجب أخذها كما هي.

يؤكد الحزب في مشروع برنامجه على أنه «..... يعتبر نفسه وريثاً لقيم وتراث كل من حركة التحرر الوطني والحركة الشيوعية والثورية في سورية وفي العالم خلال القرن العشرين واستمراراً لها»

يبدو هنا واضحاً على أن حزب الإرادة الشعبية لم يأت من فراغ، وإنما هو نتاج موضوعي لتطور حركة التحرر الوطني والحركة الثورية في سورية والعالم وهو بالتالي وريثاً موضوعياً لنضال هاتين الحركتين في نضالهما للتحرر الوطني من قبضة الاستعمار بشكليه القديم والحديث وفي نضال الحركة الثورية للتحرر الاقتصادي الاجتماعي من قبضة الفاسدين وسارقي قوت الشعب وهذا ما تنبأ به لينين بأنه في تطور حركة النضال من أجل التحرر الوطني تندمج قضية النضال الوطني التحرري بقضية النضال الاقتصادي الاجتماعي.

هذا التواضع الذي يتميز فيه حزب الإرادة الشعبية من خلال مشروع برنامجه هو التواضع الثوري الذي يميز الأحزاب الثورية، حيث الحزب هنا ليس هدفاً بذاته، وإنما أداة ووسيلة للوصول إلى الهدف الرئيسي، والذي هو الوطن بمكوناته الجغرافية والبشرية، حيث الحزب هنا منحاز للطبقة العاملة وسائر الكادحين بسواعدهم وأدمغتهم الذين يمثلون الأغلبية الساحقة من أي مجتمع بشري، فهم صانعو الخيرات المادية وحديثاً منتجو المعرفة وأدواتها.

رعب منطقي

■ أسامة دليقان

«قدري جميل تاجر سلاح ومهرب أموال إلى روسيا»، و«قدري جميل هو رجل أعمال و يطمح للعب دور سياسي.. وهو بحكم المصالح التجارية صديق لروسيا».

هكذا يتكامل منطقياً القول الأول «بسام جعارة» مع الثاني «ناصر قنديل».

غيض من فيض من الأمثلة على ذلك النمط البالي من السفسطة في المحاججة، والتي صنفها فلاسفة المنطق منذ عصر الإغريق تحت اسم الهجوم الشخصي «argumentum ad hominem».

ولكنه ليس شخصياً إلا في ظاهره، ولو أنه في توقيت تصعيده، يتذرع في طبل وزمر بحدث الإقالة، الذي لا يحمل من الأهمية أكثر مما يحمله الطارئ التصادفي على السياق السببي الضروري الأكثر أهمية، الذي هو المستهدف الحقيقي، أي الخط السياسي الثابت والوطني والصحيح والمتزايد القوة لـ«حزب الإرادة الشعبية» و«الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير» بمقدار تزايد براهين الحياة الواقعية على رؤيته الاستباقية الصحيحة لضرورة الحلّ السياسي وخسران الحلول العسكرية والعنفية منذ بداية الأزمة، والذي تجاوز دائرة هذه القوة الوطنية المعارضة ليصبح قناعة متبناة ليس فقط شعبياً ومن كل القوى السياسية الوطنية العاقلة في المعارضة والنظام بل وفي العالم أيضاً. مثال آخر على الانسجام المنطقي بين ناصر قنديل: «اللهاث وراء المشاركة في جنيف لا يعني السعي لوقف الصراع العنيف»، وعضو مجلس اسطنبول مطيع البطين: «المعارضة عندما ترفض الذهاب إلى جنيف فهي لا ترفض الحل السلمي».

بتجريد الشكلين المختلفين لهذين القولين يتعرى المحتوى المشترك بينهما الذي يريد أن يقول: «يمكن حلّ الأزمة السورية سلمياً ودون ضرورة الذهاب إلى المؤتمر الدولي»!، الأمر الذي أثبت الواقع والتجربة أنه مستحيل في التوازن الدولي الموضوعي الحالي.

ليكرروا بذلك سلوك جميع الرجعيين عبر التاريخ في مرحلة شيخوختهم وهزيمتهم بتعمق اغترابهم عن الواقع ونكوصهم إلى إنكاره كوسيلة دفاع مراهقة.

هؤلاء بعض من أصوات القوى المتطرفة الساعية إلى عرقلة الحلّ السلمي للأزمة، وبالتالي استمرار نزيف دم الشعب السوري وجيشه وتدمير مؤسساته ووطنه.

هيئة التنسيق الوطنية...

«احتكار المعارضة» خوفاً من الآخر!

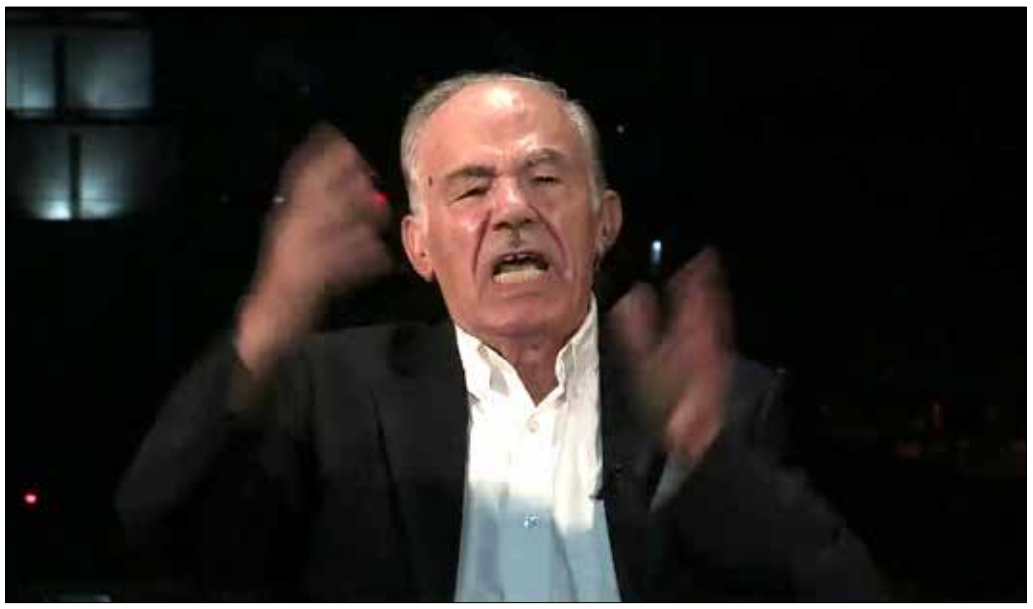

تنفي «هيئة التنسيق الوطنية»، في تصريح رسمي لها في 5 تشرين الثاني، أي تنسيق أو اتصال مع الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير أو أمين حزب الإرادة الشعبية الرفيق قدري جميل. يجيء هذا التصريح رداً على حديث الرفيق قدري جميل عن زيارة ولقاءات قام بها مع الدكتور علي حيدر، للسيد حسن عبد العظيم قبل ذهابهما إلى موسكو.

■ معن خالد

وبعد ثلاثة أيام فقط وتحديداً في لقاء الأستاذ حسن عبد العظيم على قناة العالم في برنامج «مع الحدث» يؤكد الأستاذ حسن عبد العظيم حصول هذه الزيارة لكنه يعتبرها زيارة وليست تنسيقاً؟!

سجالات «الهيئة» الشكلية!

إذاً من الناحية الشكلية نعم هناك «زيارة»، لكنها ليست «تنسيقاً» كما يقول عبد العظيم. لكن قدري جميل أيضاً تحدث عن زيارة وعن نقاشات سياسية ولم يتحدث عن «تنسيق». وبعيداً عن هذه التوصيفات الشكلية لما جرى سنحاول الذهاب إلى عمق الموقف، فالمتابعون للهيئة اعتادوا على جدلها في التوصيفات الشكلية، كالتمييز شكلاً لا مضموناً، بين «الحوار والتفاوض»، أو بين «التدخل العربي» و«التدخل الأجنبي»، وصولاً للمقولات الأكثر إشكالية عند «الهيئة»، كرفضها لـ«التدخل العسكري الخارجي» ورفضها لـ«الفيتو الروسي والصيني» الذي منع التدخل الخارجي، بآن معاً. طبعاً لا ننسى أن «الهيئة» لم تتحدث بشكل قطعي عن رفضها للحصار الاقتصادي الذي يعتبر تدخلاً خارجياً أسهم في تجويع الشعب السوري..

وفقاً لإدعاء هيئة التنسيق إن اختلافهم «شكلي» مع حزب الإرداة الشعبية والجبهة الشعبية، وهو مبني على مشاركة الجبهة في الحكومة، فهم متقاطعون في الرؤى العامة أكثر من تقاطعاتهم مع «ائتلاف الدوحة» سواء حول التغيير الجذري الشامل أو رفض التدخل العسكري الخارجي، أي أن الخلاف على أدوات تطبيق ذلك وفقط، إذاً أين المشكلة؟

لذلك يتساءل أي متابع عقلاني اليوم عن ممارسات هيئة التنسيق وعن جدواها، فهي إن تقاطعت مع الجبهة الشعبية وحزب الإرادة الشعبية في الرؤى، لماذا تصر على رفض حضور الجبهة الشعبية لمؤتمر جنيف في طرف المعارضة؟ ولماذا يصر حقوقي ومناضل لأجل الديمقراطية كحسن عبد العظيم في احتكار صفة المعارضة وإلصاق الجبهة كيفما كان في وفد النظام؟ ولماذا تصر الهيئة على رفض أي تنسيق مع الجبهة الشعبية مقابل لهاثها الدائم للالتقاء مع «إئتلاف الدوحة»؟!

مبررات سطحية

تجيب الهيئة عن هذه التساؤلات بجوابين مختلفين:

– يقول حسن عبد العظيم إنه:«لا يعتبر حزب الإرداة الشعبية والجبهة الشعبية معارضة، طالما أنها تشارك في السلطة». لكن أي حقوقي بسيط قادر على التمييز بين مفهومي السلطة والحكومة في الظروف الحالية السورية، ويستطيع الاستنتاج أن تبرير عبد العظيم واه، فالحكومة في الظرف الاستثنائي التي شاركت فيها الجبهة الشعبية جاءت في سياق الذهاب إلى حكومة وحدة وطنية، وهي نموذج تاريخي موجود في العديد من البلدان في لحظات الأزمات الكبرى، وإن موقف الإرادة الشعبية من المشاركة في الحكومة جاء بعد أكثر من عام من بداية الحراك والذي شاركت وناضلت فيه الجبهة الشعبية وحزب الإرادة بأشكال شتى دونما انقطاع لاحق.

ثم ألا يفترض اليوم أن يخفف السيد حسن عبد العظيم من دعايته حول «رفضه مشاركة الجبهة طالما هي في الحكومة» بعد إقالة د.قدري جميل من موقعه الحكومي، لكن عبد العظيم يقول بالمقابلة نفسها:«حتى لو استقالوا أو أقيلوا فهم جزء من السلطة»! أي أن عبد العظيم يكرر موقفاً أشبه بـ«التابو» لا يريد تغيير موقفه مهما تطورت الأمور، فيما يبدي مرونة لا نظير لها في محاولاته التقارب مع «إئتلاف الدوحة»!!.

في تبرير ثانٍ لحسن عبد العظيم، ويشاطره الموقف نفسه، منذر خدام أمين سر الهئية، يقول الاثنان وبما معناه: «إنهم لا يرفضون وجود الجبهة الشعبية في المعارضة ولا يرفضون ذهابهم إلى جينيف»، لكن ما يرفضونه هو:«إقحام وفد الجبهة الشعبية ضمن وفد هئية التنسيق»!. أي لا مشكلة لـ «الهئية» بموقع الجبهة الشعبية المعارض، لكن مشكلتهم هي إقحام الجبهة في وفد هئية التنسيق. طبعاً هذا التصريح هو محض كذب وتضليل، وحتى «الهيئة» نفسها لا تجرؤ على تكراره كثيراً إلا عندما تُحشر في زاوية «احتكار تمثيل المعارضة»، ففكرة إقحام الجبهة في وفد هيئة التنسيق لم يسمع بها أحد إلا من أحاديث «الهيئة» نفسها، وذلك في الوقت الذي تؤكد فيه الجبهة الشعبية والإرادة الشعبية على تعددية المعارضة السورية ورفض توحيدها قسراً كونه لا يخدم الواقع الموضوعي.

يكمن في عمق موقف عبد العظيم وهيئة التنسيق، خوف هؤلاء من قوة برنامج الجبهة الشعبية للتغيير الاقتصادي- الاجتماعي والسياسي..

فكرة إقحام الجبهة في وفد هيئة التنسيق لم يسمع بها أحد إلا من أحاديث «الهيئة» نفسها، فالجبهة الشعبية والإرادة الشعبية تؤكدان على تعددية المعارضة

ماوراء موقف «الهيئة»

في مقام آخر وفي لقاء مع قناة الميادين وفي معرض سؤاله عن تحضيرات في موسكو ولقاءات مع وفود مختلفة قبل مؤتمر «جينيف 2» يقول السيد عبد العظيم: «إن أي لقاء خارج التوافق الدولي هو مرفوض.. أما إذا جاءت اللقاءات في إطار التوافق الدولي إلى جينيف فهو مقبول»!.

رغم تناقضات هذا التصريح أيضاً، إلا أن الصورة تتضح فيه أكثر، فموقف «الهئية» المنفتح على «إئتلاف الدوحة» الذي طالب طويلاً بالتدخل الخارجي، والمنغلق على الجبهة الشعبية التي رفضت على طول الخط التدخل الخارجي، لا يبرره إلا قيام «الهئية» بربط أي تسوية وأي تقارب مع أي قوى سياسية بمقدار اقتراب هذه القوى من الرعاية الدولية الخارجية– المدعومة أمريكياً على الأقل– وهي بذلك تقترب من التوصيف الأمريكي للمعارضة الذي ينحاز للمعارضات التي تطالب أكثر بالتدخل الخارجي، وهي بذلك تنطلق من العقلية التي ترى في الأوزان الخارجية أداة لعمل القوى السياسية في الداخل السوري، أي أنها من تلقاء ذاتها تنزع عن نفسها أصالتها في العمل الوطني الداخلي ونضالاته.

حقيقة، يكمن في عمق موقف عبد العظيم وهيئة التنسيق، خوف هؤلاء من قوة برنامج الجبهة الشعبية للتغيير الاقتصادي– الاجتماعي والسياسي، ذلك أن الإصرار على تمثيل الجبهة الشعبية في طرف النظام سيمنع هذا البرنامج من الظهور، في حين أن مشاركة الجبهة في جهة المعارضة ستجعل حظوظ برنامجها في النقاش والتفاوض والتحقق اللاحق أكبر بكثير، الأمر الذي لا يسر عبد العظيم وأصحابه على ما يبدو، ولا يسر العديد من فاسدي النظام أيضاً..

جنيف2 والمسؤولية الوطنية

إنّ أية رؤية لحل الأزمة السورية خارج المؤتمر الدولي «جنيف2» لم تعد تحتمل أن تكون مجرد مشكلة معرفية عند الأطراف السورية المكابرة في حضوره، بل بات يجب أن ينظر إلى المسألة من باب المسؤولية الوطنية، في ظل التفاقم المرعب والمأساوي للكلفة الإنسانية الباهظة والمستمرة الناجمة عن استمرار الأزمة السورية

■ نسيب عبد الله

مراحل الحل موضوعياً

أهمية وقف التدخل الخارجي كخطوة أولى وضرورية، بتوافق دولي ملزم لجميع الأطراف الإقليمية والدولية ذات العلاقة شرط أولي وضروري لأنّنا هنا أمام حالة لا يمكن فيها الحل الناجز للتناقض الداخلي قبل حل التناقض الخارجي. فتعقيد هذه الأزمة وتركيبها موضوعياً هو أحد أسباب ضعف قدرة البعض حتى بافتراض حسن نواياه عن استيعابها، ذلك أنها مسألة جدلية تتطلب المرونة الكافية لفهم أنّ المرحلة الأولى في حلّ التناقض الخارجي مع الغزاة الأجانب القادمين من أصقاع الأرض وخلف البحار إلى الداخل السوري، يتطلب أمرين، على مستويين، أو مرحلتين، الأولى توافقات وتعهدات وقرارات دولية أممية ملزمة لجميع الأطراف الدولية والإقليمة ذات الصلة، فتوقف تدفق الغزاة وأسلحتهم وتمويلهم من الخارج، هو شرط أول ضروري ولازم ولكنه لن يكون كافياً بعد لهزيمة خلاياهم وتنظيماتهم الفعالة الموجودة على تراب البلاد، إلا بعد تحقيق الشرط الثاني، الوصول إلى نوع من الحد الأدنى من التوافقات والتعهدات الداخلية بين السوريين من أجل وحدة وتماسك الداخل، كلّ الداخل السوري، بقواه الشعبية والسياسية الموالية والمعارضة ضدّ العدو المشترك. جزء أساسي من هذه التوافقات يجب أن ينص على تحمل كل من الدولة وأجهزتها ومؤسساتها، والمعارضة وتنظيماتها، وكل تنظيمات وفعاليات المجتمع والأحـزاب والقوى السياسية المختلفة، المسؤولية المشتركة من أجل تعهد كل منهم بالامتناع عن ممارسة العنف والاعتقال والاختطاف والتهجير والتدمير، أو كل ما من شأنه مفاقمة الوضع الإنساني، والالتزام بتطبيق مفردات المصالحة الوطنية المعروفة بين السوريين أنفسهم. ولكن هذه المرحلة الثانية بالذات هي مهمة استثنائية بسبب تعدد الأطـراف التـي يفـترض أن تنفذها واختلافها، ولذلك بالذات لا يمكن أن تنفذها بشكل ناجز إلا حكومة وحدة وطنية شاملة وواسعة الصلاحيات، ائتلافية بين جميع الأطراف. إنّ هاتين الضرورتين أو المرحلتين هما على الأقل ما يفترض ويجب على المؤتمر الدولي «جنيف2» أن يثبتهما ويلزم جميع الأطراف بهما، لكي يكون بداية ناجحة لحلّ الأزمة السورية. وهو بإنجاز ذلك يفتح الباب تلقائياً للمرحلة الثالثة الضرورية التي لا يمكن القفز إليها دون المرور بأول مرحلتين، ألا وهي مرحلة الحوار السوري–السوري الداخلي الحقيقي والواسع من أجل وضع الأساس التشريعي الدستوري والقانوني والانتخابي الجديد الذي سيرسم أسس معالم الحياة السياسية والاقتصادية–الاجتماعية والديمقراطية الجديدة في البلاد، أي الذي سيضع الإطار السلمي الذي سيجري ضمنه الصراع السياسي بين التناقضات الداخلية التي ستظل موجودة في البلاد وسيكون ممكناً عندئذٍ حلها بطريقة بناءة.

الموقف من جنيف2 كمسؤولية وطنية

بالاستناد إلى الشروط الثلاث الموضوعية الضرورية والمتعاقبة والمترابطة المذكورة آنفاً كقانون لحل الأزمة السورية، وبالنظر إلى أول هذه الشروط، الذي هو أول مهمة أمام مؤتمر جنيف، أي «وقف جميع أشكال التدخل الخارجي» يمكن المناقشة من باب سياسي وأخلاقي وإنساني في جميع المواقف الرافضة أو المعاندة أو المترددة في المشاركة في جنيف2، سواء صراحة، أو عبر تمويه ذلك بطلب شروط مسبقة أياً كان نوعها «تنحي، تسليم سلطة، استسلام عسكري، إلخ..» من المتشددين في أي من الطرفين، باعتبار أنّها تؤدي بالنتيجة العملية، ومهما كانت النواياً، إلى استمرار التدخل الخارجي وإرهـاب الغـزاة الأجـانب. ومن الـواضح أن متابعة الاستنتاج إلى نهايته يكشف لنا أنّ ذلك يعني أنّ من لا يسارع إلى جنيف2 ممن يتحدثون باسم «النظام» ودعم الجيش العربي السوري، وحماية مؤسسات الدولة، إنما يقترفون خطأً جسيماً يقود إلى استمرار إنهـاك الجيش والشعب وتدمير المؤسسات من قبل «داعش» و«النصرة» وأضرابهما. ومن يفعل ذلك باسم «المعارضة والـثورة» وحماية الشعب وانتفاضته، قد لا يغتفر له هذا الخطأ الذي سيترك شعبه نهباً لـلإرهـاب والـموت رصـاصاً وجوعاً وحصاراً باستمرار الأزمة. بالمثل نرى أن رافضي جنيف2 إنما يرفضون ضمناً تشكيل حكومة وحدة وطنية قادرة على حلّ المشكلات الآنية الإنسانية المستعجلة للشعب وتفعيل المصالحة الوطنية. أي يقودون عملياً نحو استمرار الاقتتال السوري–السوري الداخلي والاختطاف والاعتقال والحصار الداخلـي. ورافضي جنيف2 في نهاية المطاف، مهما نـادوا بالـحرص على «السيادة الوطنية» و«مستقبل الوطن والشعب» من جهة، أو الحرص على «التغيير الديمقراطي والحرية ..إلـخ»، بعدم حضورهم المؤتمر يتنصلون من مسؤولية إنجاز المرحلة الثالثة اللاحقة التي يفترض أن نصل إليها عبر بوابة جنيف2، وكأنهم لا يريدون تغيير النظام رغم مناداتهم بعكس ذلك، فما بالك بالتغيير الجذري ، الذي لا يمكن خلق شروطه الذاتية بالاستفادة من الشروط الموضوعية الموجودة للحالة الراهنة وتطويرها إلا عبر شلال الإجـراءات الـذي سيبدأ جنيف2 بهدم الطوبة الأولى في جدار سدّ الأزمة الذي يحتجزها.

الذكرى السادسة والتسعين لثورة أكتوبر الاشتراكية

شهد القرن العشرين كثيراً من الأحداث العاصفة والانجازات العظيمة ولكن لا يمكن أن نقارن أياً منها بثورة أكتوبر الإشتراكية العظمى 1917 سواء كانت هذه المقارنة من حيث الطابع أو القوة أو الجبروت أو عمق أثرها وتأثيرها على مصير الشعوب والبلدان لقد فتحت ثورة أكتوبر بداية عهد جديد في التاريخ على طريق الثورة الإشتراكية والتحرر من الإضطهاد الطبقي والقومي، ليس في روسيا القيصرية وحدها وإنما في كل البلدان والدول مطلقة بذلك موجة ثورية اجتاحت العالم وغيرت مصير البشرية وخط سير تطورها خلال القرن العشرين بأسره.

■ آلان كرد

لذلك فإن الموقف من ثـورة أكتوبر هو بالـنسبة لكل مـناضل فـي حـركة الـتحـرر الوطني مهما كان اتجاهه مسألة مبدئية لأن ثورة أكتوبر هي أول ثورة في التاريخ قضت على استعباد شعب لشعب على سدس الكرة الأرضية، وهي أول ثورة رفعت راية وتأييد الثورة الوطنية التحررية في الدنيا بأجمعه، وصدرت المراسيم الأولى لها بعد استلام البلاشفة للسلطة ومنها مرسوم السلام الذي وضع أسس حق تقرير مصير الشعوب والأمم، ومرسوم الأرض الذي ألغى ملكية كبار ملاكي الأراضي والإقطاعيين بدون تعويض وغيرها من الإنجازات.

لقد حدثت ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى والتي كان من نتيجتها تأسيس الاتحاد السوفييتي كأول دولة للعمال والفلاحين في العالم في مرحلة اتصفت بصعود الحركة الثورية العالمية أوائل القرن العشرين، وتركت تأثيرها على مجمل التطور العام للبشرية خلال القرن العشرين بأسره رغم بدء تراجع الحركة الثورية العالمية في النصف الثاني من القرن العشرين.

اليوم حلت علينا الذكرى السادسة والتسعين لثورة أكتوبر والعالم يشهد مرة أخرى انفتاح أفق تاريخي جديد أمام الحركة الثورية العالمية وانغلاق الأفق التاريخي نهائياً أمام الإمبريالية العالمية، ومن مؤشرات ذلك تأزم الوضع في بلدان الشمال الغني والجنوب الفقير على حد سواء وانطلاق الحركات الشعبية في موجاتها الأولى في معظم بلدان العالم الغني والفقير.

اليوم ونحن نحيي هذه الذكرى الكفاحية نجدد العهد على السير في طريق النضال العظيم ومهماته الاستراتيجية الكبرى التي تتمثل في الوقوف في وجه الإمبريالية العالمية وجنونها الـذي أوصل البشرية إلى حافة الكارثة، عن طريق إنجاز الثورة الاشتراكية في القرن الواحد والعشرين في البلدان الإمبريالية، والثورة الوطنية الديمقراطية في بلدان الجنوب الفقير. وبهذه المناسبة تحية إلى المناضلين الثوريين في القرن العشرين الذين قطعوا أشواطاً طويلة في هذا الطريق ونحن نكمل هذا الطريق في القرن الجديد.

في خضم الأحداث الساخنة..

«شلل الأطفال» يصل إلى سورية ويهدد ملايين الأطفال

في خضم الأحداث الميدانية الساخنة والنزاع المسلح على الساحة السورية، وظهور بوادر وملامح دولية ببدء حلحلة الأزمة سياسياً، انشغل مواطنون سوريون بمخاوف صحية طفت على السطح مؤخراً، قد تكون كارثية وتهدد ملايين الأطفال في سورية بسبب انتشار فايروس «شلل الأطفال» وبسرعة بعد اندثاره لأكثر من 14 عاماً.

■ جيفارا الصفدي – قاسيون

مخاوف انتشار هذا الفايروس، شغلت الجهات الصحية العالمية والمحلية على حد سواء، فخطورته لا تقل عن القتل المتعمد وارتكاب المجازر بحق أطفال سورية ومواطنيها.

مؤخراً، أوضحت مديرة برنامج التلقيح الوطني في وزارة الصحة السورية، نضال أبو رشيد بأن «حالات الشلل الرخو الحاد التي ظهرت منذ بداية العام الحالي وحتى الآن بلغت 89 حالة، وكانت النسبة الأكبر في دير الزور 24 حالة ثم دمشق 11 حالة، وريفها 9 حالات، مبينة أنه تم إثبات 10 حالات إيجابية منها لفيروس شلل الأطفال».

إطلاق 6 حملات تلقيح

تأكيدات أبو رشيد حول وصول الفايروس إلى دمشق بعدد 11 حالة، كانت مختلفة عن تصريحات وزير الصحة سعد النايف في وقت سابق من الشهر الحالي، حيث أكد «أن هناك 10 حالات على الأقل تأكد إصابتها بشلل الأطفال».

وبحسب صحف محلية، فقد أعلن وزير الصحة سعد النايف أن الوزارة تخطط لإطلاق 6 حملات تلقيح وطنية متتالية ضد مرض شلل الأطفال بفاصل شهر واحد بين كل حملة وأخرى، لتشمل جميع الأطفال دون الخامسة بغض النظر عن لقاحاتهم السابقة، لافتاً إلى أن هذه الحملات ستكون متزامنة مع دول الجوار.

وستسعى الحملة بحسب النايف، إلى الوصول للأطفال في المناطق الساخنة، وتجري بالتعاون مع منظمتي اليونيسيف والصحة العالمية.

انخفاض التغطية باللقاحات

وبدوره، أكد الممثل المقيم لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسيف» بدمشق الدكتور يوسف عبد الجليل أنه نتيجة الأزمة الحالية تدنت نسب التغطية باللقاحات ومنها لقاح شلل الأطفال في عدة مناطق سورية الأمر الذي أدى لوجود مجموعة من الأطفال ليست لديهم المناعة الكافية ومع وجود الظروف البيئية الملائمة لانتقال الفيروس.

ومن جهتها، أعربت الممثل المقيم لمنظمة الصحة العالمية في سورية، اليزابيث هوف عن أسفها حيال انخفاض التغطية باللقاحات في سورية إلى 60% نتيجة الظروف الراهنة بعد أن كانت من أعلى نسب التغطية في العالم.

فايروس شلل الأطفال يعتبر من الأمراض الخطيرة التي تنتشر بسرعة كبيرة عن طريق التنفس والاحتكاك المباشر، وهذا ما أثار مخاوف الأوساط الصحية من احتمال انتقاله إلى الدول المجاورة.

أنواع وأعراض الفيروس..

وحول خطورة هذا المرض وكيفية انتقاله بين الأطفال وأساليب الوقاية منه، قال أطباء أطفال أن «الفيروس يهدد الأطفال ما بين 0 و5 سنوات، وهو أكثر من نوع، تحت السريري، و غير الشللي والشللي، ففي الأول تصيب الطفل أعراض طفيفة وهي حمى خفيفة وألم في الحلق واحمراره والشعور بالتعب والقيء، وفي حين يكون مسار المرض في النوع الثاني أقوى إلا أنه لا يؤدي إلى الشلل، وتشمل أعراضه أعراض النوع الأول نفسها لكن بحدة أكبر، إضافة إلى ألم في العنق والظهر والذراعين والقدمين، وتشنج العضلات والتهاب السحايا».

أما النوع الثالث، وهو الأخطر، فيصيب النخاع الشوكي أو الدماغ أو الاثنين معاً، وينتهي بحدوث شلل تام لدى المصاب، وتشمل أعراضه عدم القدرة على رد الفعل، وألم وتشنج حاد في العضلات، مع رخاوة في الأطراف ناجمة عن فقدان السيطرة عليها.

طريقة العدوى..

وتمر العدوى بفيروس شلل الأطفال بصورة خفية في أكثر من 90% من الذين يصابون بها وهي من النوع الأول، في حين تؤدي الإصابة بالمرض لما بين 4% و8% من حالات العدوى إلى اعتلال طفيف، فيما يصاب حوالي 1% من المصابين بالشلل التام في ما بين شخص واحد وعشرة أشخاص من كل 1000 شخص، وفي جميع الحالات، يقوم المصاب بنقل الفايروس لمن يحتك بهم.

وعن طريقة انتقال المرض، أضاف الأطباء أن «هذا الفيروس ينتقل عن طريق اللمس والاحتكاك المباشر، والتنفس من خلال الرذاذ المتطاير من الفم والأنف، بالإضافة إلى الطعام والشراب الملوثين، حيث ينتشر هذا المرض بسرعة بين الأطفال في الظروف غير الصحية».

وفيما يتعلق بقدرة الفيروس على قتل المصاب، أوضح الأطباء أن «الموت يحدث لبعض الحالات فقط، وهي من النوع الثالث التي قد تؤدي إلى قصورعمل الرئتين والالتهابات القلبية، في حين يشفى بعض الأطفال تماماً في حال لم يتمكن الفيروس من الوصول إلى الأعصاب، بينما يشفى بعض المصابين بالشلل لكن على المدى الطويل مع بقاء إعاقة خفيفة، والبعض الآخر يصابون بإعاقات شديدة ترافقهم مدى الحياة».

وبحسب الأطباء فإن «التطعيم ضد المرض ضمن المواعيد المحددة كاف للوقاية، في حين لا يوجد علاج فعّال بعد الإصابة به، ونظراً لأنه لا يوجد على الدوام حامل لفيروس شلل الأطفال بين الأفراد ذوي المناعة القوية، فإن فيروسات شلل الأطفال قد تتخزن في الطبيعة، إلا أنها لا يمكنها البقاء فيها لفترة زمنية طويلة، ولذلك، فإن منع انتقال فيروس شلل الأطفال بين البشر عن طريق التطعيم يعد خطوة حاسمة في القضاء عليه».

انخفاض التغطية باللقاحات في سورية إلى 60% نتيجة الظروف الراهنة بعد أن كانت من أعلى نسب التغطية في العالم و500 ألف طفل لم يتلقوا اللقاح ضد شلل الأطفال خلال العامين الماضيين

مصدر الفايروس السوري «باكستاني»!

وفي العودة إلى الموضوع السوري، فإن وزير الصحة السوري سعد النايف خلال عرضه لنتائج مشاركته في الدورة 60 للجنة إقليم شرق المتوسط بمنظمة الصحة العالمية، قال إن «الوزارة طلبت خلال اجتماعات الدورة من المنظمات الدولية رفع النداء حول مخاطر انتقال مجموعات بشرية بشكل غير شرعي إلى سورية من دول موبوءة بفيروس شلل الأطفال وأمراض معدية أخرى، ولاسيما أن الفحوص المبدئية لحالات شلل الأطفال في دير الزور عبر مخابر تابعة لمنظمة الصحة العالمية أظهرت أن الفيروس باكستاني المنشأ».

وتابع النايف أنه «تم الاتفاق خلال الدورة على إطلاق حملات تلقيح متماثلة ومتزامنة في سورية وثماني دول مجاورة لها خلال الأشهر الخمسة القادمة لضمان تلقيح الأطفال السوريين أينما وجدوا، إضافة إلى الاتفاق على تزويد سورية بكل اللقاحات الخاصة بشلل الأطفال ومستلزماتها الخاصة بحملات التلقيح القادمة».

وأضاف في تصريحات أخرى، إن «الوزارة أحدثت نقاطاً طبية على جميع المعابر الحدودية لتلقيح الأطفال الداخلين والخارجين من وإلى سورية ضد شلل الأطفال، وذلك بالتزامن مع حملات التلقيح التي أطلقتها داخل سورية نهاية الشهر الماضي».

مليون جرعة لقاح ستصل قريباً

وتابع إن «مليون جرعة لقاح شلل الأطفال ستصل قريباً إلى سورية، كدفعة أولى من اللقاحات المعتمدة من منظمة الصحة العالمية واليونيسيف».

وبحسب منظمة الصحة العالمية، فإن أكثر من 100 ألف طفل أعمارهم دون الـ 5 سنوات هم عرضة للإصابة بشلل الأطفال في دير الزور، مشيرةً إلى أن «نسبة التغطية التلقيحية بسورية انخفضت من 85 – 90% إلى نحو 65 – 70%، وأن هناك الكثير من المناطق التي يصعب على وزارة الصحة الوصول إليها بسبب الأحداث التي تشهدها البلاد».

وأعلنت منظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسف»، مؤخراً أن نحو خمسمائة ألف طفل داخل سورية لم يتلقوا اللقاح ضد شلل الأطفال خلال العامين الماضيين، مشيرة إلى أنها انضمت إلى منظمة الصحة العالمية لتنفيذ حملة لتطعيم ملايين الأطفال في سورية والمنطقة ضد شلل الأطفال والحصبة والنكاف والحصبة الألمانية، لافتة إلى أنه «قبل الصراع كانت حملات التحصين تغطي نحو 95% من الأطفال السوريين».

الرفيق جمال الدين عبدو:

مشروع الموازنة الحالي يشير إلى أن الحكومة ذاهبة إلى رفع الدعم بالتدريج

ألقى الرفيق د. جمال الدين عبدو، عضو مجلس الشعب السوري، مداخلة في جلسة مجلس الشعب التي انعقدت بتاريخ 2013/11/4 والتي خصصت لمناقشة «مشروع الموازنة العامة لعام 2014». وهذا نصها:

السيد رئيس المجلس
الزميلات والزملاء

أحد الزملاء في هذه الجلسة سأل محقاً عن ضرورة تحديد هوية «الاقتصاد السوري»، رغم أن هوية اقتصادنا الحالي كما أعرف هي «اقتصاد رأسمالي مشوه»، لكن المطلوب هو اقتصاد من نوع آخر– كما ذكر في البيان الوزاري– بشكل يؤمن «أعلى نمو ممكن وأعمق عدالة اجتماعية».

«التشخيص الصحيح نصف العلاج»

السادة الزملاء.. الوضع الاستثنائي في ظروف حرب يتطلب موازنة استثنائية أي موازنة حرب وحكومة حرب، ومشروع الموازنة الحالي لم يعط الانطباع لشعبنا إلا بأن يطمئنوا فالوضع مستقر والأمر بخير، لكن أين الفعل الحكومي الإبداعي؟ بل أين السياسات الاقتصادية؟

السادة الزملاء.. الأزمة الاقتصادية التي نعيشها هي سببٌ أولاً، بحيث أدت السياسات المتبعة إلى إفقار وتهميش شرائح واسعة من الشعب. ونتيجةً ثانياً بتفاقمها نتيجة الحصار الاقتصادي الجائر وعمليات التخريب والتدمير الممهنجة للبنية الاقتصادية بكاملها وخاصة في الصناعة والزراعة، أما الفاسدون الكبار ممن ساهموا في خلق الأزمة فيعتاشون عليها حالياً ويعيقون الخروج الآمن ويعملون على استمرارية نهبهم والتملص من المساءلة والمحاسبة.

الدولة تعمل بعقلية التاجر!

إن طرح مشروع الموازنة بالشكل الحالي يشير بشكل واضح إلى أن الحكومة ذاهبة إلى رفع الدعم بالتدريج مغلفاً بعبارات الحفاظ على الدعم بتضخيم أرقام الدعم الخلبية، وخاصة للمشتقات النفطية التي انخفض استهلاكها كثيراً أما أرقام الدعم فهي في ارتفاع.

كما أن الزراعة السورية والأمن الغذائي في خطر نتيجة السياسات المتبعة تجاه المزارعين والفلاحين فالدولة تعمل بعقلية التاجر، وبالتالي مصير ملايين الأسر السورية في مهب الريح، فقط يستفيد بعض السماسرة باستيراد كل شيء من الخارج.

أعتقد أن الرأي القائل إن الموازنة انكماشية هو عين الصواب، والحقيقة التي يجب أن نعترف بها، وإنكارها لا يلغيها، أما الحديث عن رفع مستوى المعيشية والعدالة الاجتماعية وخفض البطالة فهو بعيد عن الحقيقة.

الفاسدون الكبار ممن ساهموا في خلق الأزمة يعيقون الخروج الآمن ويعملون على استمرارية نهبهم والتملص من المساءلة والمحاسبة

ممانعة شديدة داخل الحكومة للتوجه شرقاً!؟

لن أدخل إلى لغة الأرقام، ولكنني سأشير هنا إلى أننا الآن نعتاش على المدخرات السابقة للاقتصاد السوري وبشكل أساسي إما من الاحتياطي «وهو ليس بلا حدود» أو من القروض وخاصة الائتمانية مع الدول الصديقة وغيرها.

من الواضح أن هناك معيقات وممانعة شديدة للتوجه شرقاً داخل الحكومة، وهم يعيقون تسهيل تطبيق القروض الائتمانية لتنعكس إيجاباً على السوق وليلحظ المواطن نتائجها الملموسة. كما أن انحسار دور الدولة في السوق الداخلية وفي الاستيراد الخارجي وتركها للسماسرة ولمصاصي دماء الشعب، يجعل الشعب السوري يدفع ثمنه باهظاً.

وهؤلاء أيضاً ليست لهم مصلحة لا في إنهاء الأزمة ولا الذهاب إلى الحل السياسي الذي يتمناه السوريون جميعاً حلاً سريعاً لهذه الأزمة.

المطلوب اعتماد موازنة أثني عشرية

أعتقد أيها الزملاء أننا يجب:

- أن نعتمد موازنة أثني عشرية وأن نعترف بالواقع المرير ونصارح شعبنا.
- وأن لا نحمل الشعب الكادح وحده عبء الوضع الاقتصادي والمعيشي الصعب في الوقت الذي يجب تحميله للأغنياء الذين أثروا ثراءً فاحشاً في السنوات الماضية.
- محاسبة الفاسدين الكبار الذين لهم ملفات في الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش.
- لنأمم شركات الاتصالات الخلوية ونضيف للخزينة موارد ضخمة وهائلة تذهب لجيوب البعض.
- ضرورة إلغاء عقد التوكيلات الملاحية المجحف والمشبوه.
- لنضع أيدينا على ممتلكات البلدان التي ساهمت في تدمير سورية.
- لنضرب بيد من حديد مافيات النفط وتجار الحروب والأزمات.

إذا نجحنا في هذه الإجراءات فذلك سيساعدنا على استعادة ثقة المواطن السوري بالحكومة وبالسياسات المالية وغيرها. لكن الحكومة في واد، والمواطن في وادٍ آخر حتى الآن، هاجس الشتاء يقضّ مضاجع الملايين من مهجرين ومشردين، لذلك أرجو من مجلس الشعب النظر لاعتماد موازنة أثني عشرية بحيث يمكنها التعامل مع المستجدات اليومية للوضع السوري الطارئ.

من الذاكرة

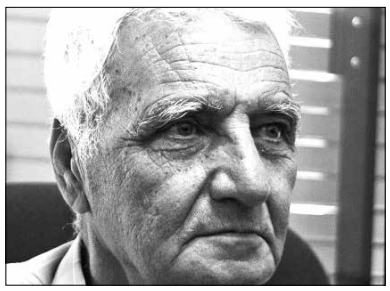

■ محمد علي طه

60 قرشاً سورياً فقط لا غير!

أبو صلاح عبد الحميد السباهي «كندرجي» يعمل في دكان على بعد أمتار من جامع أبي النور في حي ركن الدين بدمشق، هو أول من سمعت منه عن النقابات والنضال النقابي، وكنت حينها في الثانية عشرة عندما زرته مع والدي في دكانه لتفصيل حذاء لي، وبعد التفصيل أضحت الزيارة شبه يومية لأكون صديقاً صغيراً له، وقد سمعت منه شروحاً إضافية عن نشاطه النقابي العمالي في مراحل شبابه ورجولته. وكان الأمر في البداية لا يعنيني كثيراً كفتى صغير، لكن حديثه ما لبث أن أصبح يشدني، واليوم أشعر بأسى كبير لأنني لم أكن أسجل تفاصيل كثيرة عن نشاط العمال ونضالهم النقابي، ذهبت للأسف بذهابه! وفيما بعد كان لي شرف التعرف إلى رفاق قدامى ممن نشطوا في صفوف العمال، ما زودني بمعلومات عن جانب هام من جوانب نضال حزبنا الشيوعي السوري.. ومن هؤلاء الرفيق أبو هشام حفظي البيروتي الذي انضم إلى صفوف الحزب عام 1933 عن طريق رفيق أرمني، لم يذكر اسمه. سمعت منه معلومات هامة عن نضال رفاق العمال والنقابيين ومنها قوله:

إن حزبنا كان المبادر إلى نشر الوعي الطبقي، وحض العمال على النضال في سبيل حقوقهم المعيشية والسياسية، وكان رفاقنا في الصفوف الأولى في جميع الإضرابات العمالية والشعبية، أيام مقاطعة الشعب لشركة الترامواي لتخفيض أسعار الكهرباء.. كنا نناضل وظروف علمنا صعبة جداً... يوم عمل طويل، ولا توجد ضمانات أو تأمينات، وكان يطلب من العامل قبل التحاقه بعمله أن يوقع تعهداً بعدم مسؤولية رب العمل عن أي حادث أو إصابة أثناء عمله.

وكانت الأجور لا تتعدى 60 قرشاً سورياً يومياً. نظمنا إضراباً في معمل شمينتو دمر لرفع الأجور فجرى اعتقالنا وطردنا من العمل.. وقد اعتقلنا فيما بعد وحكم علينا بالسجن ستة أشهر ثم بعد استئناف الحكم رفع إلى سنة كاملة وأخذونا بعدها إلى سجن حلب والتقينا هناك ببعض الرفاق منهم مصطفى العريس وفؤاد قازان، وفي السجن قرأت مجموعة من الكتب وأشرفت على دورة محو أمية للسجناء، أنشأت فريقاً رياضياً «النادي الأحمر». وقد طلب مني المستشار الفرنسي في السجن أن أدرب رجال الدرك وسمح لي بالخروج من السجن كل يوم من 4 – 6 ساعات، فانتهزت هذه الفرصة لكي اتصل بالرفاق ومنهم فوزي الزعيم واجتمعت مرة مع الرفيق الشهيد «بيرشدروفيان» وبعد السجن عدت إلى العمل في سكة الحديد وشكلت خلايا حزبية في كل أقسام الشركة، وطلبت من المدير السماح لنا بتأسيس نقابة فرفض وطردني من مكتبه، إلا أن موقف العمال أجبره على قبول تأسيس أول نقابة لعمال سكة الحديد.

رد إدارة مرفأ طرطوس...
العنوان والمضمون لا يعبّران عن الواقع

وصلنا رد المدير العام لـ «مرفأ طرطوس» على مقال منشور في صحيفة «قاسيون»- العدد 620 تحت عنوان «مرفأ طرطوس.. فساد تحت يافطة المصلحة العامة»، وعملاً بحق الرد ننشر نص الرد المذكور أعلاه. وفيما يلي مضمونه:

السيد رئيس تحرير جريدة قاسيون:
ورد في صحيفتكم الموقّرة بالعدد رقم /620/ تاريخ 2013/9/22 مقال بعنوان «مرفأ طرطوس.. فساد تحت يافطة المصلحة العامة»، وحرصاً منّا على تصحيح ما ورد ووضع القارئ في حقيقة الأمر نؤكد أن العنوان والمضمون لا يعبّران عن الواقع وذلك للأسباب التالية:

1- شمل الموضوع بمضمونه ما يتعلق بمكتب الإشراف على إصلاح وصيانة واستثمار الآليات:
إن تأسيس المكتب جاء مخالفاً للنظام الداخلي المعمول به في الشركة العامة لمرفأ طرطوس، فقرار إحداث المكتب أوجد الكثير من الخلط والتضارب بالصلاحيات وفق القوانين والأنظمة، لأن صلاحياته شملت صلاحيات دائرة صيانة الآليات التابعة لمديرية الشؤون الفنية ودائرة استثمار الآليات التابعة لمديرية الاستثمار وفق ما ورد بالنظام الداخلي للشركة من خلال الشعب والورشات التابعة لها ومهامها بأعمال الصيانة والإصلاح ومراقبة التشغيل الفني بما يضمن سلامة الآليات والحفاظ على جاهزيتها الفنية بالشكل المطلوب.

2- قرار الإدارة بتكليف رئيس المكتب المذكور بموجب القرار /309/ بمهام وأعمال دائرة استثمار الآليات لدى مديرية الاستثمار وتكليفه إضافة لمهام الوصف الوظيفي للدائرة بمراقبة أداء الآليات واقتراح التطوير اللازم ووضع أفضل الضوابط لتحسين الاستثمار، وإن المهمة الجديدة هي أهم بكثير من مهام مكتب الإشراف على صيانة وإصلاح واستثمار الآليات ومتوافقة مع القوانين والأنظمة النافذة التي تحكم الدائرة المكلف بها إلا أن رئيس المكتب رفض المهمة الجديدة الموكلة إليه.

3- فيما يخص الإصلاحات: نؤكد أن عمليات الإصلاح تتم في تراتبية محددة حيث تقوم الورش الفنية المختصة «خاصة المهندسين» بهذه العمليات بالاستعانة بالخبرات والكوادر بالإضافة إلى المعدات والقطع المتوفرة في مستودعاتنا وفي حال عدم توفرها يتم تنظيم طلب إصلاح خارجي، مع العلم أنه يتم تدريب المهندسين والفنيين ودمجهم بالعمل الفني بشكل عملي في الورش كافة ليتم الاعتماد عليهم بشكل أساسي في تشخيص الأعطال الميكانيكية والكهربائية، وتقوم هذه الورش بالإصلاحات والصيانات المطلوبة وفق الإمكانية المتاحة وبشكل يومي والمصلحة العامة تقتضي فنياً إصلاح جميع الروافع وليس أخذ قطع من بعضها لتركيبها على أخرى.

4- فيما يخص توقف رافعتي «ليبهر»: فإن هذه الروافع متعطلة منذ عام 2011 وهي خارج الخدمة لغاية تاريخه ولم يبادر المكتب المذكور إلى إصلاحها، وبسبب الحصار الجائر على بلدنا لم نستطع تأمين القطع التبديلية عن طريق الشركة الصانعة ومن جميع المتعاملين مع المرفأ وشركات القطع التبديلية في الدول المجاورة.
ومن خلال ما تقدّم يظهر بشكل واضح أن الغاية من الإجراءات التي تمت كانت لتطوير وتحسين العمل ومن أجل عدم تضارب الصلاحيات مع المديريات المختصة وليس لأي سبب آخر، علماً أنه تم تكليف رئيس المكتب المذكور كمعاون لمدير الشؤون الفنية لشؤون التصنيع والتصميم والدراسات الفنية بموجب الأمر الإداري رقم /360/.

وختاماً نتمنى النجاح لصحيفتكم الواعدة من خلال التركيز على الدقة في المعلومة وإعطاء الصورة الصحيحة للقارئ علماً بأن أبوابنا وقلوبنا مفتوحة لاستقبال أي مراجع أو متعامل أو صحفي وفي كل الأوقات والاستماع إلى شكواه واتخاذ كافة الإجراءات لتذليل الصعوبات. يرجى الاطلاع والنشر. شاكرين تعاونكم».

■ المدير العام
غزوان رفعت بك

تعقيب المحرر...

● ورد في ردكم أن تشكيل مكتب الإشراف على إصلاح وصيانة واستثمار الآليات جاء مخالفاً للنظام الداخلي، وهذا صحيح، ولكن ليس صحيحاً قانوناً، لأنه يحق للإدارة إنشاء أي مكتب يخدم المصلحة العامة، ويحسن مستوى العمل، وهذا ما يحققه مكتب الإشراف بطبيعة الحال، وإلا لما أنشأته الإدارة السابقة؟!

● تم تكليف رئيس مكتب الإشراف كمعاون لمدير الشؤون الفنية، ألم يكن ذلك مخالفاً للنظام الداخلي؟! فالنظام الداخلي يقول بمعاون واحد للمدير المذكور، ولا يوجد معاونان له وفق هذا النظام!!.

● ذكرتم أن رافعتي «ليبهر» خارج الخدمة لغاية تاريخه، ولم يبادر المكتب المذكور إلى إصلاحها، وهنا ننوه إلى أن مهمة المكتب هي الإشراف على الإصلاح والاستثمار، وليس الإصلاح أو الاستثمار، وهذه مهمته لذلك لا يوجد تضارب أيضاً كما قلتم، كما أن وجود المكتب مشرفاً على الإصلاح يمنع ما يسمى بالإصلاحات الخارجية الوهمية منها أو غير الوهمية، وهذا ما قام به، ورُفعَ أكثر من تقرير بهذا الخصوص للإدارة السابقة والحالية مطالباً بالوقف الفوري للإصلاحات الخارجية، ولو بقي المكتب لما كان سمح للمحركين المذكورين بالذهاب للإصلاح الخارجي، وبكلفة ملايين الليرات، ولكن أغلق المكتب، ولم يبق من يشرف على الإصلاح، والأهم أننا ننتظر عودتهم.. وقد طالت!!.

● حسب الرد أعلاه، قمتم بإرسال رافعتي «ليبهر» للإصلاح الخارجي لعدم توفر القطع التبديلية، وهذا مرفوض، لأنه في طلب الإصلاح الخارجي هذا عللتم بأنه تم إرسالهما للإصلاح الخارجي لعدم إمكانية إصلاحهما في المرفأ، بتوقيع كل من المدير العام، ومدير الشؤون الفنية، ورئيس الدائرة ورئيس الشعبة، وفي تقرير المكتب المرفوع من مكتب الإشراف للمدير العام، قال بأنه يمكن إصلاحهم بسهولة ضمن المرفأ وبإمكاناته.

● حاولنا مقابلة المدير العام أكثر من مرة للوقوف على حقيقة الوضع، ولكن لم نتمكن من ذلك بسبب اجتماعاته المتكررة!؟

لا يموت حق

المحامي سالم كلاس

مسيرة صراع أو تعاون نحو الأهداف..

إن تتبع مسيرة الأمم المتحدة خلال أكثر من نصف قرن، والتي من المفترض أن تكون قطعتها نحو تحقيق أهدافها، لا بد أن يجعلنا نتوقف عند جملة من القضايا وتساؤلات منها..هل مؤسسو المنظمة بلغوا أهدافهم في منع الحرب وحفظ الأمن والسلم الدوليين؟ وهل علاقات الدول طبعتها قضايا السلام بدل قضايا الحرب ؟وهل استطاع الميثاق الاستجابة لآمال وتطلعات الشعوب في القضاء على مظاهر الصراع وأسبابه؟ وهل كانت الفترة المنقضية من عمر الأمم المتحدة فترة للسلام على جميع الشعوب والأمم أم أن هناك دولاً وشعوبا بعينها عاشت ظروفاً مغايرة لتلك التي عاشتها غيرها من الدول والشعوب؟

وإذا كانت شعوب العالم الثالث قد امتلكت كل المظاهر الدالة على الاستقلال وعلى دوليتها فأصبحت لها أعلامها المزخرفة أو غير المزخرفة ولها حدودها المستقرة أو غير المستقرة ودساتيرها الديمقراطية أو غير الديمقراطية، ولكل صوته الوازن أو غير الوازن وأصبحت لها منظماتها ومنتدياتها الإقليمية وحتى في بعض الأحيان كان لها حلفاؤها واستفادت هذه الدول إلى حد كبير من سياسات التعاون الدولي فإن نصيبها من الأمن والسلم الهدف الرئيس للمنظمة الدولية كان قليلاً إن لم يكن معدوماً وبما أن كل المبادئ ومنها مبدأ المساواة والتسوية السلمية للخلافات الدولية هي في الأساس لخدمة هذا الهدف فإنها بالتالي لم تتمكن في الحقيقة أبداً من الاستفادة من هذه المبادئ.

فمن حيث المبدأ إن الأمن والسلم الدوليين كانا مطلبين للدول التي وضعت ميثاق الأمم المتحدة، وهي الدول التي خرجت منتصرة بعد الحرب العالمية الثانية، هذه الدول استطاعت في ذلك الوقت إقناع دول العالم كافة بالتوقيع على الميثاق والقبول به بل وفرضته لاحقاً على دول حديثة الاستقلال والحقيقة أن لكل أهدافه التي كان ينشدها، فالدول العظمى التي كانت اقتصادياتها وقوداً للحرب وأراضيها مسرحاً لها كانت تسعى لأن يكون الميثاق ضمانة لها في عدم تكرار الكارثة، وأن تتحول علاقات هذه الدول إلى علاقات ود وتعاون بدل الصراع والاحتراب، وأقصى ما يمكن أن تصل إليه من مظاهر الصراع هو التنافس المحموم على مناطق النفوذ.

واليوم كلما حدثت اختناقات في الساحة الدولية، وجدنا الجميع يرنو ويتطلع إلى تلك الفواصل التي تحدث بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية ليخرجا بمعاهدة أو اتفاق من فوق الطاولة أو تحتها، لعله يعيد اللعبة بينهما إلى جادة الصواب..!!!

الرقة من أتون المحرقة إلى بوابات الجحيم..!

بعد أن كانت الرقة حاضنةً لأبناء المحافظات الأخرى دخلت أتون المحرقة منذ الشهر الثاني، وبعد اجتياحها غير المفاجئ من سائر مجموعات المسلحين انتهت بالسيطرة شبه المطلقة لـ«داعش» وطردها لبقية المجموعات. واليوم تقف على أبواب الجحيم عبر القتل والخطف والتدمير اللاعشوائي.

■ حمدان الحمدان

تتفاقم الأزمة ومعاناة المواطنين بارتفاع الأسعار فوق طاقات المواطنين، فقد وصل سعر كغ البندورة 200 ل.س والبطاطا 150 ل.س والمازوت 120 ل.س والبنزين 350 ل.س، وخاصةً أن الشتاء والبرد على الأبواب ويترافق سوء التغذية مع نقص الأدوية العلاجية والوقائية واللقاحات مما يهدد بانتشار الجائحات «التهابات الكبد والأمراض الصدرية وشلل الأطفال». كما دخلت إلى المنطقة بضائع تركية وغربية بنسبة 70% دون معرفة صلاحيتها للبشر، وكل ذلك يهدد المنطقة الشرقية عموماً بفناء جيل وربما أجيال.

الأمن الغذائي على المحك

الزراعة بشقيها النباتي والحيواني والفلاحون كانوا أكبر المتضررين من السياسات الليبرالية التي طبقت والتي كانت من أهم أسباب الأزمة الحالية وتضاعفت نتيجة الأوضاع الأمنية مما هدّد الأمن الوطني والغذائي، فتسويق القطن يسيطر عليه التجار، فوصل سعر الكيلو 125 ليرة وانخفض إلى الـ70 وهو أكثر من السعر الذي تشتريه الحكومة التي كانت تبخس الفلاحين حقوقهم، بربع سعره العالمي، كما يقوم التجار بنقله وبيعه في تركيا، أمّا موسم القمح الجديد فغالبية الفلاحين عازفون عن زراعته لعدم توفر مستلزمات الزراعة وارتفاع أسعارها وضعف سعر الدولة الذي يجب أن لا يقل عن 80 ليرة لتغطية التكلفة.

بين فكي كماشة

بسبب سيطرة «داعش» المعلمون والعاملون في دوائر الدولة الذين ما زالوا في الرقة يضطرون للذهاب إلى دير الزور لقبض رواتبهم وهذا يعرض حياتهم للخطر على الطرقات، كما أنهم مجبرون للمرور على «المكتب الأمني» في الدير وتسليم هوياتهم، ومن كانت حوله شبهة أو تقرير ستصيبه المهانة بصورة مأساوية ممن ينظمون الاستلام في الزحام، أما المتقاعدون فعليهم الذهاب إلى دمشق وخسارة ربع أو نصف أجورهم ويتبقى لهم الفتات..!

الهوية من مصدر فخرٍ إلى «بلية»

بقدر ما كان الفرح ببلوغ الفتيان وحصولهم على الهوية بقدر ما أصبح ذلك بلية ومصيبة فهم وأسرهم مضطرون للحصول عليها حتى لا يتعرضوا للمساءلة من مختلف الحواجز، ولعدم وجود قطع لها في الرقة يعاني مواليد 1999 مأساةً كبيرة فلا يستطيعون الحصول عليها حتى في المدن الأخرى وحتى لو سمح لهم ذلك لا يستطيعون المغادرة خوفاً من الاعتقال!

ولعل «ختام العبور إلى الجحيم» هو ندرة مساعدات الإغاثة، وتعرضها للسرقة وسوء التوزيع. وقد بات المواطنون يريدون الخلاص من موبقات بعض الأجهزة وجرائم التكفيريين وهيمنتهم المزدوجة.. فأين معاناة أهل الرقة من المتشددين في النظام وممن يدعون المعارضة ويرفضون الحل السياسي ويتصارعون على المناصب وتقاسم الحصص وكلّ منهم يدعي أنه يمثل الشعب السوري، بينما الشعب ينزف الدماء يومياً بالعشرات ويتعرض الوطن للتدمير لإعادتنا إلى العصر الحجري؟

لماذا استهداف البنى التحتية!؟

منذ أن دخل العنف المزدوج على خط الأزمة، طال التدمير البنى الاقتصادية والخدمية والممتلكات العامة والخاصة والآثار، ناهيك عن أرواح المواطنين المدنيين الأبرياء والعسكريين، ومثلهم من المعتقلين والمفقودين والمخطوفين والجرحى والمشوّهين، والمهجرين بالملايين في الداخل والخارج وبات أكثر من نصف سكان الوطن بحاجة للإغاثة الإنسانية.

■ علي العلي

ففي الأسبوع قبل الفائت سقط صاروخ من طائرة على مدرسة عدنان المالكي في دير الزور حسب رواية العديد من سكان المدينة، ذهب ضحيته معلمة وتلميذ وتلميذة، وفي هذا الأسبوع استهدفت الأحياء التي يسيطر عليها المسلحون، كما استمر المسلحون بالقصف العشوائي لحيي «الجورة» و«القصور»، واتهام المواطنين فيها بأنهم خونة.

السماء تمطر قذائف..!

وفي الرقة وسعت القوى التكفيرية من ممارساتها بالقتل والخطف واشتباكات مع «قوات الحماية الشعبية». وسقط صاروخ على مناطق مدنية بينما لم تستهدف أماكن وجود المسلحين..!؟

وفي حلب حقق الجيش تقدماً بسيطرته على مدينة «السفيرة» البوابة الشرقية للمسلحين الذين ردوا بقصف أغلب أحياء المدينة بعنف.. وفي درعا توسعت حدة الاشتباكات في محيط المدينة ومدن وبلدات الريف.. وفي القنيطرة الوضع ذاته في «بيت جن» و«حضر»..

وحصل تفجير ضخم في السويداء راح ضحيته أكثر من 30 شهيداً وعشرات الجرحى.

وفي ريف دمشق تصاعدت الاشتباكات في الغوطتين الشرقية والغربية وسقطت قذائف على جرمانا. ودخل الجيش سبينة، وسقط وابل من القذائف على أحياء مدينة دمشق، وانفجر عدد من العبوات الناسفة، ففي ساحة الحجاز استشهد ثمانية مواطنين مع عشرات الجرحى.

استهداف محطات توليد الكهرباء

وفي إطار الحرب الدائرة استهدفت محطات توليد الطاقة الكهربائية وخطوط إمدادها بالوقود وشبكات التوصيل.

فأكثر من مرة جرى تفجير خطوط الغاز المغذية لمحطة تشرين الحرارية وأدى لانقطاع الكهرباء عن المنطقة الجنوبية، وكذلك خط الغاز «export» في دير الزور ومحطة «ضخه» في بلدة «خشام» مما أدى لانقطاع الكهرباء عن المحافظة كلها، ومنع المسلحون ورشات صيانة شركة «كونيكو» للغاز من إعادة وصل الخط والضخ مطالبين بكميات هائلة من النفط مع مبالغ مالية ضخمة.

تحذير... إذا أنفجرت؟!

ولعل الأكثر خطورةً في ذلك هو استهداف محطة «حلب» الحرارية الخاضعة لسيطرة الدولة، وكما تشير بعض المصادر التي توضح أنها تعتمد في تبريد مولداتها على الهيدروجين وبالإضافة لخزانها الرئيسي يوجد مع كل مولدة 16 أنبوبة وكل واحدة منها تعتبر قنبلة بحد ذاتها، وإذا انفجرت يمكن أن تؤدي إلى كارثة إنسانية وبيئية.

أعيدوا مخطوفي السويداء

■ وائل منذر

وحدهم الفقراء الضحية التي يطلب منها التحلي بكل معاني المسؤولية الوطنية والسكوت والغفران عن سطوة سكاكين «تجار الأزمات والأرواح» التي تجزّ لحم الشعب ودمه.. ويوماً بعد يوم تزداد حالات الخطف في محافظة السويداء. الشابّة نبال، صيدلانية عمرها 25 عاماً اختفت منذ أيام أثناء ذهابها لإنجاز معاملة عقارية في السويداء، أهلها المفجوعون لم تغفر لهم مصيبتهم دون أن تتناولهم الشائعات المهينة للكرامة والشرف، وقد دقّوا أبواب جميع المسؤولين في السويداء وتواصلوا مع الشخصيات الاجتماعية والشعبية كافة، ولم يتركوا خياراً إلاّ وجربّوه ولم يلقوا أي جواب أو صدى حتى الآن.

ومنذ بداية الأزمة الوطنية شهدت المحافظة خطف أربعة عشر شرطياً من أبناء السويداء في محافظة درعا، وبعدها تم اختطاف سبعة حراس لآبار المياه في قرية الثعلة مع سبعة مواطنين مدنيين، وتوالت حوادث خطف عدد من سائقي التكسي والسيارات الحكومية وعدد من المزارعين من أراضيهم واختطاف رجل دين ونساء وأطفال. حتى الآن عدد قليل تم الأفراج عنهم مقابل مبالغ مالية ضخمة، في ظل غياب جهاز الدولة عن أداء دوره الأساسي المطلوب اتجاه الشعب بحماية أمنه واستقراره وتأمين لقمة عيشه وصون كرامته.

أبناء السويداء قطعوا الشك باليقين بأن هناك ميليشيات وعصابات الجريمة المنظمة في طرفي الصراع وتخترق جهاز الدولة، تلجأ لهذا الأسلوب الوحشي بسبب غياب ذاك الجهاز عن دوره الأساسي في حماية أمن المواطنين وكرامتهم، وتستخدم هذه الحوادث والعمليات كإحدى أدوات الإبتزاز المالي من جهة، وتصعيداً للعنف أكثر، من جهة أخرى بزيادة نزيف الدم السوري وعرقلة أي حل سياسي ورفع الاحتقان ودرجات التوتر والشحن الطائفي والمذهبي.

إن التعامل الجدّي والمسؤول للكشف عن مصير جميع المفقودين والمخطوفين والإفراج عنهم هو ضرورة وطنية تقتضي الحفاظ على جهاز الدولة وإعادة تفعيل دوره لحماية وحدة السوريين.

خطوة للأمام في معمل كونسروة دمشق..

خطوات حكومية تؤدي إلى هدمها

■ إعداد عشتار محمود

تختلط في محافظة ريف دمشق وغوطتها المساحات الزراعية الواسعة مع الورش والمعامل لتجعل من "التوتر العالي" الذي تشهده هذه المحافظة ينقل آثاره ليس الأمنية فقط بل الاقتصادية والاجتماعية أيضاً، إلى العاصمة دمشق وإلى مستويات الإنتاج السوري والمقدرات الاستهلاكية للسوريين وبالتالي مستوى معيشتهم.

فالمحافظة التي تعتبر المركز الصناعي الثاني بعد محافظة حلب، تحتل أيضاً المركز الثاني من حيث حجم الدمار في الأزمة الوطنية التي تعيشها سورية، ولكن مع ذلك يبقى وسط الدمار مراكز إنتاجية تستمر في العمل وتخلق من ظروف الأزمة حافزاً ونموذجاً للسير إلى الأمام.. ويبقى كذلك الساعون بلا كلل "لضرب" هذه النماذج لتتكثف في معمل واحد من معامل القطاع العام كل معالم الأزمة السورية تفاني العمال وتضحيات الوطنيين المهتمين جدياً بالبناء والاستمرار، وكذلك ممارسات قوى الفساد والليبرالية الاقتصادية الذين مازالوا يسعون للإجهاز على ما تبقى من معامل القطاع العام المنتجة..

قاسيون قصدت معمل كونسرة دمشق في بدايات منطقة المليحة في ريف دمشق الشرقي، وكان لها لقاء مع عمال ومدير المعمل أسد شعبان المقال بعد يوم من الزيارة..!

إحياء معمل الكونسروة.. علاقة إدارة وعمال

أعلن مدير المعمل السيد أسد شعبان عن تحقيق نسبة إنتاج وتنفيذ للخطة وصلت 60 % حتى نهاية الربع الثالث من حيث الكمية، وستبلغ 100% في نهاية الرابع، والمبيعات وصلت إلى 204 مليون ل.س، وهو ما جذب قاسيون ووسائل الإعلام الرسمية التي وصلنا لنجدها في المعمل، فالإنجاز يأتي بعد سنوات من الخسارة المتكررة قبل الازمة والتهديد بإغلاق المعمل، المصنف وفق مؤسسة الصناعات الغذائية ضمن المعامل الخاسرة بمقدار 40 مليون ل.س وكانت عملية تحويله إلى ملاك "وزارة التربية" مسألة وقت فقط..!!

مراحل في "عمر المعمل"

قدم لنا مدير المعمل أسد شعبان المقال بتاريخ 7-11-2013 بعد يوم واحد من إجراء اللقاء معلومات عن مراحل عمل المعمل السابقة، والتغيرات في المرحلة الحالية.. المعمل الذي يعود تأسيسه إلى عام 1966 ليؤمم لاحقاً ويتبع للقطاع العام. طبيعة العمل تعتمد على استغلال الفائض من كافة المنتجات الزراعية وتصنيعها وتقديمها للمستهلك كمنتجات معلبة "الكونسروة"، حيث وصل إنتاج الشركة في بداياتها إلى أكثر من 100 صنف، مادة رب البندورة هي المنتج الرئيسي، بالإضافة إلى كافة أنواع المربيات، كافة أنواع البقوليات، خشافات الفواكه، الفطر، الأرضي شوكي، الزيتون المحلى، المخللات، أكثر من مئة صنف مختلف كمنتج نهائي..

الشركة كان يتبع لها خمس وحدات وحدة إدلب، الميادين، مزيريب، الحسكة، جبلة ومعمل في منطقة القابون ومعمل الغوطة، تم إغلاقها جميعاً في مراحل سابقة..

حيث يؤكد المدير المقال "بأن الخط البياني للشركة كان هابطاً في عملية غير مفسرة، لأن المعمل بطبيعة إنتاجه "كمنجم ذهب" ولا يحتاج إلا إلى العمل والتشغيل ليحقق عائداً.."

وبينما يرفض شعبان أن يحمل المسؤوليات عن التراجع السابق لجهة محددة، يؤكد على أن الأهم هو استمرار العمل مع قليل من الشروط الضرورية ومزيد من الصلاحيات لزيادة مرونة العمل في الظروف الطارئة الحالية. إلا انه يعتبر أن عمليات إغلاق الوحدات السابقة هي "جريمة" غير مبررة، حيث لم تتوفر أي أسباب مقنعة لإيقاف معمل مزيريب مثلاً الذي يتواجد ضمن منطقة إنتاج المادة الأولية أي البندورة في محافظة درعا، التي يتم اليوم شحنها ونقلها من درعا إلى ريف دمشق لتصنيع مادة رب البندورة، ولحد الآن تتكرر مطالب مزارعي محافظة درعا بإعادة تشغيل المعمل في كل فرصة تتاح لهم،نظراً لما يوفره ذلك من أجور نقل ويقلل من المخاطر الأمنية التي تعيق نقل المادة الأولية من درعا إلى ريف دمشق وتؤخر الإنتاج، وتزيد تكاليفه النهائية على المستهلك..

السنوات الثماني قبل الأزمة كانت الأسوأ بحسب تصريحات العمال، والفرق نوعي في عمليات الإنتاج خلال عام 2012 و2013 على الرغم من الصعوبات الأمنية.. بحيث يربط العمال هذا الفرق بتعاون الإدارة مع العمال وبإعادة التشغيل..

الآلات.. ذاتها

يشير السيد أسد أن آلات المعمل هي ذاتها في المرحلة السابقة، ولكن كان المطلوب تشغيلها فقط وتأمين المستلزمات الأولية لها، فخط المشمش مثلاً ينتج 15 طناً في 8 ساعات عمل وذلك في حال توفر مستلزمات الإنتاج الكاملة.. وخط البندورة بطباخين استطاعة الخط الواحد الفعلية 200 طن باليوم في 24 ساعة، نظمت ورديات العمل لثلاث ورديات يعمل العمال فيها لمدة 7 ساعات وبذلك تم تشغل الخط بشكل كامل تقريباً بالمقابل أصبحت ساعات عمل العمال أقل.

أما بالنسبة لخط إنتاج "الاسبتك" الذي أثير الجدل حوله عند استيراده من إيطاليا لمصلحة المعمل في عام 2004 وأشيع عن عدم استخدامه لعام 2006، فيشير شعبان إلى أن "الخط المؤتمت بالكامل ينتج أصنافاً لا تمسها الأيدي وعالية الجودة، إلا أن مشكلة تشغيله في المرحلة الحالية تكمن في حاجته إلى تزويد وضخ مستمر بالمنتج الزارعي .....، وهو ما لا يمكن توفيره في الظروف الحالية وصعوبات تأمين المادة الأولية، إلا أن تشغيله والاستفادة منه موضوع في خطتنا واستهدافنا"..

دعوا المعامل تعمل..

تكمن صعوبات عمل المعمل في الظروف الحالية بتأمين المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج التي ترتبط كذلك بمشكلة نقص السيولة، وهي ترتبط برأي السيد شعبان المدير المقال بنقطتين رئيسيتين تلخصان برأيه عملية إصلاح القطاع العام بمجمله "الصلاحيات والمحاسبة" يقول شعبان:

"أعطى قانون الاستثمار رقم 10 صلاحيات للقطاع الخاص أكثر من صلاحيات القطاع العام.. ومسألة النجاح والفشل والقدرة على المنافسة تعتمد إلى حد بعيد بمسألة الصلاحيات ليعمل المعمل ويتخذ قراراته بسرعة ويكون قادراً على تنفيذها، فكيف تؤتمن الإدارة على شركة بقيمة مليارين أو ثلاثة مليارات ل.س، ولا تؤتمن على اتخاذ قرار سريع لا يؤخر عملية الإنتاج.. فالقطاع الخاص يأخذ قرار الشراء وينفذه بسرعة بينما على القطاع العام أن يعلن لثلاث مرات في بعض الأحيان وقد يفشل الإعلان، وكذلك تلزمنا القوانين أن نقوم بعقود بالتراضي وقد لا تؤمن السعر المناسب.. يقابل هذه الصلاحيات المحاسبة فلدينا النتائج الربعية والنتائج النهائية هي المعيار وتستطيع أن تكون قياس نسبة المنفذ من المخطط كآلية للمحاسبة وتقييم العمل..

فمن خلال مراقبتنا لتقلبات الأسعار في السوق كانت أسعار نوع من أنواع علب التعبئة بسعر 14 ل.س الآن سعرها بـ 36 ل.س، لو امتلكنا الصلاحيات لأمكننا التحرك وبسرعة مع تغيرات وتقلبات الأسعار وخزنا كمية كبيرة من العلب بالسعر المنخفض، يضاف إلى ذلك الصعوبات المتراكمة من وضع المعمل السابق المتعلق بعدم وجود السيولة وهو ما لا يتيح إمكانية القيام بعمليات الشراء المباشر.."

الإدارة المقالة.. علاقة نوعية بين الإدارة والعمال..

تم تعيين السيد أسد شعبان في إدارة المعمل بتاريخ 12-6-2012 ، وإقالته بتاريخ 7-11-2013 أي في اليوم التالي لزيارة قاسيون مع وسائل إعلام رسمية أخرى للمعمل نتيجة زيادة إنتاجه وإعادة إحيائه وحمايته من الإغلاق..تحدث لنا مدير المعمل المقال حول بدايات عمله في المعمل وعلاقته مع العمال.. "ظروف المعمل الذي كان في طريقه إلى الإغلاق كانت صعبة ولكن غالبية عمالنا مخلصون لعملهم، ووجود الإدارة مؤثر بقدر تقديرها لتفاني العمال، حيث لمس العمال اندفاعنا وكان لديهم الرغبة بالعمل وبإعادة إحياء الشركة، وهذا كان الاتفاق بيننا، فالعامل وسط الظروف السابقة لا يملك قرار استمرار المعمل أو إغلاقه، إلا انه يملك أن يعمل بتفانٍ إذا توفرت له الظروف، اتفقنا وتعاهدنا على إعادة إحياء المعمل، وكان العمال يأتون من كافة مناطق ريف دمشق المتوترة من سبينة، مخيم اليرموك، جديدة عرطوز، من كافة المناطق الساخنة إلى منطقة المليحة حيث يتواجد المعمل والتي تعتبر منطقة ساخنة أيضاً.. وكان لدى كل العمال مع اختلاف آرائهم وقناعاتهم ومشاربهم خلال الأزمة، قناعة بان الخطر لن يعيق العمل وعلينا الاستمرار.."

حوافز إنتاجية.. غير مسبوقة

في سؤالنا عن سبب انتقال المعمل من طريقه إلى الإغلاق إلى الإنتاج والمبيعات بنسب مرتفعة، كان جواب السيد شعبان "إن المحدد الرئيسي في انتقال المعمل من الخسارة إلى الإنتاج هو استغلال الزمن، فعدم تأمين المستلزمات سابقاً في أوقات الاستقرار وبالتالي عدم تشغيل المعمل جعل معنويات العمال منخفضة، والطاقات الكامنة لم تشغل بالقدر الممكن.. وزيادة الإنتاجية كانت باستغلال هذه الطاقات الكامنة وتشغيل المعمل، وسعي الإدارة نحو إلزام العمال بالعمل من خلال تحفيزهم على الإنتاج، فالرواتب المستمرة أضيف إليها في مراحل زيادة الإنتاج الحوافز الإنتاجية التي وصلت إلى 8200 ل.س في الشهر التاسع مثلاً وهو رقم لم يحصل عليه أي من العمال منذ 17 عام تقريباً في هذا المعمل، يحصل العمال كذلك على الطبابة، ووزعت وتوزع المكافآت "بجرأة" لمن يستحقها، فهناك عمال يعملون في "وردية ليلية" لتصنيع رب البندورة، فمن أتى إلى منطقة المليحة الخطرة أمنياً ليعمل من الساعة الثامنة مساء إلى الساعة 12 صباحاً، يستحق أكثر من المكافأة، لذلك فإن تقدير الإدارة لتعب العمال وتفانيهم كان أحد المحددات في زيادة الإنتاجية.."

لمست قاسيون في حديثها إلى العمال العلاقة النوعية بين الإدارة والعمال، والأثر الإيجابي لزيادة الإنتاج مادياً ومعنوياً، بالإضافة إلى حالة الاستقرار التي يشهدها العمال مع اتجاه الإدارة نحو السعي لتثبيتهم والتخلص من ظاهرة العمل المياوم والعقود المؤقتة المجحفة بحق العمال، وبحق المعمل الذي يحتاج بحسب تقديرات المدير المقال إلى 300 عامل..

مراجعة ضرورية.. لتحديد المسؤولية

إذاً أقيل مدير معمل كونسروة دمشق السيد أسد شعبان، الذي ترافقت فترة إدارته وتعيينه مع أكثر الظروف الامنية صعوبة، ومع عودة المعمل للإنتاج والعمل، وإعطاء العمال حوافز إنتاجية وتشغيل الورديات وتحقيق قيم مبيعات..!!

وبالعودة إلى مراحل الحديث عن إغلاق المعمل وإحالته إلى ملاك وزارة التربية!! نستطيع ان نفهم لماذا هذه الإقالة، تحدثت قاسيون مع عمال معمل الكونسرة وبعضهم لديه خبرة عمل في المعمل لمدة ثلاثين عام، وكان الإجماع على أن الإدارة السابقة لإدارة شعبان، والتي امتدت لمدة ثمانية أعوام انتهت بتقاعد المدير العام السابق وليس بإقالته، كانت مساهمة بشكل مقصود أو غير مقصود بعملية تخسير المعمل وضعف إنتاجه..

خسارات سابقة .. نجاح فإقالة..!

كان توريد المادة الاولية بأدنى مستوياته فمن أصل المخطط في عام 2007 على سبيل المثال لتوريد 11 ألف طن بندورة، لم يرد سوى 3 آلاف طن، وكانت الذريعة التي تمسكت بها أيضاً إدارة المؤسسة العامة للصناعات الغذائية بأن الفلاحين يرفضون البيع للشركة بسبب منافسة القطاع الخاص!! وكانت هذه الإدارة تكرر مراراً وفي سوائل الإعلام بان العمالة الفائضة هي السبب في خسائر الشركة، برواتبهم وتعويضاتهم، لتعلن الشركة بأن حاجتها لا تتعدى 50 عامل دائم و50 عامل مؤقت، لتخفض التكاليف بنسبة 15%..

إدارة سابقة لاتدير..

يوصف العمال في حديثنا معهم واقع المعمل ما قبل الازمة وتولي السيد شعبان إدارة المعمل، ليؤكدوا بان إدارة ما قبل الأزمة وبشكل مفتعل كانت لا تقوم بتوريد المواد الأولية.. ليقول أحدهم: «موسم البندورة الذي يمتد لستة أشهر لم نكن نعمل فيه إلا لأيام معدودة في بعض السنوات..» وتدل على ذلك أرقام عن نسبة المواد الزراعية الواردة فعلياً إلى المعمل، بالمقارنة للمخطط:

السنة	نسبة توريد المواد الأولية من المخطط
2008	%48
2009	%13
2010	%14

العمال هم السبب!!

لا يوجد ما يبرر للإدارة السابقة عدم قيامها بالمراحل الأولى من عملية الإنتاج، أي توريد المستلزمات، ولا يحق لها ان تعلن أن الشركة لا تحتاج إلى عمالها وتعتبرهم عبئ طالما لم تلتزم بتوريد كميات المواد الاولية المطلوبة في فترات الاستقرار والظروف الطبيعية.

حيث يشير العمال وفق تصريحاتهم لقاسيون بأن الإدارة كانت تحفز العمال على تقديم طلبات نقلهم إلى وزارة التربية، بتأكيدها بان المعمل سيغلق ونقل إلى ملاك التربية..

وقد تراجع عدد العمال الدائمين في تلك المرحلة بالشكل التالي:

العام	حجم العمالة	الدائمين	الموسميين
2008	137	122	15
2009	181	102	16
2010	98	97	1

حيث كان من الواضح أن مسألة تسريح العمال من أولويات إغلاق المعمل، الذي لم تقدم له أي مقومات الاستمرار..وكانت نسب التنفيذ من كميات الإنتاج المخططة وفق الشكل التالي:

العام	نسبة التنفيذ إنتاج	نسبة التنفيذ مبيعات
2009	%33	%36
2010	%26	%30
2011	%26	%13
2012	%37	%51
2013–9	%61	%58

إقالة من؟! وترك من؟!

استطاعت الإدارة الحالية أن تؤمن تدفق المواد الأولية في مواسمها على الرغم من الظروف الأمنية الصعبة من جهة، ومن ضعف السيولة من جهة أخرى..

فخلال النصف الثاني من عام 2012 وعام 2013 استطاعت إدارة الشركة المقالة حديثاً أن تستخدم مبلغ لا يتجاوز 25 مليون ل.س مخصص من وزارة الصناعة، لتوريد حوالي 50 طن من البندورة يومياً، أمنت مبيعات وصلت مقدار 204 مليون ل.س..

حيث أشار المدير المقال السيد أسد شعبان بأن مبيعات الشركة وصلت في الشهر التاسع من عام 2013 وحده: 42 مليون ل.س.. كما أشار أنه على الرغم من الصعوبات التسويقية الكبيرة التي تبدأ من عدم تجاوب مؤسسات التوزيع أي الاستهلاكية والخزن والتسويق إلا لوقت متأخر، وهو غير ثابت من حيث استجرار المنتجات لبيعها في السوق، وعلى الرغم من عدم وجود منافذ بيع للشركة في الريف أو المدينة، وعدم امتلاكها لوسائط نقل توصل المنتج إلى مراكز توزيع.. إلا أن مبيعاتها قد جاوزت من حيث القيمة نسبة 100 % من المخطط حتى الشهر التاسع.. وجودة المنتج ونوعيته جعلت من مركز التوزيع الصغير في داخل المعمل يحقق مبيعات بمقدار 12 مليون ل.س في الشهر التاسع من عام 2013..!!

بينما يقال المدير الحالي الذي نقل الشركة إلى الإنتاج في مرحلة الأزمة، والذي أمن للعمال إعادة حوافزهم الإنتاجية وتثبيت المزيد منهم، استمر عمل المدير السابق حتى إحالته إلى التقاعد، واستمر تجاهل تفاصيل الخسائر المتزايدة في كل عام من قبل المؤسسة العامة للصناعات الغذائية، ووزارة الصناعة وكافة الحكومات السابقة.. لان مشروع تخسير القطاع العام وإحالته للتقاعد كان المحدد في سلوك الجميع..

مؤسسة الصناعات الغذائية: قليل من المراجعة.. تفيد

كانت مؤسسة الصناعات الغذائية شريكة في التسويق لفكرة خسارة المعمل، ولم تراقب كما ينبغي عمل الإدارة السابقة، بل ساهمت بإيقاف الوحدات في المحافظات الأخرى.. وفي تصريح سابق للسيد خليل جواد مدير المؤسسة العامة للصناعات الغذائية فقد صنف الكونسروة ضمن الشركات الخاسرة، وأكد على تصريحات "إدارة الخسارة" ما قبل الازمة بأن العمالة الفائضة هي السبب في الخسارات..!

وفي حديثه عن كونسروة إدلب والميادين لمجلة الاقتصادية في نهاية عام 2007 قال:

" كونسروة إدلب خسارتها 7 ملايين ليرة سورية وحتى لو عملت هذه المنشأة فستبقى خاسرة.. عمال المنشأة كثر و دون عمل طوال العام كما أتلفت المنشأة ما يقدر بـ9 ملايين ليرة سورية. الميادين متوقفة عن العمل ورواتب عمالها 36 مليون ليرة سورية والحسكة أيضاً." دون أن يتحمل مسؤولية التوقف عن العمل، التي تظهر المعلومات انها مفتعلة في كونسروة دمشق..

وفي استجابته السابقة لما سمي في حينه بوصفة الاتحاد الأوروبي لإصلاح القطاع العام التي تدعوفي تقرير لها إلى جملة إجراءات تصل لتصفية الشركات المصنفة خاسرة قال: "ان النفقات في الأجور والرواتب تمثل نحو ثلاثة أضعاف قيمة المبيعات الكلية وأخيراً فإن البدء بحالة التصفية لا يعني بالضرورة إغلاق المصنع بشكل مباشر ونهائي لأنه قبل إصدار قرار بإغلاق الشركة علينا أن ندرس جميع الاحتمالات مثل شراء حصص الشركة من قبل الغير وبرامج مساهمات العاملين والخصخصة الجزئية"..

قرار الإغلاق مبرم.. والنجاح ممنوع

الصناعات الغذائية في القطاع العام بمعاملها الكبيرة والمتوزعة في أغلب المحافظات، هي هدف سابق وحالي لكل منافسي القطاع العام، والذين يأتي في مقدمتهم تجارة استيراد المواد الغذائية التي زادت نسبة وارداتها خلال عام 2010 إلى 130 مليار ل.س..

وللأسف فإن جهاز الدولة والمشاريع الخلبية لإصلاح القطاع العام، كانت مطعمة بوصفات الاتحاد الاوروبي خلال السنوات العشر السابقة، ومدعومة بمصلحة من لا يريد أن يكون لسورية قطاع عام منتج ومنافس..

لذلك فإن تجربة ناجحة وفي وقت الازمة هي حمل ثقيل على أصحاب هذه المنهجية.. وربما كانت الازمة سبباً في تباطؤ عملية إلاق المعامل التي كانت تسير بسرعة قياسية في المرحلة السابقة، ويجب ان تدفع تجارب النجاح والتفاني التي قدمها عمال القطاع العام إلى تثبيت ضرورة حمايته والدفاع عنه، بعيداً عن الشعارات الرنانة..

تقلبات سعر الصرف..

بين قوى الداخل والخارج

انخفض سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية خلال ثلاثة أيام بأكثر من 50 ل.س ليصل سعر صرف السوق إلى حد أقل من السعر الرسمي في المصرف المركزي المخفض خلال الفترة الماضية إحيث بلغ في يوم الثلاثاء 5-11-2013: 120 ل.س/$ بالحد الأدنى.

■ محرر الشؤون الاقتصادية

محاولات عديدة لتفسير أسباب الانخفاض المفاجئ تصب كلها في النهاية في العوامل السياسية التي تؤثر على السعر الوهمي المضخم عن طريق المضاربة على قيمة الليرة في المرحلة السابقة، حيث لا تقدم المعطيات الاقتصادية الكثير من الارتباط بهذا الانخفاض المفاجئ والسريع، الذي عاد للارتفاع مع إعلان المركزي عن نيته القيام بعملية تدخل جديدة في السوق وبيع شريحة قطع أجنبي من الدولار بمقدار 20 مليون دولار لشركات ومكاتب الصرافة..

ارتفاع الليرة.. أقرب للتفسير

الانخفاض الذي يشبه "الطفرة" المقصودة لا يرتبط بعوامل اقتصادية مباشرة، فلم تزداد كميات الدولار المعروضة من قبل المركزي في السوق أو في سوق الصرافة الرسمي، حيث تعتبر حركة السوق "خفيفة" خلال المرحلة الماضية والمقصود بهذا المصطلح حركة المضاربة على الليرة والدولار، فالبنك المركزي توقف عن الضخ منذ 22-10-2013، كما أن انخفاض سعر صرف الدولار أي ارتفاع قيمة الليرة السورية لم يأتي من تحسن الوضع الاقتصادي، أي عودة عجلة الإنتاج والتشغيل إلى العمل، لذلك فإن مؤشرات اقتراب الحل السياسي هي عامل مساعد في إعادة الثقة تدريجياً بالليرة السورية وعدم بيعها واستبدالها بالدولار..هذا من جهة

ومن جهة أخرى فإن الارتفاع الوهمي لسعر الصرف مقابل الليرة سابقا والذي أوصلها إلى حدود 300 ل.س/$ خلال شهر حزيران-2013، كان يرتبط بعمليات ضخ الليرة في الأسواق سواء في الدول المجاورة أو في السوق السورية من قبل كبار أصحاب الربح الذين يبادلون أرباحهم المحصلة بالليرة بدولارات من السوق السوداء، تصل إليها من عمليات الضخ في البنك المركزي عن طريق مكاتب وشركات الصرافة، بالتالي فإن انخفاض سعر الصرف لا بد يرتبط بإحدى العمليتين أو كلاهما، فإما أن تكون قد توقفت أو تراجعت عمليات ضخ الليرة في الأسواق المجاورة التي كانت تقوم بها بعض الدول الإقليمية التي تمتلك كميات كبيرة من الليرات السورية بهدف مقصود وهو تدهور قيمة الليرة.. أو ان يكون التخفيض مقصود من قوى السوق الكبرى في الداخل..

اقتراب الحل السياسي ومؤتمر جنيف يؤدي إلى إعادة الثقة بالليرة ويقلل من الدافع نحو طلب الدولار بالتالي يخفف من سعره المرتفع وهمياً

آثار جنيف!؟

قوى السوق الكبرى تستطيع بتخفيضها من عمليات بيع الليرة وشراء الدولار أن تخفض سعر الدولار في السوق، لكنها وكونها كانت المستفيدة من الأزمة مانعت طويلاً الحل السياسي الذي قد ينهي سطوتها على أرباح هائلة فهي كنات تتضارب على الليرة متلطية بظروف الأزمة، بينما يجيء الحراك السياسي الذي يسبق تحضيرات مؤتمر جنيف كأحد المؤثرات الرئيسية في انخفاض سعر الصرف لما يعطيه من إشارات وتأكيدات على اقتراب الحل السياسي وإيقاف التدهور، وكل من هذا وذاك يرتبط أيضاً بالتغيرات السياسية التي تلغي تدريجيا دافع هذه القوى في الخارج والداخل لدهورة قيمة الليرة أمام الدولار..

التدخل المباشر.. "ليس محدد"

البنك المركزي قابل الانخفاض بإعادة عملية الضخ وبيع القطع بالتالي تحريك السوق والتي من الممكن أن تؤدي إلى تثبيت الانخفاض ولكن مؤقتا، لأنها قد تعيد الحركة إلى سوق المضاربة من جهة، وتوقف عملية الانخفاض بفرضها لسعر مرتفع غير محدد لكنه سيكون بأفضل الأحوال قريبا من السعر الرسمي 138 ل.س/$، وهو السعر المركزي الثابت تقريبا منذ فترة طويلة..

إلا أن الانخفاض الحالي أثبت العديد من المقولات التي أكدنا عليها:

● السعر السابق هو سعر وهمي مرتبط بعمليات المضاربة الداخلية والخارجية.

● سياسات التدخل المباشر الأحادية التي يمارسها البنك المركزي والمتعلقة بالقيام بعمليات بيع دولار الاحتياطي إلى السوق لا تؤثر على تخفيض الدولار وبالتالي حماية الليرة، حيث كان الانخفاض في فترة توقف عمليات الضخ، وعاد الارتفاع مع إعلان المركزي عن عملية تدخل وبيع دولار للسوق بتاريخ الخميس 7-11-2013 بمبلغ 20 مليون دولار، وبسعر 137-138 ل.س/$

● اقتراب الحل السياسي ومؤتمر جنيف يؤدي إلى إعادة الثقة بالليرة ويقلل من الدافع نحو طلب الدولار بالتالي يخفف من سعره المرتفع وهمياً.

الليرة ستعود

استطاعت الليرة السورية خلال الأزمة الصمود أمام مخططات التي تستهدف إنهيارها الكبير -رغم كل خسائرها- على غرار ماحصل في لبنان التي خسرت اضعاف ماخسرته الليرة السورية في زمن قليل نسبياً.. لذلك فإن الانخفاض الحالي أياً كانت استخداماته السياسية أو المؤثرات الاقتصادية المؤقتة عليه، فإنه يدل على أن سعر الصرف المضخم وهمياً هو حالة مؤقتة ومرتبطة باستمرار الفوضى وعدم الاستقرار، بالتالي فإن الاتجاه نحو الانخفاض هو حتمي مع تحسن الظروف السياسية وبالتالي الأمنية والاقتصادية.. بينما يسعى المضاربون والكبار منهم تحديدا إلى الاستفادة من تخبطات قيمة العملة الوطنية "لآخر نفس" وبكافة الوسائل السياسية والاقتصادية..

أقوال في الدولار والأسعار.. والتجار

«نزل، طلع، شو الوضع اليوم ؟؟؟...» تساؤلات كثيرة تلتقطها أذن المار في شوارع دمشق كلها تدور حول موضوع واحد، شغل بال الجميع طيلة المدة الماضية وتحول إلى مركز اهتمام السوريين بجميع طبقاتهم لما كان له من أثر ضارب في حياتهم..

■ أروى المصفي/ قاسيون

سعر صرف الدولار بات الشغل الشاغل للناس وخاصة عند صعوده وهبوطه بمستويات كبيرة، وخاصة بعد أن ذاع صيت وصول سعر صرف الدولار إلى 135 ليرة تقريباً ووعود الحكومة بمواصلة الانخفاض..

الضربة القاسية وليست الأولى التي يتلقاها المواطن السوري، كانت باستقلالية الأسعار تماماً عن سعر الصرف وإصرارها على البقاء في العالي "قاسيون" استطلعت أراء وموقف الناس في دمشق حول انخفاض سعر الدولار وأثره على السوق والأسعار...

● سمير «أبو عامر» 54 عاماً بعد جولة له في سوق اللحوم والخضار قال إن "شيئاً لم يتغير وكأن تجارنا يعيشون في كوكب آخر، ولم يسمعوا بنزول الدولار، فالأسعار ما زالت على حالها وغالية تماماً كما لو أن سعر الدولار 250 ل.س".

وأضاف أبو عامر إن "سعر كيلو لحم العجل 1700 ل.س، وسعر كيلو الجبنة 850 ل.س، وكيلو البندورة 125 ل.س، فأين الدولار الذي رفع أسعار هذه المواد ليخفضها مع هبوطه؟؟؟".

● أحد المتابعين لحركة السوق أشار أن "انخفاض سعر الدولار الحاد مؤخراً ليس حقيقياً بالكامل، بل هناك جزء وهمي فيه ليس بالقليل، حيث إن الانخفاض الحقيقي للدولار والذي لا يساهم بنسبة تزيد عن 20% من انخفاضه يعود إلى تغير المواقف الدولية والميل نحو الحل السياسي.." وتابع "الانخفاض الوهمي وهو بحقيقته الجزء الأكبر من الانخفاض الحاصل في سعر الدولار، يعود إلى أسباب غير واضحة بالمجمل، وترتبط أكثر برغبة الحكومة في إثبات قدرتها على ضبط سعر الصرف ونجاح الفريق الاقتصادي بمهمته وخاصة بتشكيلته الجديدة، رغم أن غياب انعكاس انخفاض سعر الصرف الدولار على الأسعار يثبت من جهة ثانية غياب الأدوات الحكومية الفاعلة في ضبط السوق.."

● فيما اعتبر المحلل الاقتصادي عابد فضلية أن "الأسعار لن تنخفض بالنسبة نفس التي انخفض بها الدولار حتى لو استمر بالانخفاض، وذلك لوجود عوامل موضوعية أخرى تؤثر على الأسعار ما زالت غير مستقرة تتعلق بتنشيط دورة الإنتاج وزيادة الكتلة السلعية في الأسواق بما يخلق منافسة حقيقية تجبر المنتجين أنفسهم والتجار على خفض الأسعار، إضافة لضرورة إتباع سياسة نقدية ومالية واضحة تخلق حالة من الاطمئنان وتساعد في تثبيت السعر ومنعه من الارتفاع مجدداً".

الفجوة بين تكاليف المعيشة ومستويات الأجور تصل إلى 400%

لم يتوانَ أحد كبار المسؤولين الاقتصاديين - في إحدى جولاته الميدانية على بعض صالات الخزن والتسويق وسوق الهال بمحافظة دمشق - عن دعوة المواطنين إلى التخلي عن سياسة «الهدر والبذخ» والتحول منها إلى الترشيد وضبط الإنفاق، ولكن أين هو البذخ الذي يتحدث عنه هذا المسؤول الاقتصادي؟! وما هي الشرائح القادرة على مثل هذا السلوك البذخي المفترض في الظروف الحالية أساساً؟! وألا يرى هذا المسؤول الاقتصادي أن الغالبية الساحقة من السوريين تعيش حالة من التقشف الاضطراري؟! وذلك بفعل الظروف الاقتصادية الصعبة، وغلاء تكاليف المعيشة، والمترافقة مع الجمود إن لم نقل التراجع في دخول الغالبية الساحقة من الشعب السوري...

■ حسان منجه

في آخر مسوحات المكتب المركزي للإحصاء في عام 2009، أكد أن متوسط إنفاق الأسرة السورية شهرياً «المطلوب» يصل إلى 31 ألف ليرة سورية، بينما لم يتجاوز متوسط دخل الفرد في حينها حدود الـ 11400 ل.س شهرياً في القطاعين العام والخاص، وفي حينها، كانت المقارنة بين متوسط الرواتب والأجور مع متوسط الإنفاق المطلوب تكشف عن فجوة كبيرة بين المكونين تفترض من الحكومة السعي لترميمها وتقليصها عبر زيادة الأجور الحقيقية وتثبيت الأسعار، فالخلل تاريخي وبنيوي بين الأجور ومتوسط الإنفاق المطلوب، وليس بالطارئ على السوريين بفعل الأزمة الحالية، ولهذا نسأل: كم اتسع هذا الفارق في الوضع الراهن؟! وكم هو المتوسط المطلوب من الإنفاق في الشهر الواحد لتؤمن الأسرة احتياجاتها الأساسية وتكاليف معيشتها؟! هذا إذا ما سلمنا بفرضية بقاء متوسط إنفاق الأسرة الواحدة على حاله حتى نهاية الربع الأول من عام 2011 رغم عدم تطابقها مع الواقع الفعلي..

ارتفعت الأسعار.. فماذا عن الأجور؟!

تتحدث أكثر التقارير الاقتصادية تفاؤلاً عن زيادة الأسعار في الأسواق المحلية بما يتراوح بين 200 إلى 300% منذ بداية الأزمة التي تعيشها البلاد في آذار من عام 2011، وتنال المواد الغذائية والسلع الأساسية الحصة الأكبر من نسبة الارتفاع تلك،في المقابل لم تشهد رواتب وأجور العاملين في القطاعين العام والخاص سوى زيادتين متتاليتين منذ بداية الأزمة، الأولى كانت في عام 2011، والتي تضمنت زيادة الرواتب بنسبة وسطية تقدر بـ 25% في عام 2011، وإضافة مبلغ 1500 ليرة على الراتب المقطوع، وكان المتوسط التقديري للزيادة على الراتب قرابة 4350 ل.س، ليصبح متوسط الأجور والرواتب في حينها لدى القطاع العام – الوحيد الذي التزم دون سواه بتلك الزيادة – بحدود 15750 ل.س، وإذا ما قدرنا متوسط الزيادة الثانية في عام 2013 بالنسبة نفسها تقريباً «25%»، فإن متوسط الأجور في هذه الحالة سيكون بحدود 20 ألف ليرة في أحسن الأحوال، وهنا لا نتحدث عن زيادة أجور أصحاب المهن والحرف الخاصة بطبيعة الحال، والتي رفعت أجورها بنسب أكبر من النسب السابقة..

400% الفجوة بين الأجور والإنفاق

إن ما تحتاجه الأسرة السورية المكونة من خمسة أشخاص فقط من دخل ثابت لتأمين أساسيات معيشتها في الوضع الراهن يصل إلى 100 ألف ليرة سورية شهرياً، وهذا ليس بالرقم الافتراضي، بل أتى مرتكزاً إلى متوسط إنفاق الأسرة في عام 2009 حسب مسوحات المكتب المركزي «31 ألف ل.س»، على اعتبار أن متوسط زيادة الأسعار تتجاوز الـ 200% في الحد الأدنى..

كانت الفجوة بين تكاليف المعيشة ومستويات الأجور بحدود 181% حسب الرقم الرسمي الصادر عن مسوحات المكتب المركزي عن عام 2009، بينما تضاعفت هذه الفجوة لتصل إلى 400% في الأيام الحالية، لأن متوسط إنفاق الأسرة السورية شهرياً «المطلوب» في الوضع الراهن يصل إلى 100 ألف ليرة سورية، بينما لا يتعدى متوسط الأجر الشهري حاجز الـ 20 ألف ل.س..

132% زيادة نسبة الفقراء

إن أحدث التقارير الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة في أواخر شهر تشرين الأول من عام 2013، تقول بأن أكثر من نصف سكان البلاد يعانون من الفقر، بينهم 7,9 ملايين يعيشون تحت خط الفقر، و4,4 ملايين يعيشون في فقر مدقع، بينما كانت تشير دراسات الأمم المتحدة في عام 2010 إلى وجود 5,3 ملايين يعانون من الفقر في البلاد، أي أن فقراء البلاد قد ارتفعت نسبتهم بحدود 132% خلال الأعوام الثلاثة الماضية..

هؤلاء الفقراء على اختلاف تصنيفاتهم يعانون الحرمان، وهم يشكلون نصف سكان البلاد، فمن هم القادرون على الهدر والبذخ إذاً؟! ومن هي الشرائح التي يوجه لها هذا المسؤول الاقتصادي خطابه ليدعوهم لترشيد استهلاكهم وضبط إنفاقهم؟!

بروفة للتسعير الإداري

تَصدّر قرار وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك المتضمن تحديد هوامش أرباح ست مواد غذائية لحلقات الوساطة التجارية عناوين الصحف اليومية والمواقع الالكترونية، حيث حددت نسبة الربح لمادة الشاي المستورد بـ 18% «المستورد بـ6 %، و12% لتاجر الجملة والموزع وبائع المفرق»، ونسبة ربح 17% لحلقات الوساطة التجارية على مادة البن المستورد المعبأ الجاهز للاستهلاك، ونسبة ربح 18% على الطحينة والحلاوة الطحينية المستوردة...

هوامش الأرباح المقررة تعتبر مرتفعة من حيث المبدأ، ولكن وعلى الرغم من ذلك، هل ستلتزم حلقات الوساطة التجارية بها؟! أم أنها ستبقى مجرد حبر على ورق، كما كانت تجربة النشرات التأشيرية؟!!..

زائد ناقص

«التاجر المظلوم»

في أحدث «تغريداته» الصحفية المدافعة عن ممارسات التجار بحق لقمة عيش المواطنين، اعتبر رئيس اتحاد غرف التجارة السورية، وغرفة تجارة دمشق غسان القلاع أن البعض نهج باستمرار الهجوم وشن الحملات على التجار، وهناك دعوات لفرض عقوبات بحقهم بغرض تخفيض الأسعار، دون دراية بأن ما يخفض الأسعار هو التحليل العقلاني والمنطقي لمجريات الأحداث وتطورها وانعكاسها على السوق والسلع والأسعار..

■■■

أول الغيث قطرة

فشلت اللجنة المكلفة تسعير 14 سلعة ومادة في وضع أسعار مقترحة لتلك السلع والمواد والتي أخضعت مؤخراً للتسعير الإداري بموجب قرار لوزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك..

■■■

تراجع 30%

أوضح رئيس "هيئة التخطيط والتعاون الدولي" همام الجزائري، أن هناك تراجعاً في الناتج المحلي في سورية بمعدلات كبيرة، وصلت نحو25% في العام 2012 عن مستواه في العام 2010 وبما يتجاوز30% في النصف الأول من العام 2013 عما كان عليه في العام 2012..

■■■

أزمة الغاز على الأبواب

أوضحت مصادر أن توجيهاً لـ"وزارة النفط والثروة المعدنية" يهدد بتوقف محتمل لوحدة تعبئة غاز جمرايا بريف دمشق عن العمل، حيث وجهت الوزارة إدارة "شركة محروقات"، لتخفيض إنتاج الوحدة إلى الحد الأدنى "6 آلاف أسطوانة يومياً" بعد أن كان 25 ألفاً..

■■■

«إنجاز»

وصف وزير المالية إسماعيل إسماعيل إعداد مشروع قانون الموازنة العامة للدولة في ظل الظروف التي تمر بها البلاد بالانتصار والإنجاز «التحدي».

■■■

«فوق الموت عصة القبر»

أوضحت مديرة الشؤون القانونية في وزارة الصحة دانا بيضاوي أن الوزارة قامت برفع تعرفة أجور جميع العمليات الجراحية في المشافي الخاصة..

موسكو والقاهرة.. تقدم استراتيجي متزن

يستمر الحديث الإعلامي في بعض وسائل الإعلام بالتركيز على إمكانية تقارب مصري ـ روسي خلال الفترة القادمة. ورغم ذلك، وحتى اللحظة، لم نجد سوى الزيارة الشعبية التي ترأسها نائب رئيس الوزراء المصري الأسبق، يحيى الجمل، لنقل رسالة الصداقة إلى روسيا.

■ مراد جاد الله

لكن من الواضح أن الظروف تتحضر أكثر فأكثر لتقارب مصري . روسي واسع خلال الأشهر القادمة، فوضع الروس الجيوسياسي، وموقعهم في الأزمات الدولية، آخذُ بالتقدم، وإن كانت الأزمة السورية المفتاح الأبرز لذلك، إلا أن التعاطي الروسي مع الحدث المصري، منذ 25 يناير وحتى مابعد 30 يوليو، تميز بالاتزان والحصافة والدقة، ودونما أي تغييرات كبرى علنية على صعيد الإجراءات السياسية العلنية على الأقل.

اقتراب عبر القضايا الإقليمية

نضجت الظروف تدريجياً، فموقف الروس من ثورة 30 يونيو كان متمايزاً عن الموقف الأمريكي، فهو منحاز باتزان للمشهد الشعبي الجارف الذي شهدته ميادين مصر. ثم جاءت المواقف المصرية المتتالية من الأزمة في سورية، والتي عبرت عنها القيادات المصرية العسكرية بمواقف إيجابية من الحل السياسي، واستبعادها لخيار الحل العسكري الذي تبناه إخوان مصر.

لاحقاً، لوَّحت العديد من الأوساط المقربة من العسكريين في مصر، وبعد قطع المعونة الأمريكية، إلى ضرورة إيجاد بدائل، وتحدثوا عن أن الروس قوة دولية قادرة على تلبية ذلك. وفي هذا السياق نقل تلفزيون «روسيا اليوم» عن محمد العرابي، وزير الخارجية المصري، قوله:

«إن هناك رغبة مصرية صادقة، نابعة من إرادة شعبية، للبدء في فتح آفاق جديدة من العلاقات بين البلدين، بناءً على الخلفية التاريخية التي ربطت بين مصر والإتحاد السوفيتي السابق، والتعاون التاريخي. ومثال ذلك حرب أكتوبر وبناء السد العالي وغيرها من المشاريع الأخرى».

لوَّحت العديد من الأوساط المقربة من العسكريين في مصر، وبعد قطع المعونة الأمريكية، إلى ضرورة إيجاد بدائل، وتحدثوا عن أن الروس «قوة دولية قادرة على تلبية ذلك».

ضربة روسية للأدوات الأمريكية

يبدي الروس اهتماماً متصاعداً بمصر، وإن حرصوا حتى اللحظة على تغيير هادئ لموازين القوى الإقليمية على الأرض، فتوجُّه مصر قد يحسم المعركة الدولية مع الولايات المتحدة الأمريكية، ليس على صعيد «الشرق الأوسط» فحسب، بل على صعيد قاري وعالمي، ولذلك قطع الروس نهائياً مع الإخوان، كنموذج حكم، سواءً لارتباطه بالمركز الأمريكي والغربي، أو حتى لما يمثله هذا النموذج من حكم فاشي.

وفي هذا السياق حذَّر «ميخائيل مارغيلوف»، رئيس لجنة العلاقات الدولية بمجلس الاتحاد الروسي، من «صوملة» الوضع في المنطقة، وتحديداً في مصر وتونس، حيث الأوضاع غير مستقرة، على حد وصفه، مشيراً إلى: «أن المصريين رفضوا الحكم الديني في بلادهم، وأيدوا الجيش الذي سيطر على الحكم. وأن الإسلاميين في مصر عملوا على أسلمة الدولة تدريجياً، ولم يتوقفوا أمام التحالف مع مقاتلي تنظيم «القاعدة»، وأن الاستنتاج الأساسي من الأحداث الأخيرة في مصر وتونس هو أن الحكم الديني لا يمثل النهاية الحتمية للثورات في المنطقة» .

في هذه الأثناء يحاول الأمريكي لملمة ما يمكن. فبعد خسارة الإخوان وتصاعد التوتر مع عسكر مصر، كان لا بد من مراجعة سريعة للأداء الأمريكي على الساحة المصري، فجاءت زيارة «جون كيري»، وزير الخارجية الأمريكي، للقاهرة منذ أيام في هذا السياق، ورغم إعلان الطرفين أن العلاقات «حيوية ومستمرة»، إلا أن كيري اضطر إلى الإعلان عن حسن النوايا إزاء الإدارة المصرية، فعبَّر عن تأييده لإرادة الشعب المصري، خاصة بعد وصف وزير الخارجية المصرية بأن العلاقات مضطربة مع الولايات المتحدة قبل ساعات من زيارة كيري إلى مصر، وهو مايؤكد أن التكتيكات الأمريكية الجديدة ليست إلا تكيفاً مرغماً مع التغيرات الاستراتيجية الهامة في المنطقة.

من الذاكرة الثورية

للشعوب

■ قاسيون

1978/11/4 الدبابات تفتح النار على المتظاهرين المناوئين لحكم الشاه الإيراني «محمد رضا بهلوي».

1931/11/4 القوات البريطانية تقمع بعنف الانتفاضة الفلاحية في كشمير، وهي المنطقة الجغرافية المتنازع عليها بين الهند وباكستان.

1956/11/5 وزير الدفاع السوفييتي، المارشال «بولغانين»، يوجه رسائل إلى رئيس وزراء فرنسا «غي موليه»، ورئيس وزراء بريطانيا «أنطوني إيدن»، ورئيس وزراء كيان العدو الصهيوني «ديفيد بن غوريون»، يحذِّرهم فيها لوقف عدوانهم الثلاثي على مصر.

1956/11/6 بعد رسائل «بولغانين» بيوم واحد، أعلنت حكومات فرنسا وبريطانيا والعدو الصهيوني وقف العدوان الثلاثي على مصر.

1917/11/7 الشيوعيون البلاشفة يتسلمون السلطة في روسيا، بعد ثورة أكتوبر الاشتراكية.

1933/11/8 الاستعمار البريطاني يدبِّر مذبحة «سُمَّيل»، وهي إحدى مدن محافظة دهوك العراقية، بحقِّ الآشوريين في إقليم شمال العراق. وقد راح ضحيتها مئات الأبرياء، في إطار سياسته الاستعمارية القائمة على تفريق الشعب العراقي.

1953/11/9 حصلت كمبوديا «في جنوب شرق آسيا» على استقلالها، بعد أن قامت فرنسا باحتلال أراضيها، وضمها إلى مستعمرة «الهند الصينية» منذ عام 1863.

1995/11/10 الجنرال «سانى أباتشا»، دكتاتور نيجيريا، يعدم عشرة مناضلين مدافعين عن حقوق شعب «أوجوني»، ضدَّ شركة «شل» النفطية الاحتكارية، وكان على رأسهم المفكِّر اليساري «كيم ساراويوا».

الجزائر: الدم والفقر والفساد

يعود إلى الإعلام الحديث عن «سوناطراك»، الشركة الحكومية لثروات الطاقة، في فضيحة جديدة عبر تصريحات نائب مدير «سوناطراك» سابقاً «حسين مالطي»، وهذه الشركة يعتبرها الجزائريون الأشهر إعلامياً بفضائح الفساد والإقالات المتكررة على مدى السنوات العشرة الماضية دون أن يتغيّر الحال أبداً.

■ فيصل يعسوب

«سوناطراك»: مغارة علي بابا الجزائرية

فضائح «سوناطراك» تعتبر الواجهة الأساسية للفساد في الجزائر، هذه الفضائح مستمرة منذ عام 2005، وفي عام 2007، ثم 2009، 2011، واليوم تعود للواجهة من جديد. فالفساد يمتد في مشاريع البنية التحتية وعقود الاستيراد. وللتعرف على حجم النهب والفساد الموجود في «سوناطراك»، يكفي معرفة أن الجزائر هي واحدة من أغنى دول القارة بالغاز الطبيعي والنفط، وهي المصدِّر الثالث للغاز إلى أوربا، وباحتياطي يزيد عن 190 مليار دولار.

وقد اعتاد الجزائريون التعرف على ملفات الفساد في «سوناطراك» عبر الإعلام الغربي، ففي نهاية عام 2009، انتشرت فضيحة الرشاوى التي تقدمها شركة النفط الإيطالية «إيني ENI» وشركة «سايبم SAIPEM» – الشركة الخاصة الأقوى في عقود الغاز في الجزائر– واتهم القضاء الإيطالي الشركتين بتقديم ما يزيد عن 256 مليون دولار رشاوى، لتأمين عقود بقيمة 11 مليار دولار.

ما الذي حدث في الجزائر؟ إقالات لمسؤولين في مناصب إدارية وحتى وزارية ولجان وتحقيقات لا تنتهي.

يرى الجزائريون، في المهرجان الإعلامي الدائر حول الفضيحة الأخيرة، أن الفساد يلتهم نفسه، الكبير يأكل الصغير، ليتمركز النهب أكثر وتصعب مواجهته أكثر. يسمونه «مونديال الفساد»، كل شركات العالم الأمريكية والإيطالية والكندية والفرنسية، ومعها الشركات الأصغر الماليزية والسورية واللبنانية، تشارك في الفساد وتعيد تبييض رموزه، ثم تشارك «ديموقراطية» الغرب في فتح ملفات الفساد لشركات بلادهم، لتعود وتأتي شركات جديدة من تلك البلدان ذاتها لتأخذ عقود جديدة في نهب ثروات الشعب..!

على قدر الفساد.. تنخفض الحريات

وفق مراكز الدراسات، تُعدّ الجزائر من أسوأ الدول بتفشي الفساد في شمال أفريقيا وشرق المتوسط «مرتبتها 12 من أصل أسوأ 17 دولة»، نسبة البطالة تزيد عن 27٪ و25٪ من الجزائريين يقبعون تحت خط الفقر. هذا التوزيع غير العادل للثروة يتناسب بالضرورة مع مستوى منخفض للحريّات والمحاسبة والقضاء، فتصنّف الجزائر ثاني أسوأ دولة باستقلالية القضاء، لتسبقها لبنان فقط، بين دول الشرق الوسط وشمال أفريقيا.

وقد شهدت الجزائر، بين 1986 و 1988، موجة واسعة من الاحتجاجات الشعبية على سوء المستوى المعيشي وتردي الاقتصاد، ووجهت الاحتجاجات في وقتها بقمع شديد من السلطة. بعدها كانت أحداث الحرب الأهلية، من 1992 وحتى 1999، بإعلان اتفاق المصالحة الوطنية، واستمرت عمليات القتل والتفجيرات حتى نهاية 2003، فقدت الجزائر أكثر من 100 ألف شهيد خلال الأعوام العشرة.

ومع بداية الحركات الشعبية عام 2011 في تونس ومصر وسورية، شهد الجزائر أيضاً تظاهرات واسعة حملت مطالب اقتصادية ومعيشية وديموقراطية، قوبلت التظاهرات بقمع شديد مع وعود بالإصلاح. وبغياب قوى سياسية، ذات شعبية وبرامج وطنية شاملة، يحاول الجزائريون التعلم من تجاربهم وتجارب البلدان المجاورة، والبحث عن حلول تحفظ البلد من المخاطر التي شهدتها بلاد أخرى، سورية ومصر واليمن مثالاً.

قطع التنسيق مع الأمريكي.. كبداية لمكافحة الإرهاب

في طريقه إلى واشنطن، صرّح نوري المالكي أن أحد أسباب زيارته هو طلب مساعدة أمريكا، لمكافحة الإرهاب، وهو ما أكّده في محادثاته مع «جوزيف بايدين»، عرّاب مشروع تقسيم العراق، وما «كتبه» في صحيفة «نيويورك تايمز»، في سياق تفعيل اتفاقية «الإطار الاستراتيجي»، الموقعة بين المحتل الأمريكي وحكومة المحاصصة الطائفية الفاسدة في عام 2008. وقبل ذلك كان قد مهد لعرض طلبه هذا، صارخاً إنها «حرب إبادة»، وهو قول حق يراد به باطل.

■ صباح الموسوي *

نعم، إن ما تعرض له الشعب العراقي على يد قوات الاحتلال الأمريكية، هو حرب إبادة شاملة للبشر والأرض والمياه، ولا تزال آثارها الكارثية تفتك بالبلاد والعباد، «أمراض سرطانية وولادات مشوهة، مياه وأرض مسممة، ملايين المعوقين والأرامل والأيتام، بنية تحتية مدمرة، زاد عليها نظام المحاصصة حرب إبادة اقتصادية، حاصرت الناس بالجوع والفقر والتخلف»، وصولاً إلى نهب الثروات على يد الشركات الأمريكية وزبانيتها في النظام. فأي حرب على الإرهاب تلك التي يريدها المالكي من زعيمة الإرهاب الدولي أمريكا؟ لم يعد خافياً على أحد تلك الحقيقة، المبرهن عليها عالمياً، والقائلة بأن لا سبيل للقضاء على الإرهاب إلاّ بإستراتيجية وطنية شاملة، تجمع بين تدابير الوقاية وتدابير الحماية، وإذا كان الجهد الاستخباري والعسكري يحتاج مؤسسة عسكرية وطنية لمكافحة الإرهاب، لا قوات مليشيات تأتمر بأوامر سادتها، وترتكب، على وقع الخطاب الطائفي، أبشع الجرائم بحق المواطنين، بل وتشارك جنباً إلى جنب مع الشركات الأمنية الصهيونية مباشرة بالأعمال الإرهابية، فإن معالجة العوامل الاقتصادية والسياسية التي توفر الحاضنة للإرهاب، يشكل جهداً لا يقل عن نسبة 50% من مقومات عملية مكافحة الإرهاب إلى جانب الـ 50% من الجهد الاستخباري والعسكري.

إن الحرب على الإرهاب هي ليست حرباً ضد الأعمال الإرهابية المباشرة ومنظماتها فحسب، بل هي عملية سياسية اجتماعية اقتصادية متكاملة، تتمثل بإقرار مبادئ التعددية والتنوّع، والتداول السلمي للسلطة، والحفاظ على الوحدة الوطنية والنسيج المجتمعي العراقي المتماسك على مر الأزمان، ووضع حلول جذرية للمشاكل الاجتماعية المستديمة المتصاعدة.

الحرب على الإرهاب هي ليست حرباً ضد الأعمال الإرهابية المباشرة ومنظماتها فحسب، بل هي عملية سياسية اجتماعية اقتصادية متكاملة، تتمثل بإقرار مبادئ التعددية والتنوّع، والتداول السلمي للسلطة

ولا بدّ من التأكيد على أن القضاء على الفساد قضاءً مبرماً، يمثل جوهر تدابير الوقاية المجتمعية وتدابير الحماية العسكرية، ولا إمكانية لتحقيق هدف القضاء على الإرهاب دون التخلص من توءمه الفساد. لأن الإرهاب يمثل، في جوهره، الوجه المسلح والدموي للفساد، بوجهه الناعم، المفترس لمفاصل الدولة والمجتمع.

ولكي ينجح المجتمع في التصدي للإرهاب، لا بد من توفر الشروط الموضوعية والذاتية لإنجاز هذا الهدف الكبير، ولعل من أهم تلك الشروط، هو وجود سلطة وطنية منتخبة من الشعب مباشرة، ولا ترتهن لإرادة الأجنبي، ومتحررة من القيود الاستعمارية، كاتفاقية «الإطار الإستراتيجي»، مع المحتل الأمريكي المدحور، وجيش وطني، لا جيش مليشياوي يهرب الإرهابيين بالآلاف، ويقمع الجماهير الشعبية المحتجة على الأوضاع المأسوية التي تعيشها، ودستور عراقي ينبع من التاريخ الحضاري لبلاد الرافدين، والمسيرة الثورية للشعب العراقي التواق للحرية والتقدم، لا دستور مرقع مفصل على مقاس أمراء الطائفية والعنصرية، لضمان سطوتهم وسلطتهم على إقطاعيات يطلقون عليها زوراً وبهتاناً اسم «فيدراليات». وقوانين تحرر المجتمع من هيمنة الخطاب الطائفي والعنصري، المتحالف موضوعياً مع الخطاب الإسلاموي الإرهابي، القادم من خارج الحدود، وقوانين تحرر المرأة من الاستعباد، والطفل من التشرد، والعاطل من البطالة..الخ

قوانين تضمن آدمية الإنسان العراقي، الذي ناضل وكافح على مر الأزمان، من أجل تأسيس الدولة الوطنية الديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

■ * عضو لجنة العمل اليساري العراقي المشترك

مأزق الكيان الصهيوني.. و«خلاعة» فريق أوسلو

■ نصر أبوعطا

باتت التغيرات الإستراتيجية في المنطقة، الناجمة عن تراجع الدور الأمريكي المأزوم، بسبب اقتصاده المتهاوي، تلقي بظلالها على الأداة العسكرية للمعسكر الإمبريالي في المنطقة، فالكيان الصهيوني يعيش اليوم أسوأ لحظاته منذ تأسيسه.

خسر الكيان الصهيوني، بالتوازي مع تراجع المساعدات العسكرية الأمريكية له، الحليف الإقليمي الأبرز في المنطقة، نظام «حسني مبارك»، وخسر بديله سريعاً، جماعة الإخوان، وهو ما يعني تغيراً كاملاً في المعادلة الإقليمية في المنطقة، وما يستدعي تغيير كل معادلة الصراع وخريطة الحلفاء والأعداء.

يرتعد الكيان الصهيوني اليوم من التقارب الغربي– الإيراني، وبشكل أدق من إمكانية إيجاد «تسوية للملف النووي الإيراني، تضمن الحقوق النووية الإيرانية، وتجنب بلادهم أي عدوان عسكري»، فيلجأ الكيان إلى شد أوثق العرى مع آل سعود، في محاولة لإيجاد توازن إقليمي، بعد خسارة أبرز الحلفاء في مصر، ويقول نتنياهو في هذا السياق: «إن اتفاقاً نووياً بين إيران ومجموعة «5+1» يتشكل في المحادثات في جنيف، وسيكون إقراره خطأ له أبعاد تاريخية».

يدرك الأمريكي اليوم خطورة ما يمر به الكيان الصهيوني، وإمكانية خسارة دوره كقاعدة عسكرية متقدمة للإمبريالية العالمية، فيحاول تسوية حاله مع محيطه الإقليمي، ترتيباً لساعات الرحيل عن المنطقة، وبالسياق نفسه جاءت صيحات «جون كيري» الأقرب للواقعية، والتي اضطر فيها أن يدين الاستيطان محذراً من أن:«انهيار المفاوضات مع الفلسطينيين سيؤدي إلى انتفاضة ثالثة، وإلى عزل «إسرائيل» في العالم».

وبالتوازي مع ذلك تلاحق لعنة «أوسلو» عرابيه، فمن الفضيحة الجنسية الأخيرة لكل من ياسر عبد ربه، أمين سر تنفيذية منظمة التحرير، وصائب عريقات، كبير المفاوضين، والتي استبقها مؤخراً باستقالته من هذا المنصب، والذي نفته وسائل إعلام أخرى، وصولاً إلى فتح ملف اغتيال الشهيد ياسر عرفات.

ليستمر فريق «أوسلو» حتى اللحظة محافظاً على خطاه الانهزامية التي تفرط بكل الحقوق، رغم تلقيه الصفعات المتتالية من العدو، سواء بإعلان سلطة الاحتلال عن بناء مستوطنات جديدة، أو بمطالبته بإسقاط حق العودة، وصولاً إلى حديث «نمر حمّاد»، مستشار رئيس السلطة محمود عباس، حول القبول بإدارة مركزية لـ «القدس الشرقية» المبتغاة عاصمة لدولة فريق «أوسلو».

جيو سياسة

● استخدمت الشرطة التركية الغاز المسيل للدموع لتفريق الطلبة الذين تظاهروا في جامعة أنقرة، الأربعاء 2013/11/6، ضد مجلس التعليم العالي في تركيا، واعتقلت عدداً منهم. وذكرت صحيفة «حرييت» التركية أن الآلاف من الطلاب نظموا مظاهرة للتنديد بمجلس التعليم العالي التركي، والمطالبة بمجانية التعليم، حيث واجهتهم الشرطة بينما كانوا يحتجون في شارع «كيزيلاى يوكسل» وسط العاصمة أنقرة. وتابعت الصحيفة أن طلاب جامعة أنقرة نظموا مظاهرة للتنديد بمجلس التعليم العالي التركي، واصفين إياه بأنه من «بقايا إرث سلطوي وغير ديمقراطي»، وذلك في الذكرى الـ32 لتأسيس المجلس المثير للجدل، والذي يصوغ القرارات بشأن الجامعات التركية.

■■■

● اتهمت لجنة حقوقية، وزارة الداخلية التونسية بإخفاء نتائج اختبار أجري في هولندا، وأظهر أن المعارض اليساري «شكري بلعيد» اغتيل برصاص مسدس «خاص بوزارة الداخلية»، بحسب تعبيرها. واتهمت اللجنة، المدير العام السابق للأمن العام التونسي، وحيد التوجاني، بـ «تعمد إخفاء نتائج الاختبار البالستي عن القضاء.«وأوضحت أن نتائج الاختبار البالستي أظهرت أن بلعيد قتل برصاصات مسدس من نوع «بيريتا عيار 9 ملم» وهو سلاح خاص بوزارة الداخلية التونسية.

■■■

● اقتحمت الشرطة اليونانية مقر الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، التي أغلقتها السلطات سابقاً، وبدأت اعتقال بعض الموظفين الذين رفضوا إيقاف عملهم ومغادرة المبنى. وأكد شهود عيان أن الشرطة اليونانية بدأت عملية اقتحام القصر، في الساعة الرابعة والنصف صباح الخميس7 نوفمبر/تشرين الثاني. وبعد اقتحامهم المبنى، طالب رجال الأمن جميع من كانوا بداخله بالخروج، وبدؤوا باعتقال بعض الموظفين، وكانت السلطات قد قررت إغلاق الهيئة 11 يونيو/حزيران الماضي وقطعت التمويل عنها وأقالت العاملين فيها البالغ عددهم 2600 شخص.

■■■

● دعت مفوضة شؤون العدل بالاتحاد الأوروبي، فيفيان ريدينغ، إلى إنشاء جهاز استخبارات موحد تابع للاتحاد، بغية جمع المعلومات بوسائل إلكترونية، وذلك لتحقيق التوازن مع الولايات المتحدة في هذا المجال! وقالت ريدينغ، في مقابلة مع صحيفة «نافتيمبوريكي» الصادرة في أثينا: «علينا أن نعزز مواقف أوروبا في هذا المجال، إنه الطريق الوحيد لتحقيق توازن مع شركائنا الأمريكيين». وتابعت: «بذلك، سنتمكن من أن نتحدث بصوت قوي واحد. ويجب أن تكون هناك قوة مقابلة لوكالة الأمن القومي الأمريكية، ولذلك أقترح إنشاء جهاز استخبارات أوروبي بحلول عام 2020»!!.

■ وكالات

الأحزاب الشيوعية والعمالية الأوروبية في عمل نضالي مشترك

■ إعداد قاسيون

أطلقت مجموعة من الأحزاب الشيوعية الأوروبية "مبادرة" لمواجهة الأوضاع الاقتصادية المتردية في أوروبا وأوضاع الطبقة العالمية في إطار لتنسيق جهودها النضالية ضد الإمبريالية الأوروبية، وجاء في البيان التأسيسي الذي وقع عليه كل من الحزب الشيوعي اليوناني، حزب العمال الإيرلندي، الحزب الشيوعي لشعوب إسبانيا، شيوعيو اليسار الشعبي، الحزب الشيوعي الإيطالي، الحزب الاشتراكي في لاتفيا، حزب العمال الهنغاري، الحزب الشيوعي السلوفاكي، الحزب الشيوعي السويدي، والحزب الشيوعي التركي، ما يلي:

نحن الأحزاب الشيوعية و العمالية من دول الاتحاد الأوروبي الأعضاء ومن الدول الأوروبية المرتبطة بالاتحاد وغيرها من دول أوروبا.

نحن الأحزاب المستندة على أساس مبادئ الاشتراكية العلمية، و يوحدنا التطلع نحو مجتمع خال من استغلال الإنسان للإنسان، خال من الفقر والاضطهاد الاجتماعي والحروب الإمبريالية .

نعتبر أن قيام الاتحاد الأوروبي كان اختياراً من قبل رأس المال، من أجل ترويج ودفع تدابير لمصلحة الاحتكارات وتمركز رأس المال، و هو يعزز من ملامحه ككتلة اقتصادية وسياسية وعسكرية إمبريالية معادية لمصالح الطبقة العاملة والشرائح الشعبية، و هي تُشدِّد عملية التسلح والاستبداد و القمع الممارس من الدولة، مع الحد من الحقوق السيادية .

إن تقديرنا هو أن الاتحاد الأوروبي يشكل مركز الإمبريالية الأوروبية، و هو يدعم المخططات العدوانية ضد الشعوب متماشياً مع الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة حلف شمال الأطلسي، و تشكل نزعته العسكرية أحد عناصره الهيكلية.

ونحن نعتقد بوجود مسار بديل للتنمية أمام الشعوب، حيث يبرز من خلال نضالات العمال منظور أوروبا مختلفة، هي أوروبا رفاهية الشعوب والتقدم الاجتماعي، والحقوق الديمقراطية و التعاون على قدم المساواة، والسلام، والاشتراكية...

قررنا عبر إعلاننا التأسيسي هذا، تأسيس"مبادرة الأحزاب الشيوعية و العمالية من أجل دراسة و معالجة المواضيع الأوروبية وتنسيق النشاط فيما بينها".

إن هدف "المبادرة" هو الإسهام في البحث و دراسة مسائل أوروبا، و خاصة مسائل الاتحاد الأوروبي والسياسة المرسومة في نطاقه التي لها تبعات على حياة العمال، كما و المساعدة في صياغة مواقف مشتركة للأحزاب وفي تنسيق التضامن وغيرها من أنشطتها المشتركة .

إن "المبادرة" تتوجه في المقام الأول إلى الأحزاب الشيوعية والعمالية في بلدان الاتحاد الأوروبي، و هي مفتوحة لمشاركة أحزاب شيوعية وعمالية من بلدان أوروبية ليست أعضاء أو مرتبطة بالاتحاد الأوروبي.

الدولار ضحية اقتصاد «الفودو»*

يسألني القرّاء عمّا إذا كان «بول كروغمان» محقّاً بادِّعائه أن عجز الخزينة هو شيء غير مهم، وأن طباعة كمياتٍ غير محدودة من النقود ـ التي يتمّ بواسطتها شراء أدوات دين الخزينة، لتمويل العجز الحكومي ـ هي عملية غير مفيدة.**

■ د. بول كريغ روبرت
ترجمة: ياسمين نور الدين

إذا كان الناس في الداخل أو في الخارج من مقتني الدولار، المهيمن على الأدوات المالية، لا يكترثون بشأن تريليونات الدولارات الجديدة، التي تتمّ طباعتها بهدف تغطية الفجوة الشاسعة بين النفقات والإيرادات في ميزانية واشنطن السنوية، وبهدف دعم «المصارف الأكبر من أن تفلس». إذا كان مقتنو الدولار هؤلاء لا يرون قيمة دولاراتهم وهي تذوب عبر الدولار الجديد، الذي يظهر بكمّيات أكبر من البضائع والخدمات الجديدة، عندئذٍ يكون «كروغمان» محقاً.

إمكانية عدم الاكتراث تلك لدى «كروغمان»، هي مشكلة بحد ذاتها، لمخالفتها العرض والطلب. إذ يعتقد الاقتصاديون، ومن ضمنهم «كروغمان»، أنّه إذا ما ارتفع العرض بوتيرة أسرع من الطلب، فإنّ الأسعار ستنخفض. لذا، تأتي الخلاصة بأنّ فائضاً من عرض الدولارات سيتسبَّب حتماً بهبوط قيمة الدولار. هذا الهبوط يمكن أن يحدث عبر طريقة من الطريقتين:

التضخم وإضعاف القيمة الشرائية

الأولى، والمتعارف عليها بين أغلب الناس، هي التضخم النقدي، حيث تطارد كميةٌ كبيرة من الدولارات كميةً قليلة من السلع مرتفعة الأسعار، فتضعف القيمة الشرائية للعملة. غير أنّه، في الحالة الحاضرة، يوجد فائض الدولارات في المصارف، وبما أنّ المصارف لا تقوم بالإقراض، فإنّ هذا الفائض لا يدخل في عرض الأموال ولا يؤثر على الأسعار. هذا.

وتحتفظ المصارف باحتياطي ضخم من أجل ملاقاة الطلب، الذي قد تولّده الديون الثانوية غير المغطّاة، بالإضافة لاستعمالها بعض الأموال ـ التي يوفّرها لها الاحتياطي الفدرالي ـ للمضاربة في البورصة على العملات في المستقبل، وبالتالي دفع أسعار الأسهم لمستويات غير واقعية.

إسقاط «الفرادة» عن الدولار

أمّا الطريقة الأخرى، التي من خلالها قد يفقد الدولار قيمته، فهي عبر سعر صرفه مقابل العملات الأخرى: عندما يشاهد المتعاملون بالدولار من الأجانب كيف يُخلَق الدولار، وعلى مر السنوات، من أجل تمويل ديون الميزانية الفدرالية، ومن دون نهاية منظورة، سيدركون أنّ ما يقتنوه من الدولار يتمّ تذويبه. ومن غير المستبعد حينها، أن يقرّر هؤلاء التخلّص من تلك العملة التي بحوزتهم، أو على أقل تقدير، تقليص تعاملهم بها. وهكذا، وعند بيع الدولار في سوق صرف العملات، فإنّ قيمته مقابل العملات الأخرى ستنخفض.

عندما يشاهد المتعاملون بالدولار من الأجانب كيف يُخلَق الدولار، وعلى مر السنوات، من أجل تمويل ديون الميزانية الفدرالية، ومن دون نهاية منظورة، سيدركون أنّ ما يقتنوه من الدولار يتمّ تذويبه.

وبما أنّ أميركا اليوم تعتمد على الاستيراد، سترتفع الأسعار، كنتيجة لتحرير الدولار في سوق العملات. وسيظهر التضخم المحلّي على رأس انهيار القيمة التبادلية للدولار، الأمر الذي من شأنه أن يتسبَّب بموجة تهوّر أو تسرّع من مقتني الدولار للتخلّص منه. بعبارة أخرى، ما إن يبدأ الأمر حتى نغرق في دوّامة منحدرة.. لكن على ما يبدو، يرى «كروغمان» في الدولار الفرادة والروعة، مثلما هي أميركا، بحيث أنّ قيمته لا يمكن لها أن تتدهور كنتيجة لسوء الاستعمال.

■ عن موقع «غلوبال ريسيرتش» بتصرف

* اقتصادي أمريكي ليبرالي. حائز على جائزة «نوبل» بالاقتصاد، وينشر بشكل دوري في صحيفة «نيويورك تايمز».

** اقتصاد «الفودو»: هو المبادئ الاقتصادية المعتمدة في جوهرها على رأس المال الوهمي.

تنويه من المحرر: يدخل هذا المقال في خانة الصراع غير الأساسي بين الحزبين الأمريكيين، الجمهوري والديمقراطي. إذ لا يعكس هذا الصراع اختلافاً حقيقياً من حيث الجوهر «البرنامج الاقتصادي–الاجتماعي والسياسي» بينهما.

اليونان: الجماهيرية والزخم تسم الاحتجاجات

اتسمت التحركات الإضرابية، المنظَّمة من جبهة النضال العمالي «بامه»، بنجاح مميز في جميع أنحاء البلاد يوم 2013/11/6. حيث استنكر العمال والمتقاعدون والشباب والطلاب والنساء والعاطلين عن العمل «التدابير» الحكومية الجديدة المجحفة بحق الشعب، معلنين تصميمهم على مناهضتها مع التدابير المماثلة القادمة.

وكان التجمع الإضرابي في أثينا قد اتسم بالجماهيرية والزخم، على الرغم من هطول الأمطار الغزير. حيث تصدرت المسيرة لافتة كتب عليها شعار «بامه» يقول: «ارفعوا رأسكم، ففي الانتظام قوة و في النضال الأمل».

هذا وأقدمت الطبقة العاملة في البلاد على المشاركة جماهيرياً في الإضراب، ضد هذه الممارسات، وضد فرض تخفيضات جديدة على الرواتب والمعاشات التقاعدية المتدنية سلفاً، وضد تخفيض التعويضات المقطوعة وفرض عقود عمل فردية.

وطالب المحتجون بزيادة إعانات البطالة، وبنظام صحة وتربية عام حصري ومجاني، ووقف الضرائب المجحفة، ومصادرة بيوت الشعب العامل وبيعها بالمزادات. وعبَّر المتظاهرون عن مناهضتهم لتحرير تسريح العمال وعمليات الخصخصة و الهجمة الضريبية المفروضة في إطار الميزانية الجديدة، وضد تحرير ساعات العمل، وإلغاء عطلة الأحد.

وفي وقت سابق، نظَّم تلاميذٌ من عشرات المدارس في أثينا تجمعاً تضامنياً، في حين تواجد في التجمع الإضرابي في ساحة «أومونيا»، نقابيون ممثلون للاتحاد العام لعمال فلسطين وكوبا والسنغال وجنوب أفريقيا. حيث تُلي قرار للإضراب تضامناً مع الكوبيين الأربعة المحتجزين في الولايات المتحدة. هذا وقد حضر في التجمع الإضرابي وفد كبير للجنة المركزية في الحزب الشيوعي اليوناني برئاسة أمينها العام «ديميتريس كوتسوباس».

■ قسم العلاقات الأممية في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اليوناني
2013/11/7
عن موقع الحزب الشيوعي اليوناني بتصرف

إغلاق الحكومة الأمريكية والعجز عن سداد الديون:

«بروفة عامة» قبل خصخصة نظام الدولة الفيدرالي؟ 2/2

تستند «تقديرات» مكتب الميزانية التابع للكونجرس لفترة «2013 - 2022» على الافتراض بأن تدابير التقشف، والتي لم تُعتمد رسمياً بعد، ستؤدي إلى تقليص وإلغاء تدريجي أو خصخصة عدد كبير من البرامج الحكومية، بما فيها برامج الرعاية الصحية والمعونة الطبية والضمان الاجتماعي، التي مثّلت 45% من الإنفاق الحكومي في سنة 2012 المالية. وإلا فكيف سيكون تخفيض عجز الميزانية من 7% إلى 2% ممكناً في ثلاث سنوات مالية؟

■ بقلم: البروفيسور ميشيل شوسودوفسكي*
ترجمة وإعداد: نور طه

وجرى، في الوقت نفسه، بدء التشريع في مجلس النواب الأمريكي لإجراء حدٍّ واسع في برنامج القسائم الغذائية* على مدى السنوات المالية العشر «2013 – 2022». حيث مرر المجلس مشروعَ قانونٍ يؤدي لخفض تمويل القسائم الغذائية بحوالي40 مليار دولار، على مدى عشر سنوات، وبالتالي، حرمان أربعة ملايين شخص من الاستفادة من هذا البرنامج في العام المقبل. هذا ومن المستبعد جداً أن يتم استخدام ميزانية وزارة الدفاع «19% من الإنفاق الحكومي» للحد من عجز الموازنة.

التيسير الكمي: إبقاء المركب عائماً

تتجسد إحدى المفارقات المريرة بأن مؤسسات «وول ستريت» المالية، المستفيد الأول من عمليات الإنقاذ الحكومية، هي ذاتها من يقوم بإقراض الحكومة الاتحادية التي كانت تحثُّ الخطا نحو إجراء هيكلية لتمويل العجز، تحت سيطرة وإشراف «وول ستريت»!!، ويتم التحكم في عملية تمويل العجز هذه – التي جرى تسهيلها عبر سياسة التيسير الكمي– من الدائنين، دون أن ينتج عنها فرص عمل جديدة، حيث أنها ليست عملية توسعية، ولا تأثير كبيراً لها على الاقتصاد الحقيقي.

وهذا يوضح الأثر الجوهري الذي خلّفته الهيكلة المالية، التي أجريت في أواخر عام 2008، على عملية تشكّل الديون. حيث تم توظيف الإيرادات الضريبية الخاصة بالحكومة الاتحادية، في الأعوام 2008–2009، في إنقاذ المصارف، في الوقت الذي تسير فيه عملية تمويل اقتصاد الحرب بلا انقطاع، بما تتضمنه من تمويل لعدد متزايد من الشركات العسكرية والأمنية الخاصة عبر «ميزانيات سوداء». هذا ولم تنجح سياسة التيسير الكمي – المتضمنة ضخ عشرات المليارات من الدولارات في الأسواق المالية– في تشكيل حافز إيجابي للاقتصاد الحقيقي.

وتم في الفترة الأولى من عمل إدارة أوباما، في عام 2009، منح المزيد من السلطة للجهاز المصرفي الاحتياطي الاتحادي – وهو كيان خاص غير خاضع للمساءلة – في إدارته للاقتصاد الأمريكي، بشكل يطغى على نظام «التنظيم العام للنظام المالي» السائد.

يمتلك المصرف الاحتياطي الاتحادي حالياً2,1 تريليون دولار من مجمل الدين العام الأمريكي «16% من الديون الاتحادية»، كما تمتلك اليابان 1,1 تريليون دولار، والصين1,3 تريليون دولار من هذا الدين.

ولم تنتج هذه «الإصلاحات الاقتصادية الكلية» سوى ارتفاع في معدلات البطالة. حيث جرى إفقار الشعب الأمريكي – بما فيه الطبقة الوسطى – على يد مؤسسات«وول ستريت»، التي تمتلك القرار في قضية العجز عن سداد الديون والسقف القانوني للدين العام.

لم يعد أمام الحكومة الأمريكية، في ظل الضغوط التي تمارسها كل من «وول ستريت» والمجلس الاحتياطي الاتحادي، سوى الخيارات التالية:

– تقليص برامج الحكومة أو إزالتها تدريجياً أو نقلها من الخزانة العامة إلى قطاع الشركات الخاصة، مما يعني، بجميع الحالات، تسريح عشرات الآلاف من موظفي القطاع العام.

– عدم التفكير بأية إصلاحات رئيسية لهيكل المديونية من الكونغرس الأمريكي الذي قد يغير، جدياً، شكل العلاقة بين الحكومة من جهة، والمجلس الاحتياطي الاتحادي ورعاته في «وول ستريت» من جهة أخرى، ففي نهاية المطاف الدائنون هم من يقرر.

من شأن هذا الترتيب الرمزي أن يزيد، بشكل مؤقت، قدرة الحكومة الاتحادية على الاقتراض عبر إصدار أذون الخزانة والسندات الحكومية بحوالي تريليون دولار. لكن، وعلى الرغم من هذا، فإن ذلك لن يؤدي إلى الإبقاء على صلاحيات مصارف «وول ستريت» والمجلس الاحتياطي الفيدرالي وحسب، بل إلى تعزيز هذه الصلاحيات في إطار هذا المخطط.

خصخصة الدولة الأمريكية

يقود السيناريو المحتوم، الذي ظهر في أعقاب أزمة عام 2008، متمثلاً بـ «الانهيار المالي» إلى إمكانية التخلص التدريجي من البرامج الاجتماعية، أو تقليصها وخصخصة قطاعات واسعة من نشاط القطاع العام، أو الاثنين معاً. وبعد أن تم بلوغ السقف المالي، واحتمال وضع حد نهائي له، فإن الحكومة تخضع إلى ضغوط كبيرة من رعاتها في «وول ستريت»، لكي تحد من البرامج الاجتماعية وتقلصها، إضافةً للشروع في نقل المؤسسات والأصول العامة إلى قبضة الشركات الخاصة. ناهيك عن وجود اتجاه لتخفيض وخصخصة برامج الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي. هذا وقد تناولت وسائل الإعلام، في تقاريرها مؤخراً، قضية خصخصة الآثار العامة والمتاحف والمتنزهات الوطنية ومكاتب البريد و.. إلخ. بوصفها حلاً محتملاً لأزمة الديون.

من سخرية القدر أن تستطيع «وول ستريت» استخدام الأموال، التي نقلتها الحكومة الأمريكية إليها، تحت شعار «إنقاذ المصارف» في فترة 2008 – 2009 لشراء أملاك الدولة وأصولها !! وإن دلّ هذا على شيء، فإنه يدل على أن الحكومة الاتحادية لا تقوم بتمويل مديونيتها فحسب، بل أنها تمول أيضاً برنامج الخصخصة – وعلى نفقة دافعي الضرائب– مما سيؤدي في نهاية الأمر إلى زوال البرامج الحكومية.

ويتم نقل البرامج الحكومية القائمة إلى الشركات الخاصة عن طريق البيع المباشر للأصول المملوكة للدولة، أو عبر إسناد الخدمات الحكومية إلى القطاع الخاص. وكنتيجة للخصخصة وإعادة الهيكلة، سيتم الاستغناء عن أعداد كبيرة من الموظفين الحكوميين، وستُباع الخدمات الحكومية لعامة الناس، بأسعار تفوق الأسعار الحالية بكثير.

خصخصة المدن الأمريكية

إن عملية الاستيلاء على أصول الدولة في أمريكا تسير على قدم وساق، وخصوصاً على مستوى البلديات والولايات. تتجه اليوم حكومات الولايات والحكومات المحلية، الغارقة في الديون والمحتاجة للسيولة بشدة، إلى خصخصة الأصول العامة باعتبارها حلاً لمشكلاتها. حيث يجري بيع أجزاء من البنية التحتية، التي سدّد «دافعو الضرائب» ثمنها مسبقاً، كمحطات معالجة المياه والمكتبات ومواقف السيارات والمطارات ومحطات الطاقة...الخ، في المزاد لمن يدفع السعر الأعلى.

تخضع معظم الأطراف الرئيسية الفاعلة في مجلسي النواب والشيوخ الأمريكيين، والتي تشارك في النقاش حول «إغلاق الحكومة»، لـ «لوبيات» شركاتية قوية، بما فيها «وول ستريت» بطبيعة الحال، وهذه الأخيرة هي من يقرر في النهاية نتيجة هذا النقاش. حيث أنها ليست في وضع يمكّنها من التأثير على نتائج سير العملية في الكونغرس فحسب، بل إن لديها أيضاً معرفة مسبقة بطبيعة وتوقيت القرارات الرئيسية، ناهيك عن وجودها في موقع يتيح لها جني مكاسب، بمليارات الدولارات، من المضاربة في أسواق المشتقات، كالمضاربة على النتائج السياسية التي يعرفونها مسبقاً.

إن الخصخصة الواسعة لأصول الدولة الاتحادية، والاستيلاء على الخدمات العامة وخصخصتها، هي المرحلة المقبلة من عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية ذات الأثر المدمر اجتماعياً.

كنتيجة للخصخصة وإعادة الهيكلة، سيتم الاستغناء عن أعداد كبيرة من الموظفين الحكوميين، وستُباع الخدمات الحكومية لعامة الناس، بأسعار تفوق الأسعار الحالية بكثير

تتناول وسائل الإعلام، في تقاريرها مؤخراً، قضية خصخصة الآثار العامة والمتاحف والمتنزهات الوطنية ومكاتب البريد.. بوصفها «حلاً محتملاً» لأزمة الديون

■ عن موقع غلوبال ريسيرتش بتصرف

هوامش:

الرعاية الصحية* : برنامج تأمين يشمل من هم فوق 65 سنة، والمعاقين الأصغر سناً ومرضى الكلى، ويدفع المرضى فيه جزءاً من تكاليف العلاج.

المعونة الطبية* :برنامج مساعدة يشمل محدودي الدخل من كل الأعمار ولا يدفع المرضى أي تكاليف، حيث يتم دفعها من أموال الضرائب الاتحادية بشكل أساسي.

القسائم الغذائية* : قسائم تموينية تصدرها الحكومة لأصحاب الدخل المنخفض.

وجدتها

د. عروب المصري
aroub@kassioun.org

بخصوص الكرامة

يكرس دستور الجمهورية العربية السورية مبدأ لحترام الكرامة الإنسانية صراحة في مواضع عدة منه، فقد جاء في ديباجة هذا الدستور أنه من المنطلقات الرئيسة التي يستند إليها
هو كون المجتمع والمواطن هدفاً وغاية يُكرَّس من أجلهما كل جهد وطني، ويُعد الحفاظ على كرامتهما مؤشراً لحضارة الوطن وهيبة الدولة. ويشير في المادة التاسعة عشرة إلى أن المجتمع في الجمهورية العربية السورية يقوم على أساس التضامن والتكافل واحترام مبادئ العدالة الاجتماعية والحرية والمساواة وصيانة الكرامة الإنسانية لكل فرد، أما في المادة الثالثة والثلاثين فيقر بأن الحرية حق مقدس، وتكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية، وتحافظ على كرامتهم وأمنهم. ومن أهم الحقوق التي يمكن أن يهددها التقدم العلمي في مجال تطبيقات الأخلاقيات الحيوية بالخطر هي الحق في لحترام الكرامة البشرية، والحق في الحياة، والحق في الحرية الفردية، والحق في حماية الجنس البشري. وقد أصدرت العديد من الدول قوانين خاصة تتعلق بالأخلاقيات الحيوية تؤكد جميعها لحترام هذا المبدأ الذي يعني منع كل عمل غير إنساني من شأنه أن ينفي عن الإنسان أو الكائن البشري صفة الشخص الإنساني كالاستنساخ البشري لغايات الإنجاب، إذ إنّها تعده جريمة من نوع الجناية، وبعضها كالقانون الفرنسي
يعده جريمة ضد البشرية. أما في سورية فلم يصدر حتى الآن قانون خاص بالأخلا قيات الحيوية، بما يتناسب مع رؤية السوريين، نحن بانتظاره حتماً.

الطباعة ثلاثية الأبعاد.. خلق بلا حدود

تحلق الجميع أمام النافذة الزجاجية التي تفصلهم عن غرفة العمليات، مرت ساعتان على بدء العملية الجراحية والجميع يستمع بكل اهتمام لأحد العلماء المجتمعين حول المريض، إنه طفل في السادسة من العمر محاط بالأثواب البيضاء وقد ظهرت عظام ركبته المهشمة بعد ان أزاح عنها فريق الأطباء جميع الأنسجة والأعصاب،

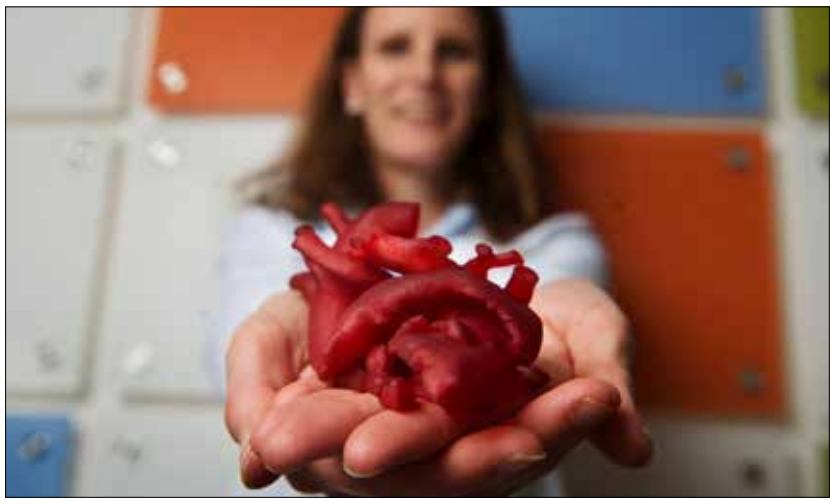

■ سمير حنا

أشار أحد العلماء إلى إحدى الآلات في زوايا الغرفة، وفغر الجميع أفواههم وهم يرون ذراعاً ميكانيكية تتحرك جيئة وذهاباً حول كتلة صغيرة من مادة بيضاء، وما هي إلا دقائق حتى ظهرت المفاجأة الكبرى، إنه مفصل كامل من عظم الركبة صنعته تلك الذراع من خلائط سيليكونية!! عندها اقترب أحد الأطباء من الميكروفون مبتسماً: «سيعود هذا الصبي للعب الكرة من جديد، بفضل طابعتنا الجديدة ثلاثية الأبعاد !!»
«إنها التقنية التي ستغير كل شيء»، هكذا عنونت كبريات الصحف ومواقع الأخبار العالمية حينما قُدم هذا المفهوم للمرة الأولى أمام العالم، وهذه ليست مبالغة على الإطلاق، فقد أصبحت الطباعة ثلاثية الأبعاد قادرة على تشكيل أي شيء وبأزمان قياسية بالاعتماد على تقنيات أخذت سنين من البحث والتطوير حتى وصلت اليوم إلى ما آلت عليه، إنه منهج ثوري موحد في التصنيع يعتمد ببساطة على طابعة خاصة موصولة بجهاز كمبيوتر مع مخزون خاص من مواد التصنيع.
تمر عملية التصنيع هذه بثلاث مراحل أساسية، حيث تعمل كاميرات خاصة على التقاط صور مختلفة الزوايا للكائن المراد «خلقه» ثم تليها مرحلة تشكيل مجسم رقمي تعمل برمجيات خاصة على تحليله وصياغة خطوات تصنيعه، لتنتهي العملية بحركات مدروسة من أذرع الطابعة الآلية اعتماداً على تقنية «الطبقات»، حيث تقوم الآلات بتشكيل الجسم الهدف طبقة تلو الأخرى، تختلف في طبيعتها ووظيفتها، وعن طريق توضيع المواد بدقة في المكان الذي نريد ثم تنمية الطبقة الحالية بطبقة أخرى بعد أن تستقر حالتها الفيزيائية، وهنا بالذات يكمن الفرق بين هذه التقنية وطرق التصنيع التقليدية، لأنها ببساطة تعتمد على منطق «تجميعي» كامل لطبقات المادة بدلاً من المنطق الـ «التحويلي» الذي عهدناه في طرق التصنيع المعروفة كالنحت والقطع والنشر والطرق وغيرها.
يكمن الجمال في هذا التقنية في إمكانية «طباعة» ما نريد من الأغراض القادرة على أداء وظيفتها بشكل كامل، في تلاشي واضح لأي تعقيد فهي لا تتقيد بأي طرق صناعة تقليدية ومعروفة مسبقاً، لذا يمكن القول بأن أي شكل أو كائن فراغي يمكن تخيله هو قابل للتصنيع، ووفق ما نرغب من مكونات كالبلاستيك والنايلون والمعادن عالية الكثافة والمواد المركبة والشمع والمطاط وغيرها الكثير، كما يمكننا «طباعة» مواد ملونة بتركيبة تصل إلى 382 لون في كل طبقة، لتظهر بالشكل الذي نحب ونشتهي.
واليوم تصنع تقريبا جميع أجهزة المساعدة على السمع الطبية بتقنية الطباعة ثلاثية الأبعاد، بالإضافة إلى عمليات الترميم للأسنان كتصنيع التيجان والجسور، كما أن معظم عمليات زراعة العظام الدقيقة تتم طباعتها بشكل ثلاثي الأبعاد، بل ويمكن «طباعة» جميع الأدوات المشاركة في هذه العملية من أدوات التثبيت و الحفر وباقي الأدوات التي تسمح للجراح بالعمل، حيث خرجت هذه التقنية بسرعة من إطار التطبيقات الطبية لتثير اهتمام جميع الشركات الكبرى على اختلاف اختصاصاتها وأصبح هناك أحذية ومجوهرات وألعاب وأسلحة وقطع الكترونية وحاسوبية وقطع غيار للسيارات والطائرات والبواخر والمركبات الفضائية و .. و.. وقد صنعت باستخدام الطابعة ثلاثية الأبعاد.
إنها تقنية مستقبلية بالفعل، كما أنها مستدامة إلى حد كبير، فلا هدر ولا ضياع إن كنت تعمل على تصنيع دقائق الأغراض بكل دقة، مما يعني توفيرا كبيرا في المصادر، كما يمكنك صناعة ملايين النسخ من الغرض ذاته دون أن تستطيع تفريق أحدها عن الآخر، كما قامت بالاستغناء عن عدد كبير من الآلات الضخمة في المصانع الشاسعة واستبدلتها بطابعة صغيرة تتصل بجهاز الكمبيوتر، مما يعني نقل عملية التصنيع إلى المستهلك مباشرة أو إلى الجهة المستفيدة من ذلك لتعمل على تلبية احتياجاتها بنفسها عند كسر أو عطب أي جزء من أجزاء منتجاتها، فهل يستطيع أي منا تخيل تأثير ذلك على قوانين الإنتاج، ودور العمال، ودورة التصنيع، وسواها من المفاهيم؟!

غاز ثاني اكسيد الكربون سبب للهزات الأرضية

يمكن أن يسبب ضخ غاز ثاني أكسيد الكربون إلى باطن الأرض عند استخراج النفط، أو لمواجهة التغيرات المناخية، بحدوث هزات أرضية درجتها 3 وأكثر حسب مقياس ريختر. وقد درس العالمان واي جان وكليف فروليخ من جامعة تكساس بمدينة بوسطن الأمريكية، النشاط الزلزالي في منطقة حقول نفط كوغديل الواقعة شمال الولاية. وكانت هذه المنطقة قد تعرضت خلال أعوام 1975 – 1982 إلى مجموعة هزات أرضية لها ارتباط بعمليات ضخ الغاز في طبقة الماء. بعد ذلك لم يلاحظ حدوث هزات أرضية لغاية عام 2005. افترض العالمان أن الهزات التي حدثت خلال اعوام 2006 – 2011 قد تكون مرتبطة بتغير تكنولوجيا استخراج النفط في هذه المنطقة. استخدم الباحثان في الدراسة معطيات أجهزة قياس الزلازل لعامي 2009 و2010 حيث تبين رصد 97 هزة أرضية خفيفة. ويقول الباحثان «لقد قيمنا حجم الماء والغاز الذي ضخ لاستخراج النفط في هذا الحقل، حيث لا يمكن اعتبار الماء سببا في حدوث الهزات الأرضية خلال أعوام 2006 – 2011 ولكن منذ عام 2004 كانت تضخ كميات كبيرة من غاز CO_2 في آبار النفط. فإذا كان سببا في النشاط الزلزالي، فهذا يعني أن حقن آبار النفط بالغاز تسبب في حدوث هزات أرضية قوتها 3 درجات وأكثر حسب مقياس ريختر. إن ما يسمى بتكنولوجيا «التقاط ودفن غاز CO_2» «Carbon capture and storage» هي ذات آفاق مستقبلية في مواجهة التغيرات المناخية الناتجة عن غازات الاحتباس الحراري والنشاط البشري. وحسب رأيهم يجب الاستمرار في هذه الأبحاث في حقول النفط الأخرى التي يضخ فيها غاز ثاني أكسيد الكربون إلى آبار النفط بهدف رفع إنتاجيتها.

■ وكالات

الهندسة الجيولوجية للغلاف الجوي: التلاعب بالطقس مراجعة لتقرير «الحالة البرتقالية»

أكدّت مجموعةً من العلماء خلال ندوة دولية عقدت في مدينة جنت ببلجيكا بتاريخ 28 - 30 أيار 2010، بأن التلاعب بالمناخ عبر تعديل السحب السمحاقية* ليس خدعةً ولا يدخل في إطار نظرية المؤامرة، بل إن هذه العملية هي في طور التنفيذ والمكتمل، وهناك تاريخٌ متواصل يمتد إلى ستين عاماً يؤكد هذا.

■ بقلم : راضي أناندا

ترجمة وإعداد : نور طه

على الرغم من أن الأمم المتحدة قامت بحظر ما يُعرف بالـ «التعديلات المعادية للبيئة» في اتفاقيتها المقرة في عام 1978، إلا أن هناك إشادةً بالاستخدام «الودّي» لهذه التعديلات باعتبارها المُنقذ الجديد من أزمات التغيّر المناخي ونقص الماء والغذاء. وبناءً عليه فقد بدأ المجمع الصناعي العسكري اليوم بالتأهب لاستغلال السيطرة على المناخ العالمي والاستفادة منها.

ويأتي تصريح المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في السياق ذاته، حيث قالت المنظمة :

«شهدت السنوات الأخيرة انخفاضاً في دعم البحوث المتعلقة بتعديل الطقس مقابل ارتفاع الميل نحو الانتقال المباشر إلى المشاريع التشغيلية».

يحمل التعديل البيئي أسماء مستعارة عديدة كالهندسة الجيولوجية للغلاف الجوي وتعديل المناخ وإدارة الإشعاع الشمسي والتخزين الكيميائي المؤقت واستمطار السحب، ويلقى هذا التعديل انتشاراً واسعاً وتمويلاً جيداً.

التقرير البرتقالي

قدّم الدكتور كوين فيرميرين من «جامعة دلفت للتكنولوجيا» تقريراً علمياً مكوناً من ثلاثمئة صفحة بعنوان «الحالة البرتقالية : العلم النفّاث وتأثيره على المناخ، وبرامج التلاعب بالطقس التي تجريها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها».

يستشهد تقرير «الحالة البرتقالية» بمواد متاحة للعموم، وتُظهر هذه المواد بأن الهندسة الجيولوجية تجري منذ ستين عاماً على الأقل، حيث جرى استخدامها كسلاح للحرب في هامبورغ من المملكة المتحدة أثناء الحرب العالمية الثانية، واستخدمت في حرب فيتنام أيضاً من الولايات المتحدة. هذا وقد دفع الجدل الذي أثاره استخدام هذه الهندسة إلى عقد جلسات استماع في مجلس الشيوخ في عام 1972 لا سيما بعد ما كشفه المحقق الصحفي جاك أندرسون حول هذه القضية.

وخلال تلك الجلسات، نفى مسؤولون عسكريون حصول أي استخدام لتكنولوجيا استمطار السحب. لكن وزير الدفاع في حينها «ملفين ليرد» اعترف في وقت لاحق وعبر رسالة خاصة بأن شهادته أمام المجلس كانت كاذبة، وادعى – بشكل لا يصدق – بأنه لم يكن يعرف ما كان يحدث.

تشير «الحالة البرتقالية» إلى أن الهندسة الجيولوجية وجدت متنفساً في ظل الذعر الحالي من ظاهرة الاحتباس الحراري. حيث بدأ الآن نفض الغبار عن براءات الاختراع القديمة واستعدت المصالح الخاصة لكسب مبالغ كبيرة من هذا المجال الجديد بعد أن استنفدت عمليات الرسملة والتجارة دورها فيه، وأثبتت بأنها غير مجدية في الحد من انبعاث الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري.

ومن الجدير بالذكر أن الملياردير الشهير بيل جيتس قام بإنفاق 4,5 ملايين دولار على بحوث تتعلق بالهندسة الجيولوجية في عام 2007. وبما أن قضية خفض الانبعاثات الضارة لا تلقى رواجاً في القطاع الصناعي، فقد ظهر ما يُعرف بـ «الخطة ب» – أي الهندسة الجيولوجية – والتي تُوصف بأنها الحل المناسب لمواجهة تغير المناخ ونقص المياه، إلا أن هناك وصفاً أطول من هذا وأكثر واقعيةً منه، وهو أن «الخطة ب» هي عبارة عن عملية إضافة المزيد من التلوث إلى السماء والماء بغرض إحداث توازن بين هذا التلوث وبين التلوث الصناعي الموجود أصلاً ودون الحد من الأخير.

هذا وقامت العديد من جماعات المراقبة مؤخراً بإطلاق نداءات تدعو لمعالجة أزمة نقص المياه النظيفة. ووفقاً لتقارير صادرة عن «منظمة الرقابة على الماء والغذاء» الخاصة، فمن المتوقع أن تقوم الأمم المتحدة في أواخر تموز 2010، بإجراء تصويت على قرار هام أعدته الحكومة البوليفية، ويتضمن القرار إدراج المياه النظيفة والمرافق الصحية كحق من حقوق الإنسان التي من شأنها أن تجعل المياه النظيفة والصرف الصحي حقاً من حقوق الإنسان.

امتلاك الطقس في عام 2025

بالعودة إلى «الحالة البرتقالية»، فقد تضمن تقريراً مرفقاً من كبار العسكريين في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1996، وقد حمل التقرير العنوان التالي «الطقس باعتباره مضاعفاً للقوة : امتلاك الطقس في عام 2025»، واستخدم الدكتور فيرميرين هذا التقرير بوصفه مجموعة من الأدلة التي تثبت تورط الحكومات وبأعلى مراكزها في مشاريع للسيطرة على المناخ.

يقدّم مشروع «امتلاك الطقس في عام 2025» جدولاً زمنياً محدداً لاستخدام تكنولوجيا التغيير البيئي بالتعاون مع جمعية تعديل الطقس «WMA» وهي مجموعة تجارية حكومية تشجع على الاستخدامات المفيدة للتعديل المناخي !

ورد في تقرير «الحالة البرتقالية» ما يلي :

توصّل فريق التحقيق الخاص بنا إلى استنتاجات تفيد بأن برامج التحكم بالطقس والتي يديرها الجيش بموافقة الحكومة، يجري تنفيذها بصمت بهدف تجنّب أي سيناريو كارثي لا يريدونه. وهناك أداتان رئيسيتان لتنفيذ هذا التحكم وهما التحكم في درجة الحرارة عبر توليد الغيوم الاصطناعية، والتلاعب في «الأيونوسفير»* من خلال سخانات الأيونوسفير.

وتندرج هذه الأدوات في الأنظمة القتالية العسكرية مع بقاء خيار استخدامها في عمليات هجومية قائماً إذا لزم الأمر. لكن ومع وجود عدد من سخانات الأيونوسفير في أماكن مختلفة من العالم، يستطيع المرء الافتراض بأن هناك تعاوناً واسعاً بين الحكومات لبلوغ هدفهم "المناخي" في عام 2025 بالسيطرة على الطقس وبالتالي على الكوكب.

■ هوامش :

الأيونوسفير* : طبقة مكوّنة من غلاف من الالكترونات الحرة والذرات المشحونة كهربائياً وتحيط بالأرض وتمتد لمسافة من 50 إلى أكثر من1000 كم، وتستمد وجودها من أشعة الشمس.

عن موقع غلوبال ريسيرتش

المفكرون العرب ينتمون لثقافة يدّعون محاربتها

■ د. شعلة خاروف

لم يتمكن العديد من المفكرين العرب الكبار من تفسير سبب التخلف في العالم العربي لسبب رئيسي وهو:

أن في العالم فلسفتين هما المادية والمثالية الميتافيزيقية .. ومعظم الأسماء الكبيرة تنتمي للنوع الثاني من المفكرين .. وأتباع المدرسة الميتافيزيقية «الغيبية» يعتقدون أن التطور أو التخلف مرتبط بالعقل أو بذهن الإنسان، لذلك يقومون بمحاكمة الإنسان وفقاً لسلوكه الذي أملاه عليه عقله، ويفسرون التطور والتخلف وفقا لهذه القاعدة، فيما ترى الفلسفة المادية أن كل ما يتشكل في ذهن الإنسان هو انعكاس للواقع خارج نطاق الذهن سواءً أدركه الذهن أم لم يدركه.

والواقع هو الذي يشكل الذهن ويحدد سلوكياته وليس الذهن هو الذي يحدد الواقع، مع أهمية التاكيد على الترابط بينهما، لهذا لا يمكن لأي تطور أن يحدث سواء في طبيعة الحكم أو في ثقافة أفراد المجتمع أو في منظومة القيم والأعراف السائدة في المجتمع إلا بالتناغم التام مع التطور في البنية التحتية التي عمادها نمط الإنتاج الاقتصادي، والتي تصنع وتحدد بدقة نمط ونوع وتفاصيل البنية الفوقية «الإدارة بكل أجزائها ومكوناتها» وتقرر مستوى الإدارك الذهني ومحتوياته وطرق تفكيره وطرق اتخاذه لقراراته.

مما يجعلني أعتقد أن الغالبية من المفكرين العرب هم مثاليون، ولهذا لم يتمكنوا من المساهمة بالانتقال من عصر الإقطاع السائد منذ ألفي سنة إلى عصر الصناعة والرأسمالية الذي يجبر البشرية على اعتناق منظومة قيم جديدة تتناسب واحتياجات نمط الإنتاج الصناعي وما يناسبه من منظومة القيم والأعراف والأفكار.

أخبار العلم

الهواء الملوث مادة مسرطنة

أعلنت الوكالة الدولية لبحوث السرطان «IARC »، في تقريرها الأخير عن تصنيف الهواء الملوث كمادة مسرطنة.

إعلان كان له وقع كبير على عامة الناس، فيما دق الخبراء ناقوس الخطر باعتبار ما يعنيه هذا الإعلان من زيادة خطر إصابة الأشخاص بسرطاني الرئة والمثانة. استند التقرير إلى دراسات وبائية أجريت في جميع القارات.

يقول الخبير دانا لوميس :«في الصين والهند، الفحم هو المادة المسرطنة الأساسية في الهواء. تحول هذه المادة إلى صناعة وتطور هذه الصناعة هو السبب. في شمال أفريقيا، وكما تعلمون، نجد الكثير من الصحارى والقليل من السكان. التلوث هناك، مصدره غبار الصحراء الذي تحمله الرياح، وهو يختلف كثيرا عن التلوث المتصل بالتصنيع».

رياح الصحراء ليست خطرة مثل غيرها من مصادر تلوث الهواء، ولكنها تنتج جسيمات دقيقة وضارة، تسبب مشاكل تنفسية خطيرة .

وسائل النقل العمومي والسيارات والطائرات هي الأسباب الرئيسية لتلوث الهواء في أوروبا. المشكلة الصناعية انتقلت الى الهند والصين حاليا لأنها البلدان التي تمر بمرحلة التصنيع مثلما كان الحال في أوروبا قبل مئتي عام.

يضيف دانا لوميس:« تلوث الهواء، يمثل مشكلة من مشاكل الصحة العامة، الكلاسيكية، لأن الهواء ملك الجميع، كلنا نتنفس الهواء ذاته.

شخص واحد لا يستطيع فعل الكثير لتحسين نوعية الهواء الذي يتنفسه. بخلاف أن يذهب إلى العمل على الدراجة ويحد من استخدام الوقود الأحفوري. هذا قد يساعد مجتمعه الصغير نوعا ما، ولكن للحصول على نتائج فعالة، يجب أن تتضافر جهود جميع الناس.

من المهم جدا اليوم أن يكون الناس واعين بمشكلة التلوث، وأن يعترفوا بأنها مشكلة تهم الجميع وأن يدفعوا حكوماتهم للبحث عن حلول على المستوى الدولي.»

وفقا للتقرير، أشارت الإحصائيات الأخيرة إلى 223 ألف حالة وفاة بسرطان الرئة في 2010 ناجمة عن تلوث الهواء.

■ وكالات

«الفردوس» الأمريكي .. زمن التغيير

لم يتركوا أي شيء لنا.. نحن من نسكن في الأسفل.. أما في الأعلى .. في الفردوس «إيليسيوم».. هناك الطعام الوفير والمياه الكثيرة والرعاية الصحية للجميع.. وسيفعلون المستحيل لإقصائنا عن كل هذا.. لكن الوقت قد حان الآن.. إنه وقت تغيير كل شيء.
• ماكس دي كوستا

«الفردوس» هو التمثيل الأصدق للهوة الطبقية المتسعة في المجتمعات الرأسمالية الغربية التي تضع قوت الفقراء وثمرة علمهم على موائد الأغنياء.

■ يسار صالح

إنه العام 2154، والبشر قد انقسموا إلى طبقتين: أغنياء موفورون يعيشون في محطة فضائية بعيدة على هيئة مدينة اصطناعية تحتوي كل ما يحتاجه المرء وأكثر تسطع كالنجم في السماء، تدعى «إليسيوم – الفردوس» باللاتينية– وفقراء تعيسون يعيشون على الأرض بعد أن فتكت بها الأوبئة وعمت فيها الفوضى والأمراض، وازدحمت بمن فيها من البشر، يعملون ليل نهار لخدمة الأغنياء في الأعلى دون أدنى اهتمام بالفقر والجوع والمرض الذي لا يفارقهم.

إنه المستقبل كما يراه فيلم «Elysium» «الفردوس»، إنه التمثيل الأصدق للهوة الطبقية التي تتسع في المجتمعات الرأسمالية الغربية التي تضع قوت الفقراء وثمرة علمهم في كل يوم من حياتهم حتى مماتهم على موائد الأغنياء.

يستعرض الفيلم قصة حياة أحد العمال العاديين على الأرض المنكوبة، إنه «ماكس دي كوستا» الشاب الطموح الذي يعمل في مصنع لتجميع الرجال الآليين، ونرى عبر يوميات «ماكس» العديد من الصور المؤلمة التي تنقل الفوارق الطبقية الشاسعة الذي عهدتها الرأسمالية العالمية إلى بيئات جديدة تماماً، فنرى آلاف البشر يصطفون يومياً على مداخل المصانع وعلى الطرقات متسخين متعبين يضربون ويهانون بعصي الرجال الآليين الذين يقومون بتصنيعهم!.

وتزدحم المشافي بالمرضى والمحتاجين دون توفر العلاجات اللازمة للكثير منهم ليضطر بعضهم إلى اللجوء لبعض «المهربين» لنقلهم عبر مركبات فضائية وبطريقة غير مشروعة إلى «الفردوس»، علّهم يحصلون على فرصة أكبر للشفاء والعيش الرغيد في الأعلى، لكن سكان الفردوس «إليسيوم» سيفعلون المستحيل لمنعهم من ذلك، للحفاظ على مستوى العيش الرغيد والمميز هناك وستقوم وزيرة الدفاع «ديلاكورت» بمنع أي كان من الوصول إلى «فردوسها» حتى لو كلف الأمر إسقاط تلك المركبات قبل وصولها إلى هدفها، وهذا ما حصل أكثر من مرة، في صراع مستميت للمحافظة على «قطبية» العالمين المتناقضين على كل الصعد.

لكن الأمر سيتغير عندما يصاب «ماكس» بمرض عضال، ناجم عن تلوثه إشعاعياً أثناء عمله في المصنع، ولن يعيش أكثر من 5 أيام، مما يجعله يلجأ إلى أحد أصدقائه ليساعده، واضعاً الوصول إلى «إيليسيوم» هدفاً وحيداً نصب عينيه، وتعود إليه ذكريات الطفولة عندما كان يحدق إلى النجم العالي، ويستمع إلى أساطير الحياة الجميلة هناك ويحلم بزيارته يوماً من الأيام، وهنا تبدأ المغامرة الشيقة لبطلنا «ماكس»، ونتابع الصعوبات الكبيرة التي تواجهه في رحلته هذه بعد أن قرر بعزم أن يعيد المساواة بين العالمين، مصمماً على إيجاد العلاج المناسب لمرضه في مواجهة شرسة مع حماة «إيليسوم» على الأرض وفي الفضاء.

لقد أثار هذه الفيلم ضجة كبيرة بعد عرضه، وبالأخص عندما تم إطلاقه بالتزامن مع الجدال الأمريكي حول موضوع مشروع الضمان الصحي الجديد، فبدا كأنه يتحدث بمرارة عن مستقبل أسود للمجتمع الأمريكي المحكوم من الشركات الرأسمالية الصحية والدوائية التي تسعى إلى تكديس الثروات في جيوب الأثرياء وحرمان العمال وصغار الموظفين من أبسط حقوق الحياة، كما جوبه الفيلم بحملات دعائية تتهمه بـ «الاشتراكية» ودعم «نظام صحي اشتراكي» وتشويه «مفاهيم العالم الحر!» ضجت بها وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي على الرغم من نفي المخرج وطاقم التمثيل لها، في تجاهل متعمد معهود للحلول الاقتصادية–الاجتماعية التي يمكن أن تحملها هذه «الشتيمة!!».

تشايكوفسكي.. الدموع الراقصة

■ ي ص

«إن الاهتمام بموسيقاي سيثير الاهتمام بي شخصياً، وهي فكرة شديدة الوطأة، أعني فكرة أن القوم في يوم ما سيحاولون سبر العالم الخصوصي لأفكاري ومشاعري وكل شيء حرصت على إخفائه طوال حياتي لهي محزنة وغير سارة»
• تشايكوفسكي

يعتبر تشايكوفسكي أحد أئمة التأليف الموسيقي في التاريخ، رغم ما يلقاه في العالم المعاصر من نقد، على أنه تشاؤمي، ومريض يدعو إلى الكآبة، إلا أن موسيقاه قد رسمت ملامح التراث الإنساني السمعي في تعابيرها القوية الأخاذة وتشكيلاتها الانفعالية، فيضع المستمع في قبضته ويعتصره في ذروة الانفعال، ثم يتركه منهكاً، مسترخي الأعصاب، ومتفلسفاً في الحياة ، خاصة فيما يتعلق بالموت والعدم، ولهذا كان أحد الرموز الإنسانية التي تفتخر بها روسيا موطنه وبيته الأول، وها هي تحتفل في هذه الأيام بالذكرى الـ120 لوفاته.

ولد بيوتر تشايكوفسكي في عام1840. عزف البيانو لثلاث سنوات، وتولاه الموسيقي الكبير «فيليبوف» ووجد فيه تلميذاً جدياً ولكنه غير معجزة، التحق بمدرسة القانون، وتخرج منها ويعمل كاتباً من الدرجة الأولى بوزارة العدل.

كانت الموسيقا هي أقرب الأشياء إليه، ولكنه لم يكن حتى هذه المرحلة من حياته قد حقق شيئاً في مجالها إلى أن بلغ العشرين فبدأ يرتجل ألحاناً جميلة لإرضاء نزعات التأليف التي تفجرت عنده فجأة، كما ألف العديد من رقصات البولكا والفالس. وعندما بلغ الثالثة والعشرين أخذت الموسيقا كل وقته وفكره وكيانه، فاستقال من وظيفته واتجه إلى دراسة الموسيقا في معهد الموسيقا بسانت بطرسبرج.

وبعد عامين للتدريس في كونسرفتوار موسكو كتب ثلاثة أعمال كبيرة أهمها: سيمفونيته الأولى «أحلام الشتاء»، كما كتب يومياته التي نعرف منها أنه كان يعاني من اضطرابات عصبية. وكان مصدر راحته هو العزلة والهروب إلى الهدوء في الريف.

وفي صيف 1868 التقى بالخمسة الكبار، المؤلفون القوميون الروس الذين دعوا إلى حركة قومية في الموسيقا، وكان منهم المؤلف رميسكي كورساكوف وبالاكريف. وفي عام 1875 أحس تشايكوفسكي بالتشاؤم والاكتئاب الشديد، واضطر للسفر إلى فيشي بفرنسا للعلاج، وزاد في تشاؤمه أن أعماله لم تلق نجاحاً في مختلف العواصم الأوربية. لكن أحاسيسه وانفعالاته تطورت في هذه الأثناء خلال فترات طويلة من الإحباط النفسي، ومن المثير للعجب أنه قد ألف بعضاً من أكثر مقطوعاته الموسيقية بهجة خلال هذه الفترة، كـ«بحيرة البجع وكسارة البندق والكابريشيو الإيطالي، ونتكراكر سويت، وكونشرتو للبيانو، والأوركسترا رقم 1، والجمال النائم، والعاصفة، ومانفريد، وروميو وجولييت، وهاملت، وفرلانشكا داريمني، والرباعية الوترية الثالثة»، واستمر بتقديم الكثير والجميل إلى أن توفي بمدينة سان بيترسبورغ بروسيا.

استقطبت ألحان هذا العظيم اهتمام الموسيقيين المحترفين ونظرائهم الناشئين، الذين يبدأون بتعلم أبجديات الموسيقا من خلال ألحانه. وبحسب منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة «يونيسكو» فإن أعمال تشايكوفسكي تصدح على مدار الـ 24 ساعة في العالم، مما يعني أن موسيقى هذا الفنان العملاق تعزف الآن في مكان ما، أثناء قراءة هذه الكلمات، ليتحول إلى رمز عالمي خالد للجمال والروعة يستحق الكثير من الاحترام والتقدير.

حالمون..

«أريد منك أن تكتب قصيدة من الشعر المرسل موجّهة لهؤلاء الذين تخلّوا. نتيجة الإخفاق الكامل للثورة الفرنسية. عن أي أمل في مستقبل أفضل للإنسانية. وغرقوا تماماً في أنانية أبيقورية. يخفونها تحت أقنعة العناوين الناعمة للترابط الأسري. واحتقار الفلسفات الحالمة»... بهذه الكلمات يقدّم المفكّر راسل جاكوبي مؤلّفه «نهاية اليوتوبيا» من خلال رسالة صامويل كولريدج إلى صديقه الشاعر وليم ووردزورث في عام 1799 يحثّه فيها على النهوض لمقاومة حال التبرم والنزعة السلبية السائدة لدى مثقفي فرنسا آنذاك. نزعة تميل إلى الاعتقاد بنهاية «الحلم» في حقبةٍ تفرض عليهم إما القبول، أو الإذعان، فلا بدائل أخرى ولا سبيل إلى عالمٍ أفضل، فالمستقبل حتماً وفي أحسن أحواله صورة مطابقة للحاضر، ولكنها أسوأ بوجه العموم..

■ رند سودان

مثقفو «الثورة»

بين اليسار «المتقاعد» واليسار «التائب» رعشةٌ ثورية أصابت تلك الثلة من المنظرين الذين أطلقوا على أنفسهم لقب «مثقفو الثورة»، مستوى من الحماس منقطع النظير انطلق مع بداية الاحتجاجات التي شهدتها سورية، حماسٌ يبدو من حيث الشكل اندماجاً مع قضايا الشعب وحاجاته، ولكنه في الحقيقة لا يعدو كونه تجلياً آخر من تجليات «اغتراب» تلك النخبة عن العامة، حقيقةٌ يثبتها لنا اليوم ذاك الانحراف السريع والكبير لدى معظمهم ليتحولوا بين ليلة وضحاها من منظري «ثورة» إلى منظرين لل«اللا أيديولوجيا واللا تنظير» حسب ما يدعون...!!

«بلا سياسة، بلا حكي فاضي»..

«بلا تنظير، بلا أيديولوجيات وأحلام...، مارح تزبط معنا...»

مع ازدياد تعقيدات الأزمة السورية وتشابك معطياتها، بدأت ظاهرة الانسحاب التكتيكي لدى غالبية «أحرار اللحظة»، انسحابٌ مرّ بمراحل سريعة ومتعاقبة، تجلّت في بداياتها بإطلاق شعارات وخطابات ذات طابع «جمهوري.. وديموقرطي.. وإنسانوي» دون أن يخلصوا منها إلى شيء، لتنتهي اليوم بموجة فاقعة من السلبية والعدمية، ليعلنوا ببؤس انهيار زمنٍ الانتصار، وتلاشي الأحلام، والتعب من تلك الأفكار المثقلة بالحرية والتغيير، رافعين شعارهم الجديد–القديم «نهاية الأيديولوجيا..»

نهاية الأيديولوجيا.. نهاية اليوتوبيا

في سبتمبر عام 1955 اجتمع عدة مئات من الكتاب والباحثين في متحف «ميلان الوطني للعلم والتكنولوجيا» وانتهى هذا المؤتمر في تقريره النهائي إلى الخلاصة التالية: «إن ما كان ممكناً بالنسبة لأجيال سابقة لم يعد ممكناً لجيل اليوم»، علماً أن هذا المؤتمر ضم عدداً من مثقفي اليسار الراديكالي الأوروبي «التائب» آنذاك، المجتمعين تحت سقف ورعاية «منظمة حرية الثقافة» والتي اتضح بعد تاريخ انعقاد هذا المؤتمر بوقت طويل لاحقاً حجم ارتباطها بالمخابرات المركزية الأمريكية، وكم الأموال التي تلقته في محاولة لدعم الليبراليين المعادين للشيوعية آنذاك...

«أفيون المثقفين»..

في مطلع كتابه «نهاية اليوتوبيا» يتحدث المؤلف راسل جاكوبي عن حجم الدعاية التي حاولت الليبرالية نشرها عن أوساط مثقفي أوروبا آنذاك، أمثال رايموند أرون، أحد المنظمين الأساسيين لمؤتمر ميلان الآنف الذكر، والذي كان من المبشرين بنهاية العصر الأيديولوجي، من حيث أن الأيديولوجية، حسب رأيه، تعني الثورة واليوتوبيا، وهذان على حد تعبيره قد انتهيا...!! ليطرح بعد ذلك تساؤله الشهير: «هل ما تزال هناك حاجة لإدانة أفيون المثقفين ..؟ ألم يحمل ستالين معه إلى الموت لا «الستالينية» وحدها بل أيضاً عصر الأيديولوجيا..؟».

يكثّف هذا التساؤل ما قصده في كتابه «أفيون المثقفين»، وأرون هذا ليس سوى نموذج من جوقة أصوات انتشرت في أوروبا والولايات المتحدة وتصاعدت خلال عقد الخمسينيات منهم أستاذ جامعة هارفرد والذي أكد في محاضرته على «نهاية اليسار» أو «نهاية الأيديولوجيا السياسية».

المهزومون الجدد..

في لحظات تاريخية تزداد فيها حاجة مجتمعاتنا إلى منظرين ومفكرين، يرسمون ويخطون لها رؤى واضحة وبدائل متماسكة، تعود تلك «النخبة» لتخط نظريات ورؤى لا تمت للواقع السوري وحاجاته بصلة. يستمر اليوم هؤلاء باستهلاكهم لنظريات أوليائهم في الغرب الأوروبي والأمريكي، فمقولة «بلا تنظير... ما في أمل» لا تتناسب والواقع السوري الطارئ اليوم، بقدر ما تتوافق مع من رددوا بيوم من الأيام تلك المقولة الداعية إلى «نهاية الأيديولوجيا»، دعايةٌ رافقت حقبةً من الإنهاك السياسي والتراجع على المستوى العالمي في خمسينيات القرن المنصرم..

مع ازدياد تعقيدات الأزمة السورية وتشابك معطياتها، انسحب أولئك الذين أطلقوا في بداياتها شعارات وخطابات ذات طابع «جمهوري.. وديموقرطي.. وإنسانوي» وانتهوا اليوم بموجةٍ فاقعة من السلبية والعدمية

الحرب.. والشوكولا

■ ليلى محمود

تجلس امرأة سويسرية الجنسية صباحاً في منزلها المطل على بحيرة جنيف في مدينة «السلام» العالمي، تحتسي قهوة الصباح مع الشوكولا السويسرية الشهيرة، تضع ساعتها ذات المحرك الأصلي من بلد المنشأ، تقرأ صحيفة الصباح: فتاة تحاول الانتحار!! تفكر هذا ليس بالأمر الجديد في روتين هذا البلد.. حادثة خطف في مدينة لوغانو.. شتاء قارس على العالم هذا العام ... اجتماعات مكثفة حول ضرورة حل سياسي للأزمة السورية في جنيف..

تركب دراجتها وتخرج إلى العمل متنقلةً بين أزقة هذه المدينة المستفزة بهدوئها.. تقلب أفكارها مستمتعة برياح جبال الألب الباردة المنذرة بشتاء قارس كما قيل في الجريدة. تلعب لعبة تحطيم أوراق الخريف لتستمتع بصوت انكسارها، جلّ ما يشغلها اليوم هو أين ستقضي عطلة الميلاد ومع من؟ ويرتسم في ذاكرتها خبر قد مرّ في جريدة الصباح عن مؤتمر لحل الأزمة السورية في جنيف. هي بعيدة كل البعد عن سورية وواقعها، هي لا تعرف ولا تستطيع أن تقدر معنى الشتاء في سورية.. لن تعلم أو تتخيل ما هول أن تودع منزلك على أمل العودة اليوم، وغداً، وبعد غد.. ما معنى أن تتغير معالم جدرانك، وأن تبكي ذكرياتك وأنت تسمع صوت تكسير الزجاج والرماد تحت أقدام بيتك المهدم، لن تتخيل لعبتنا اليومية مع الموت.. السوريون وإن كان لهم موعد في جنيف إلا أنهم لايلعبون «لعبة» أوراق الخريف، كما تفعل تلك السيدة.. وخريفهم بات يتسلق الجدران والأرواح والوجوه، تساقطت أوراق الحياة تباعاً على هذه الجغرافيا، وهم يحاولون لجم هذه الرياح الصفراء التي تحاول أن تودي بما تبقى من شجر.

لا يخطر في بال هذه المرأة السويسرية أن اسم مدينتها الوادعة يتردد اليوم على ألسنة السوريين مع كلمات مثل «تفجير وخطف وقتل..» في النشرات اليومية الإخبارية، وأنها أصبحت نغمة يطرب لها السوريون، وأملاً قد يكون ظاهراً أو مبطناً حيناً، أو كما تعود السوريون تصبح مادة دسمة للهو والضحك على صفحات التواصل الاجتماعي أحياناً أخرى..

سنذهب إلى جنيف، لا لنتلذذ بالشوكولا السويسرية المشهورة أو نلبس الساعات ذات المحرك الأفخم، أو لنستمتع بجمال جبال الألب وهدوء هذه المدينة، تلك لكم يا من تلعبون لعبة أوراق الخريف.. نحن سنذهب حاملين خلافاتنا وصراعاتنا ودمائنا، لقد جاء الشرق المتعب بأزماته إلى مدينة السلام الملفق، السلام الذي رسّم لهذه المدينة دون أن تدفع دماء أبنائها ثمناً لتكون ملتقى المال باسم السلام، في الوقت الذي رسم لشرقنا أن يكون ساحة الصراع وتقاسم الحصص. لنا ما نريد من جنيف، وللآخرين ما يريدون.. ولن يضبط أحد لنا مستقبلنا، أو يسحرنا بالملذات، سيكسر اليوم السوريون الصمت الكاذب، وهم يحلمون أن ينقذوا بلادهم.. و يلعبوا في يوم من الأيام لعبة الاستمتاع بصوت تكسير أوراق الخريف على ضفاف نهر بردى والغناء على ضفافه.. «عالصالحية ياصالحة».

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجوالإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0932848985
السويداء	مهند دليقان	0991586731

دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	رئيف بدور	0933586928
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2013/10/04» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/3

الحلبوني.. معرضٌ لكتب الاغتراب

إذا ما نزل المرء درج «جسر الرئيس» وسط العاصمة دمشق، وعبر الطريق المرصوف خلف المتحف الوطني سيصل إلى حي المكتبات، الحلبوني، وإن كان من أولئك الذين أمضوا ساعاتٍ من التسكع في أروقة المدينة مشياً على الأقدام -حينما كان «التشرد» في حارات وشوارع المدنية ما يزال مغامرة اختيارية- ربما يروي لك بعض الحكايات عن تلك اللقى الثمينة من الكتب التي اشتراها عن الرصيف بأسعار بخسة، أو يتفاخر بطبعة نادرةٍ لديوان أحد الشعراء.

■ نور أبو فرّاج

وحينما ينتهي الشارع المرصوف بالكتب، تبدأ أبنية المحلات والمكتاب الضخمة ودور النشر. الضياع في أروقة المكتبات هناك تيهٌ من نوعٍ آخر؛ إذ تظن مثلاً أنك دخلت مكتبةً صغيرةً ضيقة لتكتشف فيما بعد سراديب تحت الأرض أو أدراجاً تصعدها وصولاً إلى خزائن ومكتبات أخرى، تستطيع تمييز قدم المكتبة من رائحة الورق والرطوبة وطبقات الغبار على الرفوف، وربما يشكو لك البائع بينما يبحث لك عن عنوانٍ محدد أرباب عمله ويخبرك أن قراءة الكتب أكثر متعةً من بيعها..

لكن حال الحلبوني تغير كحال المدينة والبلاد، هو تغيّرٌ تدريجي بطيء، كما لو أن أحداً ما سرق كتاباً تلو الآخر من تلك المكتبة الرمزية، ليستيقظ أصحابها يوماً فترعبهم صورة الرفوف الخاوية! استبدلت قصص الأطفال – حسنة الطباعة والرسم المتميزة بخيال حر خلّاق– بكتيبات «أرسم ولوّن» التي تكاد تخلو من أية كلمات، وطغت أدوات القرطاسية ومستلزمات المكاتب على الكتب، فيما استمرت بعض المكتبات العريقة تصارع لتحافظ على مكانها في شارعٍ مزدحم ضاق عليها.. لم يكن المرء يحتاج أن يكون دقيق الملاحظة حتى ينتبه كيف بدأت أعداد الكتب الدينية تزاد بإطراد حتى احتلت معظم الواجهات الزجاجية، كتب مجلّدةٌ مزخرفة من جميع الألوان والأحجام، تفسيراتٌ وشروحٌ وكتبٌ مقدسة امتدت على معظم المكان فيما بقي هامشٌ صغير لمجالات المعرفة الأخرى من تاريخ ونقد وعلوم. كما لو أن شؤون الدين وحدها هي التي تستحق تعمقاً ومعرفةً فيما تبقى معارف الدنيا الأخرى مجهولةً عصية على الفهم.

مؤخراً تعرضت الحلبوني لزحف من نوعٍ جديد: كتب الطاقة الإيجابية وتطوير الذات، إذا ما ذهبت إلى هناك بحثاً عن كتاب محدد ربما تبوء محاولاتك بالفشل، إلا أنك في المقابل ستتعرفُ على «365 طريقة لتطوير حياتك» وستتعلم «كيف تجذب الناس كالمغناطيس» بما لا يزيد عن 200 صفحة! و تتقن «لغات الحب الخمس» وتستشعر «جبلنا الجليدي يذوب» و«تتحدث كالرابحين» وتودّع الأرق في «لا نوم قليل بعد الآن». سوف لن تصدق أن مكتبة «جرير» في المملكة العربية السعودية تقدم لك إجابات عن جميع المسائل العالقة حينما تخبرك أن «الحل يكمن في داخلك»! وتجعل منك غنياً ومحبوباً وناجحاً بـ«أسعار رمزية».

حرب السرافيس..

■ وائل زيتون

تحت جسر الرئيس وعلى حافة الرصيف تحديداً، أقضي وقتي مستمتعاً بقراءة الكتب والقصص، شاغلاً نفسي إلى أن يأتي السرفيس أو الباص، هي عادة أحببتها فتعلقت بذلك المكان كثيراً.. أشتاق إليه حتى في يوم عطلتي! فقد اعتدت على المطالعة وكتابة الشعر على الرصيف منذ أن بدأت أزمة المرور في دمشق.

على كل حال لا تختلف أجواء الإثارة في المكان عن أي قصة مثيرة تسكن صفحات الكتب الملقاة تحت الجسر، لحظات طويلة من الترقب والتشويق تنتهي بوصول السرفيس مسرعاً كصياد يطبق على فريسته، يفتح الباب بقسوة ويبدأ الركض والشجار، ويحتدم الصراع حتى يمتلأ السرفيس ويتابع شق طريقه في المجهول.

أنفض عني تلك الخيالات بسرعة، ها هي تلك الفتاة الجميلة تتفقد الوقت من هاتفها المحمول، «ياللهول.. كم الساعة الآن؟!» أخرج هاتفي من جيبي «أف لقد قاربت العاشرة.. سأخسر عملي اليوم». وبالفعل كانت الرسائل الثلاث المنسية في جهازي تتحدث عن الموضوع ذاته، فقد أكسبتني عادة القراءة تحت الجسر هذه عداوة شديدة مع مديري في العمل وها هي المرة الخامسة بعد المائة التي أتأخر فيها!

«هاهو ذا!! ».. يطل باص «ميدان– شيخ» من فوق الجسر ليسرق الأبصار، إنه حلم الناظرين من الأسفل، يطير في الهواء، فيظهر الناس وهم ينزلون من الباص على عجل وكأنهم سيلقون بأنفسهم من على الجسر، «إنها قصة خيالية وليست واحدة من قصص التشويق والإثارة» أقول لنفسي، لكني سرعان ما انتفض بنزق «إنه الواقع الآن، أخرج رأسك من تلك الكتب، قد يكلفك ذلك الإدمان عملك!».

رنت كلمات التقريع الأخيرة من مديري في رأسي، سمعتها بوضوح رغم ضوضاء السيارات وصراخ الناس، أغرقت ناظري في بياض السرفيس–الحلم، «كل يوم أنال نصيبي من التقريع بسبب تأخيري عن الدوام، علي اليوم أن أبذل جهداً أكبر»، بدأت أركض مع جموع الراكضين، لأحجز مكاناً في السرفيس بدلاً من الجلوس على حافة الرصيف، أعلم أن حجمي الصغير يخذلني دائماً وأبقى في الخارج، لكن اليوم مختلف.

أخذ الرجال وضعية الاستعداد وهم يحدقون في عيون بعضهم بغضب، بدأ الجميع بتفقد أغراضه بعد أن أدناها منه بحركة خاطفة، الكل يحترق تحت الشمس، والسرفيس يرقص يميناً وشمالاً.. ويكاد السائق يدهس أكوام البشر المترامية على الأطراف دون أن يكترث، السرفيس يقترب، واليوم مختلف، لا يهمني، سوف أدخل المعركة فقد أخسر عملي..

دفنت الكتاب تحت ثيابي وأطلقت ليدي وقدميي العنان، نعم لقد وصل، وبدأت المعركة، كنت أول الواصلين إلى الباب، «أوه الباب مقفل»، وقع الكتاب تحت السرفيس واستقر تحت العجلة الأمامية، ساد الصمت وأصبح سيد الموقف، ردح صوت السائق الأجش من الداخل «ما دام هيك ماني طالع»، أطفأت تلك الكلمات لهيب «حرب السرافيس» ليعود الجميع إلى الظل شاتمين لاعنين، تحرك السرفيس وظهرت الرواية وقد استحالت أوراقاً تحت العجلات.

«اليوم مختلف»، ضحكت من قلبي، لا يختلف هذا اليوم بشيء عن غيره، يوم آخر من معارك «حرب السرافيس»، أعجبني العنوان، قد يصلح عنواناً لرواية مميزة، لكنها هذه المرة ستكون رواية حزينة..

بالزاوية!

طوني حصني
tony@kassioun.org

ميكروفون.. ميكروفون

«مالية الجرايد إعلانات: للخريجين والخريجات! أشغال كتير ..راتب كبير ..حاسب ليوم عقلك يطير!» هذا المقطع الغنائي مأخوذ من أغنية عصرية تعاد أكثر من مرة، وتتخلل الفيلم المصري «ميكروفون» لتسخر من كل المنابر الإعلامية والسياسية، مترافقة بأغان أخرى يمكن أن تكون صادمة بمعانيها المباشرة ومقاصدها الجارحة أحياناً.

قدمت السينما المصرية قبل سنوات قليلة كثيراً من الأعمال، التي عالجت جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية في مصر بمستوى عال من الجدية والعمق. وشكلت هذه الأفلام، قبل سنوات من انطلاق الحراك الشعبي في مصر، ظاهرة نالت الكثير من الاهتمام والمتابعة، ووصل الكثير منها إلى الجمهور العربي بالرغم من خصوصية مواضيعها وطابعها الحديث والتجريبي أحياناً.

يستطيع المتابع الجيد لهذه الأعمال ملاحظة أهميتها الفنية، وقدرتها على عكس التراكمات ودرجات الاحتقان التي بلغها المجتمع المصري، لكن وبعيداً عن نقاش الجوانب الفنية، وجوانب الإثارة والتشويق السينمائي من جهة، وإذا أخذنا بعين الاعتبار الأهداف التجارية ومستوى «المسحة» الليبرالية في محتوى بعض هذه الأفلام والرسائل التي تريد إيصالها، دون أن يؤثر ذلك كثيراً على عكسها لمجريات الواقع من جهة أخرى، يظل السؤال مطلاً برأسه أمامنا: كيف أمكن للسينما المصرية أن تقدم هذا الاستشراف والتوقع قبل سنوات من انطلاق الحراك الشعبي الهائل؟ حيث يبدو من الواضح جداً أن الواقع في المجتمع المصري قد بلغ درجة عالية من النضج، وأن التناقضات الاجتماعية والسياسية وصلت إلى مستويات خطيرة كافية للانفجار، إلا أن ذلك غير كاف وحده لبناء رؤية كاملة تسمح بالتنبؤ، إذ أن وجود حركة سياسية متطورة وناضجة هو شرط أساسي لبناء الرؤية!

كشف انطلاق الحراك الشعبي في مصر، وعبر مرحلتين متكاملتين مدى بؤس وهشاشة الحركة السياسية التقليدية، وعجز أحزابها القديمة أو «الجديدة» على قيادة الشارع حتى اللحظة على الأقل، واللافت للنظر أن كثيراً من «الحركات والتجمعات السياسية» التي كانت وراء إنتاج هذه الأفلام قد «تبخرت» اليوم فيما كوادرها من فنانين ومنتجين يبحثون عن «ميكروفون» سياسي جديد ناطق باسمهم!